توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

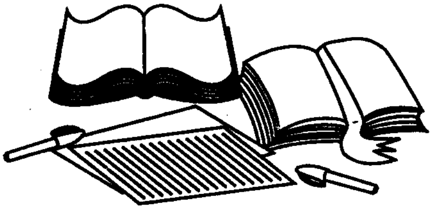
المجلد الثالث

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

التحقيق



الجزء الثالث

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم وبئس وما جرى مجراهما - أفعل التفضيل - النعت - التوكيد - العطف - عطف النسق - البدل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

•••••

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ المصدر أَلحقْ فى العَمَل .

أى : ألحق المصدر بفعله فى عـمله فيعمل عمل الفـعل فى اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل فى ذلك سهل .

« تنبيه » :

(يخالف)[1] المصدر (فعله)[2] فى أمرين :

أحدهما: أن فى رفعه (نائب الفاعل)[3] خلافا، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب فى التسهيل .

الثانى: (أن)[4] فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره)[5]، خلافا لبعضهم.

ثم قال: مُضافًا أو مُجَرَداً أو مع ألْ .

فـهـو ثلاثة أحـوال، وإعمـاله مـضـافـا أكثـر نحـو ﴿ ...ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ... ﴾[6] ولا خلاف فيه ، وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف .

---

(١) ب ، وفى أ ، جـ (يفارق) .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب (الفعل) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (نائبا عن الفاعل) .

(٤) أ .

(٥) أ ، جـ ، وفى ب (ضميرا) .

(٦) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجرداً (من)[1] الإضافة وأل أقل من المضاف نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيماً﴾[2] .

وفيه خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بعده)[3] مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر، وإعماله مع أل أقل من المجرد ، ومنه قول الشاعر[4] :

ضَعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ   يَخالُ الفِرار يُراخِي الأجَلْ

وفيه خلاف ، أجازه سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كابن السراج ، وأجازه الفارسى على قبح ، وفصّل ابن طلحة بين أن

---

(١) أ ، جـ ، وفى ب (عن) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محذوف « يتيما » مفعوله .

(٣) أ ، جـ - وفى ب (وقع عندهم بعده) .

(٤) قائله : لم ينسب إلى قائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ـ وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت فى العدو أنكى نكاية ، إذا قتلت فيهم وجرحت «يخال» يظن « يراخى » يباعد ويؤخر .

المعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر فى أعدائه أو يقهرهم أو ينازلهم القتال، يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له فى العمر .

الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف « النكاية » مضاف إليه «أعداءه» مفعول للنكاية ، والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والضمير المستتر الذى يعود على الفرار فاعل « الأجل » مفعول ليراخى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : « النكاية أعداءه » حيث عمل المصدر المقترن بأل وهو « النكاية » ونصب المفعول وهو « أعداءه » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٣/٥ ، ابن عقيل ٢/٧٢ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ ، والسيوطى ص٨٠ ، وذكره سيبويه ١/٩٩ ، وابن يعيش ٦/٥٩ ، وشذور الذهب ص ٣٩٩ ، والخزانة الشاهد ٥٩٧ .

يكون بأل معاقبة (للضمير)[1] فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه) وإلا فلا يجوز نحو (عجبت من الضرب عمرا) ثم نبه على (شرط)[2] عمل المصدر بقوله :

إن كانَ فِعْلٌ معَ « أن » أو « ما » يَحلُّ مَحلَّهُ .

شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)[3] بما ، وإن أريد به الحال قدر بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر فى التسهيل (معهما)[4] « أن » المخففة ، ومثله بنحو «علمتُ ضَربُكَ زيداً » تقديره : علمت أن قد ضربت زيداً ، فأن (هذه)[5] مخففة، لأنها واقعة بعد العلم ، وهى موضع غير صالح للمصدرية[6] .

قلت : ذكر « ما » المصدرية مغن عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ، ولم يقدر سيبويه فى الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله فى الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدرى تما) .

أن هذا الشرط لازم ، وقد جعله فى التسهيل غالبا[7] وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

---

(١) أ .

(٢) ب ، جـ ، وفى (شروط) .

(٣) أ - وفى ب ، جـ (و) .

(٤) ب ، جـ ، وفى أ (معها) التسهيل ص١٤٢ .

(٥) أ .

(٦) أى : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ، ا هـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

(٧) التسهيل ص١٤٢ .

وقوعه غيرمقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمْعُ أذنى زيداً يقولُ ذلك »[1] وذكر مثلا آخر .

قلت : المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف فى عدم اشتراط ذلك .

« تنبيه » :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول : أن يكون مُظهراً ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل ، خلافا للكوفيين ، وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى إعماله فى المجرور ونقل عن الفارسى ، وقياسه فى الظرف .

الثانى : أن يكون مكبّراً ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله[2] :

يُحايى به الجلْدُ الذى هو حازِمٌ بِضَرْبَةِ كفَّيْهِ الملا نَفْسَ راكبِ

فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايى .

ومعناه : يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

---

(١) قال الصبان ٢/٢٦٨ : حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا ، فالتقدير : سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شىء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لأنها تخلص المضارع للاستقبال، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل . اهـ. وأقول « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة « يقول ذلك » فى محل نصب حال من « أخاك » .

(٢) قائله : لم ينسب لقائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وهو من الطويل .

اللغة : «يحايى» بمعنى : يحيى - من الإحياء « الجلد » القوى الصلب « الحازم » الضابط «الملا» - بفتح الميم - مقصور - أراد به التراب .

الرابع : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بَدَلَ (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس : أن يكون مفردا ذكره فى البسيط عن بعضهم ولم يشترطه فى التسهيل[1] وقال فى الكافية :

وأهمل المضمرُ والمحدودُ ومصدر فارقه التوحيدُ

ورُب محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قُبل

وصرح بجوازه فى شرح التسهيل :

ومن إعماله مجموعا قوله[2]:

قد جرَّبوه فما زادتَ تجاربُهُمْ أبَا قُدامة إلا المجْدَ والفَنَعَا

= المعنى : يصف مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا.

الإعراب : «يحايى» فصل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بيحايى «الجلد» فاعل مرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايى وضربة مضاف، وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا» مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « بضربة كفيه » فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٣٥ ، والسيوطى ص٨١ .

وذكر فى قطر الندى ص ٢٦٨ وهمع الهوامع ٢/٩٢ .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) قائله : أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوذة بن على الحنفى - وهو من البسيط .

اللغة : « أبا قدامة » هذه كنية هوذة الممدوح « المجد » اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرق « الفنعا » - بفتح الفاء والنون - الكرم والعطاء الواسع . =

واختلف النحويون فى (جوازهم)[1] إعمال المجموع، فأجاره قوم، واختاره ابن عصفور، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده .

فإن قلت: فهل يشترط فى إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المصنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح .

وقوله : **ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**

يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتنكير (عمل) واختلف فى إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا فى ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن عمله قول عائشة رضى الله عنها « مِن قُبْلَةِ الرَّجل امرأتَهُ الوضوءُ»[2] وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس[3] وقال الشارح : وليس ذلك بمطرد فى اسم المصدر ولا فاش .

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جربوه » فعل ماض وواو الجماعة فاعله وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به « فما » الفاء عاطفة وما حرف نفى « زادت » فعل ماض والتاء للتأنيث « تجاريبهم » فاعل زادت وضمير الغائبين مضاف إليه «أبا» مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « المجد » مفعول به لزادت و « الفنعا » معطوف على المجد ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : « تجاريبهم أبا قدامة » حيث إن « تجاريبهم » عمل مجموعا فى « أبا قدامة » .

مواضعه : من شراح الألفية الأشمونى ٣٣٥/٢ .

(١) أ ، جـ .

(٢) « قبلة » اسم مصدر مضاف لفاعله «وامرأته» مفعول والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء، اهـ خضرى ٢٣ / ١ .

(٣) التسهيل ص١٤٢ .

« تنبيهان »:

الأول : أطلق فى قوله (ولاسم مصدر عمل) وهو مقيد بغير العَلم ، فالعَلم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرّة وفجار[١] .

الثانى : عرف اسم المصدر فى التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غيرُ العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما فى فعله مثال ذلك :

«توضأ وضوءًا» و«تكلّم كلامًا» فالوضوء والكلام اسمان للمصدر، لا مصدران، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما فى فعلهما .

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو « توضأ توضؤا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاما » .

واحترز بقوله « أو تقديرا » من نحو « قاتل قِتالا» فإنه مصدر ، لا اسم مصدر، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله « قيتالا » فالمدة مقدرة وقد (ثبتت)[٢] لفظا.

وبقوله (دون عوض) من نحو « عدة » فإنه مصدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها)[٣].

ومن نحو « كلّم تكليما » فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)[٤] عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

---

(١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة: علم للبر ، وفجار : علم للفجور .

(٢) أ ، جـ وفى ب (حذفت) .

(٣) ب .

(٤) أ ، ب ، وفى جـ (الياء) .

فإن كـان أوله ميم مزيدة لغيـر مُفاعلة كالمضـربِ والمحمَدة ، أو كان لغـير ثلاثي بوزن ما لثلاثي كالغسل والوضوء ، فهو اسم للمصدر ، وإلا فهو المصدر .

قلت : الذى أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضـهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا .

والنوع الثـانى وهو مـا كان لغـيـر ثلاثى بوزن ما لثـلاثى هو المذكـور فى التسهيل[(١)].

قال الشيخ أبو حـيان : وهذا الثانى عندنا مصدر ، لا اسم مـصدر ، قال: واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحدهما : (ما ينقاس)[(٢)] بناؤه من الثلاثى على مـفعل ، (وما زاد)[(٣)] على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثانى : ما كان أصل وضعه لغـير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز ، فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)[(٤)] ولما يدهن به ولما يخبز به .

وفى هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين:

هل ينـقـاس أن يطلق اسـم المصـدر مـجازا على المصـدر ويعمل عـمل المصدر أو لا؟

فقال البـصريون : لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيـون والبغداديون : ينقاس ذلك .

قلت : وصرح فـى شرح التسـهيل بأن ثوابا وعطاء مـصدران ، لقـرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

---

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) أ ، ب ، وفى جـ (ينقاس) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (وما زادوا) .

(٤) أ ، جـ ، وفى ب (المفيدة) .

قوله : وَبعدَ جَرِّه الَّذى أُضيف لَهْ كَمِّلْ بِنصبٍ أو برَفعٍ عَمَلَهْ

للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ... ﴿١١٤﴾﴾ (١).

الثانى : أن يضاف إلى مفعول ويحذف فاعله نحو ﴿لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ... ﴿٤٩﴾﴾ (٢) .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (٣).

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام « ... وحجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلا » (٤).

وهو قليل ، قيل : ولم يجئ فى القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ ﴿ذكْرُ رحمة ربك عَبْدُهُ زكرياءُ﴾(٥) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر فى المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله .

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٤) « حج » مصدر مضاف إلى مفعول وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله ، وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾، لاحتمال كون « من » بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط للعلم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف - أى فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع ، فتدبر . م ٢٧١ / ٢ صبان .

(٥) من الآية ٢ من سورة مريم .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرا » .

وقوله : (كمل) يعني إن أردت ، لأن (ذاك)[1] غير لازم . وقوله :

وجُرَّ ما يَتبَعُ ما جُرَّ ومَنْ   رَاعَى فى الاتباع المحَلَّ فحسَنْ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فهو فى موضع نصب ، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل ، وفى موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك فى التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل، إن كان فاعلا أو نائبه، والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول : « عجبت من أكل الخبز واللحم » - بالجر والرفع والنصب - .

فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مفعول به ، والرفع على تقدير إن أُكِلَ الخبزُ (واللحمُ)[2] .

« تنبيه »:

ظاهر كلام المصنف جواز الإتباع على المحل فى جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر .

---

(١) ب - وفى أ ، جـ (ذلك) .

(٢) ب .

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : مخرج للجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله : فى التذكير والتأنيث : مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيَف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضي: مخرج لنحو (ضامِرِ الكشْحِ) من الصفة المشبهة وقوله :

كفعلِهِ اسْمُ فاعلٍ فى العَمَلِ .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : **إن كانَ عَنْ مُضيِّهِ بِمَعْزِلِ .**

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائى ، فإنه أجار عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿ ...وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ... ﴿١٨﴾ ﴾ [1] ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجارة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبيه»

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضمر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهوبعيد .

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

وقوله : **وولِىَ استفهامًا أو حَرْفَ ندًا .**

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة ، والاستفهام نحو قوله[1] .

أناوٍ رجالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ   من العزِّ فى حُبِّكِ اعْتاض ذُلا ؟

وحرف النداء نحو « يا طالعًا جبلاً » ولم يذكره فى الكافية ، ولا فى التسهيل .

وقال الشارح : المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره : رجلا طالعا جبلا ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لأنه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل .

والنفى : « ما ضارب الزيدان عمرا ». ومثال كونه صفة « جاءنى رجلٌ مكرمٌ عمراً » (أو مُسْنَدًا) يعنى : خبرا (زيد مكرمٌ عمراً) فالواقع صفة معتمد على الموصوف ، والواقع خبرا معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءنى زيد ضرابا عمراً) .

قلت : استغنى عن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة فى المعنى .

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب - .

اللغة : « ناو » فاعل من نوى ينوى .

الإعراب : « أناو» الهمزة للاستفهام « ناو » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » فاعل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول به لناو « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق باعتاض الآتى « فى حبك » متعلق باعتاض أيضا ، والكاف مضاف إليه « اعتاض » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه « ذلا » مفعول به لاعتاض .

الشاهد فيه : « أناو رجالك » فإن قوله « ناو » اسم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شذور الذهب ص٤٠٣ ، والهمع ٢/٩٥.

« تنبيهان »

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط فى صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثانى : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل عن المضى ، والثانى : الاعتماد .

وزاد فى التسهيل شرطين(١) :

أحدهما : أن يكون غير مصغر ، خلافا للكسائى فى إجارته إعماله مستدلا بقول بعضهم : (أظننى مُـرتَحلاً وسُوَيِّراً فَرْسَخًا) ولا حجـة لأن فرسخا ظرف ، والظرف يعمل فـيه رائحة الفعـل ، قيل : والجواز مذهب الكوفـيين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفـر النحاس ، وقال المتأخرون: إن لم يحفظ له مكبـر جاز إعماله كقوله (٢):

. . . . تَرَقْرَقُ فى الأيْدِى كُمَيْتٍ عَصيرُهَا

فى رواية من جرّ كميت .

---

(١) التسهيل ص ١٣٦ .

(٢) قائله : هو مضرس بن ربعى - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كـثيرة « ترقرق » من ترقرق الشىء إذا تلألأ ولمع «كميت » من الكمتة وهى الحمـرة الشديدة التى تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإعراب : « ما » نافـية « طعم » مبـتدأ أو اسم ما ، إن جـعلتهـا حجارية وهو مـضاف و«راح» مضاف إليه « فى الزجاج » متعلق بمحـذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح «ترقرق » فعل مـضارع مرفوع بالضـمة الظاهرة ، وفاعله ضميـر مستتـر ، وجمله الفعل وفاعله فى محل جر صفة ثالثة لراح « فى الأيدى » مـتعلق بترقرق « كميت » - بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميت ، والضمـير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما فى كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميت عصـيرها » حيث رفع « كميت » « عصيرها » فـإن قوله «كميت » وصف لم يستعمل إلا مصغرا ، وقد عمل فى قوله « عصيرها » حيث رفعها .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ١/٩٥ .

والآخر : ألا يكون موصوفا خلافا للكسائى فى إجازته إعماله مطلقا .

قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله:

وقد يكونُ نَعْتَ محذوفٍ عُرِفْ ... فيستحقُّ العملَ الّذى وُصِفْ

يعنى : أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ... ﴿٢٨﴾﴾[1] .

وقوله:

وإن يكُنْ صِلَةَ ألْ ففى المضِى ... وغيرِهِ إعمالُهُ قد ارتُضِى

ما تقدم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو فى المجرد من أل: وأما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال، قال الشارح: باتفاق، وفى شرح الكافية: وأما الملتبس بهما فلا خلاف فى إعماله ، وحكى الخلاف فى التسهيل[2] .

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)[3] يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل ، وهو المشهور .

والثانى : أن المنتصب بعده مشبه بالمفعول (به)[4] ، لأن أل ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) التسهيل ص ١٣٧ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) ب.

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحـاب الأخفش يقولون : إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذى ، فالنصب باسم الفاعل.

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى المضى خاصة وهو مذهب الرمانى .

وقوله : **فَعَّالٌ أو مِفْعالٌ أو فَعُولُ فى كثْرةٍ عن فاعلٍ بَديلُ**

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفـاعل الثلاثى حول إلى فعال (كعقار)[1] أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما فى البيت الآتى ، فإن قلت : ما معنى قوله (فى كثرة) ؟

قلت : يعنى أن هذه المثل إنمـا يعدل عن فـاعل إليهـا للدلالة على الكثـرة والمبالغة[2] .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثى ؟

قلت : من قـوله (عن فاعل) فـإن اسم فاعل غـير الثـلاثى لا يكون على فاعل، وقد يبنى فـعّال ومفعال وفعـول وفعيل من أفْعَل كقـولهم درّاك ومِهوان ، وزهُوق ، ونذير، من أدرك وأهان وأزهق وأنذر ، وذلك قليل .

وقوله : **فيستحقُّ مالَهُ مِن عَمَلِ .**

يعنى : هذه الأمثلة تسـتحق ما لاسم الفاعل من العـمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : **وفى فَعيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ .**

الإشارة إلى عمل اسم الـفاعل . أى : قل فى فعيل وفعل أن يـعمل عمل اسم الفاعل ، ومـذهب سيبويه جـواز إعمال هذه الأمـثلة الخمسة ، ومنع أكـثر البصريين منهم المازنى والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصَّل الجـرمى فأجاز إعمـال فعِل ، لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعـمال

---

(١) أ ، جـ وفى ب (كغفار) .. (٢) أ .

فعيل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال فعّال قول من سمعه سيبويه « أما العسل فأنا شراب » .

وقول الشاعر(١) :

أخا الحربِ لبّاسًا إليها جِلالَها

ومثال مفعال قول بعض العرب : « إنّهُ لِمنحارٌ بوائِكَها» أى سمانها .

وقول الشاعر(٢) :

---

(١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

وتمام البيت : وليسَ بِولّاجِ الخوالفِ أعْقلا .

اللغة : « أخا الحرب » أى : مؤاخيها وملازمها « إليها » إلى بمعنى اللام «جلالها » - بكسر الجيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحوها « ولاج » كثير الدخول «الخوالف» جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد « أعقلا » الأعقل : الذى تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالإقدام ويقول : إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يختبئ فى البيوت أو الخيام فزعا .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى بيت قبله « الحرب » مضاف إلى أخا «لباسا» حال أخرى « إليها » متعلق به « جلالها » مفعول لباسا ، وها مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة وولاج خبر ليس «الخوالف» مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان للبس .

الشاهد فيه : « لباسا .. جلالها» فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف مذكور وهو «أخا الحرب » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكره سيبويه ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والشذور ص٤٠٧ ، والقطر ص٢٧٩ .

(٢) قائله : كميت بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة : « شم » - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمم - وهو ارتفاع قصبة الأنف.

شُمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُور مخا ... ميصُ العِشيَّاتِ لاخُورٌ ولاقَزَمُ

فمهاوين جمع مهوان.

ومثال فعول قول بعضهم « أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاه الكسائى وقول الشاعر[1] :

ضَروبٌ بِنَصلِ السيْفِ سُوق سمَانِها

ومثال فعيل قول بعضهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وقالوا: « هو حفيظ وعلمه وعلم غيره » .

= والمراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الضامر البطن، وأراد به الجائع « العشيات» -جمع عشى « لا خور» - بضم الخاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » بفتح القاف والزاى .

المعنى : وصف قوما بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق ، فبطونهم خميصة فى عشياتهم لتأخيرهم الطعام .

الإعراب : « شم » خبر مبتدأ محذوف أى : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم» عطف عليه .

الشاهد فيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذى للمبالغة وقد عمل عمل فعله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه : ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ والهمع ٢/٩٧ .

(١) قائله: أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبى ﷺ - من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدِمُوا زادًا فإنك عاقِرِ ... وهو من الطويل

اللغة : « ضروب » على وزَن فعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته «سوق» - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهى الممتلئة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح .

المعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول : إنه كان جوادا واسع الكرم،

وقول الشاعر[1] :

فَتاتانِ أمّا مِنهُما فشبيهة هِلالا ، وأخرَى مِنهما تُشبهُ البَدْرَا

= يعقر الإبل السمان للضيفان إذا أعسر الناس ، ولم يجدوا زادا .

الإعراب : « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بنصل » متعلق بضروب «السيف» مضاف إليه، وفى ضروب ضمير مستتر فاعله « سوق » مفعول به لضروب «سمانها» مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « زادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك» الفاء واقعة فى جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : « ضروب. . . سوق » فإن « ضروب » صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب « سوق » ، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف ، أى أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢، وابن هشام ٣/١٧ والسيوطى ص٨٢ والمكودى ص٩٦ ، وذكره سيبويه ١/٥٧ والمفصل ٦/٧٠ والشذور ص٤٠٨ والقطر ص٢٨٠ والشاهد ٦٠٢ فى الخزانة .

(١) قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات – وهو من الطويل –

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة – وهى الجارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر عند تمامه وكماله .

المعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحداهما تشبه الهلال فى نحافتها . والأخرى تشبه البدر فى سمنها وإشراقها .

الإعراب : : « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » خبر لمبتدأ محذوف « فشبيهة » الفاء زائدة وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة ، وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا» مفعول به لشبيهة – وهو من أشبه وذلك من النادر – «أخرى » صفة لمبتدأ محذوف . أى: وفتاة أخرى « منهما » صفة أخرى « تشبه البدرا » الجملة خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « شبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى « شبيهة » عمل الفعل فنصب بهما المفعول « هلالا » وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف . أى : فهى شبيهة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشمونى ٢/٣٤٣ .

ومثال فعِل قول الشاعر(١) :

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليْس مُنْجِيَهُ من الأقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعِل قول زيد الخيل(٢) .

---

(١) **قائله** : هو أبو يحيى اللاحقى - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » - بفتح الحاء وكسر الزاى - خائف « لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضر يضر « منجيه » اسم فاعل من أنجى إنجاء « الأقدار » جمع قدر .

المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول مفعول لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « منجيه» خبر ليس ، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » متعلق بمنج ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أمورا » حيث أعمل « حذر » وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢ وابن عقيل ٢/٨٨ والمكودى ص٩٦ وابن الناظم ، وذكره سيبويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ فى خزانة الأدب .

(٢) **قائله** : هو زيد الخيل الذى سماه رسول الله ﷺ . زيد الخير، وكان يلقب بالخيل ، لكثرة خيوله - وهو من الوافر .

وتمامه : جحَاش الكرملين لها فديد .

اللغة : « مزقون » - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شق الثياب ونحوها « عرضى » بكسر العين - وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه « جحاش » بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار «الكرملين» - بكسر الكاف - اسم ماء فى جبل طيىء « فديد » - بالفاء - الصوت . =

أتاني أنّهم مَزِقُونَ عِرضي

فأعمل مزقون عرضى وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق :

قوله :

وما سِوَى المُفْرَدِ مثلهُ جُعِلْ   فى الحكم والشروطِ حيثما عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد فى العمل بالشروط المذكورة ، فضاربان وضاربون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضروبون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

وانْصِبْ بِذِي الإعمالِ تِلْواً واخْفِضِ

احترز (بذى الإعمال) من المراد به المضى ، فإنه يضاف وجوبا كإضافة الجوامد .

وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال الكسائي:

= المعنى : بلغنى أن هؤلاء القوم يتطاولون علىّ وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبأ بهؤلاء ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح وتحدث جلبة .

الإعراب : « أتانى » فعل ماض والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » حرف توكيد ونصب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول لمزقون « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف . هم : جحاش «الكرملين» مضاف إليه « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش .

الشاهد فيه : « مزقون عرضى » أعمل « مزقون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى- الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى ممزق - فى قوله « عرضى » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٢/٨٨ وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٧ .

همـا سواء ، قـيل : والذى يظهر أن الإضـافة أولى بالوجـهين قرئ قـوله تعالى: ﴿... إنَّ الله بَالِغٌ أَمْرَه...﴿٣﴾﴾ [1] .

ويعنى بقـوله (تلو) المفـعـول الذى يليـه، فلو فـصل تعين نصـبـه نحـو ﴿ ...إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ... ﴿٣٠﴾﴾[2] وقد أضيف مع الـفصل فى قراءة من قرأ ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ... ﴿٤٧﴾﴾[3] وقد تقدم فى الإضافة.

تنبيه:

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو فى الظاهر ، وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل النصب كالهاء من واقيكه[4] .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان فى المفعول الذى يلْيه ، فلو فصل زيدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهْوَ لنصبِ ما سواهُ مُقْتَضِى

مثال ذلك (زيدٌ مُعطِى عمرٍو درهمًا ومعلمُ خالدٍ عمراً فاضلا) .

« تنبيه » :

إذا أضيف اسم الفـاعل بمعنى المضى ، واقتضى مـفعولا آخر نحـو (مُعطى زيدٍ درهما أمس) نصب بفعل مضمر عند الجمـهور ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافة شبها بمصحوب أل .

وقوله :

واجررُ أو انصبْ تابعَ الذى انخفَضْ   كمُبْتغى جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ

---

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالغٌ أمرَه منونا - وعاصم بالغُ أمرِه.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٤) ب ، جـ - وفى ا (فى محـل النصب، فلو فصل الضـمير لم يكن إلا فى مـحل نصب كالهاء من واقيكه) .

فالجر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل فى نحو ذلك أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قوله (الذى انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض بإضافة الذى بمعنى الماضى لا يصح فى تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له، بل إن نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال لقوله (وانصب بذى الإعمال) وهذا البيت من تتمة الكلام عليه .

وقوله :

وكُلُّ ما قُرِّر لاسمِ فاعلِ　　　يُعْطى اسم مفعولِ بلا تفاضُلِ

أى : فيعمل إن كان صلة لأل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فهْوَ كفعلٍ صيغَ للمفعول فى　　　مَعناهُ

يعنى: أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له فى المعنى نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ أبوهُ)[1] كما تقول (ضُرِبَ أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .

وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كالمُعْطى كفافًا يكتفِى

فأل موصولة ومعطى صلتها ، وهى مبتدأ ويكتفى خبره ، وأول مفعولى المعطى ضمير أل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيابته عن الفاعل .

وقوله :

وقد يُضافُ ذا إلى مُرتفع　　　مَعْنى.

---

(١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه . رفع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه فى المعنى . فتقول (هذا مضروب العـبد) بالرفع نيابة عن الفاعل، وبالجر لأنك (أسندت)[1] المفعول إلى ضمير المبتدأ ، وبالنصب أيـضا على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمودُ المقاصدِ الورَعْ

أى : الورع محـمود المقـاصد اسم المفـعول من المتـعدى إلى واحـد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه وجره كما مثل .

---

(١) ا ، جـ وفى ب (اسم).

ابنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثى مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالثـلاثى المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَل وهو مـتعد نحو ضـربَ ، ولازم نحو قعـد، وفعِل وهو مـتعـد نحو فـهم ولازم نحو فرح ، وفـعُل وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثى كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال :

فَعْلٌ قياسُ مَصدرِ المُعدَّى مِنْ ذى ثلاثـــةٍ كـــردَّ ردّاً

شمل (قوله)[1] (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَل وفعِل فقياس مصدرهما فعل - بفتح الفاء وإسكان العين - نحـو ضَرَبَ ضربًا وفَهِم فهمًـا، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفـعل - المكسور العين - فى التسهيل بأن يُفْهِمَ عملا بالفم نحو شَرِبَ شَربًا ولَقِمَ لَقْمًا[2] .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

« تنبيه » :

اختلف فى معنى القـياس هنا ، فقيل : إنما يقاس على فعل فـيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سمع غـيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : **وفَعِلَ اللازمُ بابُهُ فَعَلْ.**

يعنى : قياس مصدر فعل اللازم فـعل - بفتح الفاء وكسر والعين - لا فرق فى ذلك بين الصحـيح نحو فرح فرحـا ، والمعتل نحو جوى جـوى ، والمضعف نحو شل شللا ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) التسهيل ص٢٠٥ .

تنبيه :

أطلق الناظم فى فعل اللازم، وينبغى أن يقيد بألا يكون لونا، لأن فُعلة هو الغالب فيه كالشُّهلة والسُّمرة .

ثم قال:

وفَعَلَ اللازمُ مثلَ قَعَدا له فُعُولٌ باطِّرادٍ كغَدَا

تقول غدا غُدوا ومـثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطـراد فعول فى فعل اللازم مشروط بألا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

ما لم يكنْ مُستوجبًا فِعَالا أو فَعَلانا فادْرِ أو فُعَالا

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكـر رابعا متى استوجب فـعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال: **فأوَّلٌ لذى امتناعٍ كأبى.**

الأول فعال - بكسـر الفاء - وهو مقيس فيمـا دل على امتناع نحو أبى إباءَ ونفر نفاراً .

.... والثَّان للذى اقتضَى تقلُّبا

والثانى هو فعلان - بتحريك العين - وهو مـقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولَمع لمعانا .

وقوله : **للدَّا فُعَالٌ أو لصوْتٍ**

يعنى : أن فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو زكم زُكاما وسَعَل سُعالا .

والآخر : مادل على صوت نحو نعق نُعاقًا ونبح نُباحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما .

وقوله:

.... وشَمِلْ سَيرًا وصَوتًا الفعيلُ كَصَهَلْ .

يعنى : أن فعيلا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذَمَل ذميلا ورَحَل رحيلا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَل صهيلا ونَهَق نهيقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد فى الأصوات .

والحاصل أن فعل اللازم يطرد فى مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الخمسة (وهى)[1] الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب فى الامتناع فِعال ، وفى التقلب فَعَلان ، وفى الداء فُعال، وفى الصوت فُعال أو فَعيل، وقد يجتمعان نحو نَعَق نُعاقًا ونعيقا ، وقد تنفرد فُعال نحو بَغَم بُغاما ، وقد تنفرد فعيل نحو صهل صهيلا ، واطرد انفراد فُعال (فى الفعل اللازم)[2] نحو رغاء وفى السير فعيل .

تنبيه :

يستثنى أيضا من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره فِعَالة نحو تجر تجارة ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

وقوله :

فُعُولةٌ فَعَالةٌ لفعُلا   كسَهُلَ الأمرُ وزيدٌ جَزُلا

فُعُولةٌ وفَعالةُ مطردان فى مصدر فَعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مَضَى   فبابُهُ النقلُ كسُخْطٍ ورضَا

فسخط مصدر سخط وقياسه سخط - بالفتح والتحريك - ورضا مصدر رضى وقياسه رضى - بالفتح - .

(١) ب ، جـ .   (٢) ا .

وكلامه مقيد فى فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع فى بيان ما زاد عليه فقال :

وَغَيْرُ ذى ثَلاثَةٍ مقيس مصدرُهُ.

أي: كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف فى استعماله على سماع:

وقوله : **كقدِّس التقديسُ**

يعنى : أن ما كان على فُعِّل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا كلم تكليما .

وقوله: **وزَكِّه تزكية.** يعنى : أن ما كان فعّل معتل اللام فمصدره تفعلة نحو زكّى تزكية وغطّى تغطية .

وقوله : **وأجْملاَ إجْمالَ مَنْ تجمُّلاً تَجَمَّلا**

يعنى : أن مصدر أفعل الصحيح، إفعال، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما، ومصدر تفعل تفعُّلا نحو تجمل تجملا .

واستعِذ استعاذةً

أصل استعاذَ، استعوذ على وزن استفـعل . قياس مصدره استعواذ، فأعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجـتمع ألفان فحذفت إحداهما وهى الزائدة عند الخليل وسيبـويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار اسـتعاذ ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : **ثُم أَقِمْ إِقَامَةً**

أصل أقم أقوِم كـأكرم فـقيـاس مصدره إقـوام ، فلما اعـتلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفـان ، فحذف أحدهمـا على الخلاف المتقدم فصـار إقاما ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : **وغالبًا ذا التّا لَزِمْ**

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم : أراهُ إراء[1] واستقام استقاما .

قال ابن عصفور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كلام سيبويه جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض.

وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحو (وإقام الصلاة) .

وقوله :

وما يلى الآخِرُ مُدَّ وافْتَحَا ... معْ كَسْرِ تلوِ الثانِ مما افْتُتِحَا

بهْمزِ وصلٍ كاصطفى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثه وهو تلو الثانى وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقيد كلامه بألا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطّاير واطّير أصلهما تطاير تطيَّر ، فإن مصدرهما لا يُكسر ثالثه ولا يزاد ألف قبل آخره .

وقوله : **وَضُمَّ ما ... يَرْبَعُ فى أمثالِ قَدْ تَلَمْلما**

يعنى : أن مصدر تفعلَل تفعلُل - بضم رابعه - نحو تلملم تلململًا وتدحرج تدحرجا .

وقوله : **فِعْلالٌ أو فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا**

يعنى : أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر يأتى على فِعلال نحو دحراج وعلى فَعْلَلة نحو دَحرجة ، والمقيس منهما فعللة، ولذلك قال :

---

(١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعلْ مقيسًا ثانيًا لا أولا

وكلاهمـا عند بعضـهم مقيس ، وهو ظاهر التـسهـيل ، وكثر فـعلال فى المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله : **لفاعَلَ الفِعَالُ والمُفاعَلَهْ**

يعنى : أن فاعل له مـصدران فِعـال نحو خاصم خِصـاما ، ومفـاعلة نحو مخـاصمة ، واللازم له عند سـيبويه المفـاعلة ، وقد يتركـون الفعال ولا يتـركون المفاعلة، وانفراد مـفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسـر مياسرة، وندر الفـعال فى قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله : **وغيرُ ما مرَّ السماعُ عادَلَهْ**

أى : كان له عديلا، فـلا يقدم عليه إلا بسمـاع ، من ذلك مجىء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو[1] :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

اللغة: « وهى » ويروى « باتت » « تنزى » تحرك - وهو رفع الشىء إلى فوق « شهلة » - بفتح الشين وسكون الهاء - العجوز الكبيرة .

المعنى : يصف امـرأة بالضـعف ، ويقول : إن هذه المـرأة باتت تحرك دلوها بـيدها حـتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجوز الصبى حين ترقصه برفق ولين .

وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمـير مستتر فيه « تنزى » فعل مضـارع ، والفاعل ضميـر مستتر « دلوها » مـفعول وها مضاف إلـيه ، والجملة فى محل نصب خـبر بات. وإن قدرته فعلا تامـا ، فالجملة فى محل نصب حـال من فاعله المستتر فيه « تنزيا » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع «شهلة» فاعل « صبيا » مفعول ومـا المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجـرور متـعلق بقوله تنزيا ، أو بمحـذوف صفة لـه ، أي: تنزيه مشابهـة تنزية العجوز صبيا .

الشاهد فـيه : « تنزيا » - التفـعيل - حيث جـاء مصدرا للفـعل - تنزى » المعتل اللام ، والقياس « تنزية » بالياء المخفـفة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسـمية وزكى تزكية ، على وزن تفعله . =

وهْي تُنزى دلوها تنزيا

ومجيء مصدر فعل الصحيح اللام علي تفعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كلّم كلاما .

وقوله :

وفَعْلَةٌ لمرة كجَلسَةْ وفِعلة لهيئة كجِلسهْ

يعنى : أنه يدل علي المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإتيانه على فعلة - بفتح الفاء - وعلى الهيئة بفعلة - بكسر الفاء - وهو مقيد بألا يكون المصدر علي فَعلة نحو رَحمة أو فِعلة نحو ذِرْبة[1] فلا يدل حينئذ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة حالية أو وصف .

وقوله : فى غيرِ ذى الثلاثِ بالتّا المَرَّة

يعنى : أنه يدل على المرة فى مصدر غير الثلاثى زيادة التاء نحو انطلق انطلاقةُ .

تنبيهان:

[الأول : إنما تلحق التاء للدلالة على المرة فى الأبنية المقيسة.

والثانى : إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجردا من التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق فى الثلاثى .

وقوله : وشذَّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَه

أى : شذ فى غير الثلاثى صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حَسَنُ العِمَّة والقُمصة) و (هى حسنة الخِمرة والنِّقبة) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت.

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن عقيل ٢/٩٨ ، والمكودى ص٩ ، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٥٨.

(١) الذربة : هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب . أى : حاد .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتى حد الصفة المشبهة :

كفاعِلٍ صغ اسمَ فاعِلٍ إذا   مِنْ ذى ثلاثة يكونُ كغَذَا

شمل قوله: (من ذى ثلاثة) فعَل المتعـدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب، وفـعِل المتعدى نحو علم فهو عـالم واللازم نحو سلم فهو سالم ، وفَعُل نحو فرُه فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :

وهْوَ قليلٌ فى فَعلتُ وفَعِلْ   غيرَ مُعدًّى

(يعنى : أن فاعلا قليل فى فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)(1) ففهم منه أنه كثير مقيس فى فعل مطلقا ، وفى فعل المتعدى .

وقوله :   بل قياسهُ فَعِلْ   وأفْعَلٌ فعلانُ

يعنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسـم فعله على أحد الأوزان الثلاثة، ففعِل للأعراض نحو أشرِ وفرحِ ، وأفعل للألوان والخِلَق نحو أخضر وأجهر- وهو الذى لا يبصر فى الشمس - وفَعْلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريّان وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله :   وفَعْلٌ أوْلَى وفَعيلٌ بِفَعُلْ

يعنى : أن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو (ضخُم فهو ضَخْم وجَمُل فهو جميل)(2) فإن قلت : فهل ينقاس عليهما :

---

(1) ب ، جـ .

(2) أ ، ب - وفى جـ (ضخم وجمل فى جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال فى شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح: الذى كثر فى (استعمال)[1] اسم الفاعل حتى كاد (يطرد)[2] أن يجىء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلٌ فيه قليل وفَعَلْ

الضمير لفَعْل . مثال أفعل أحْرش[3] المكان فهو أحرش، ومثال فعل بطل فهو بطل ، ولا يقاس عليهما لقلتهما .

وَبِسوَى الفاعِل قد يَغْنى فَعَلْ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجىء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيْخ وشاب فهو أشيب وعفّ فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هى من الصفة المشبهة ؟

قلت : يطلق اسم الفاعل فى اللغة كثيرا وفى الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل فى مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ، وفى مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده فى بابه .

وقوله :

وَزِنَةُ المُضارع اسْمُ فاعلِ ... مِن غيرِ ذى الثلاث كالمُواصِلِ
مع كسْرِ متْلُوِّ الأخيرِ مُطلقًا ... وضمِّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقا

---

(١) ب .

(٢) ب ، جـ .

(٣) أحرش : خشن .

بيّن بهذين البيتين كيفيةَ بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله : وإنْ فَتَحْتَ منه ما كان انكسَرْ   صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنْتَظرْ

فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه .

وقوله : وفى اسْم مفعولِ الثُّلاثىِّ اطَّرَدْ   زنةُ مفعولٍ كآتٍ من قَصَدْ

أى : كالمصوغ من قصد ، فتقول مقصود .

وإذا كان الثلاثى لازما قيد مفعوله بالحرف الذى يتعدى به نحو (ممرور به) ويعنى بالثلاثى المتصرف .

وقوله : وناب نَقْلاً عنه ذُو فَعِيل   نَحو فَتاةٍ أو فتًى كحيلِ

أى : ناب ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح : وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف[1] وقال فى شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فقيد فى الشرح وأطلق فى الأصل .

فإن قلت : فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟

قلت : ذكر فى التسهيل (أنه ينوب)[2] فى الدلالة لا العمل[3] فعلى هذا لا

(١) التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص١٣٨ .

يقال (مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع .

فإن قلت : لم قال نحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبه على أن فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفةٌ استحْسِنَ جرُّ فاعل   معنًى بها المشبِهةُ اسْمَ الفاعِلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .

نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)[1] .

فإن قلت : يشعر قوله: (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله، ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)[2] فى اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس، فقد (يجوز)[3] على ضعف وقلة فى الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب أبوه ، انتهى. وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)[4] إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى ، فتقول (زيد قائم الأب) - بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع والسماع يوافقه كقوله[5]:

---

(١) ب ، جـ وفى أ (لا يصح كذلك) .

(٢) أ ، جـ وفى ب (لا يصوغ) .

(٣) أ ، ب وفى (يحق) .

(٤) أ ، ب ، وفى جـ (وصاغت) .

(٥) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -. =

ما الرَّاحمُ القلبِ ظلامًا وإن ظُلما

وإن كان (متعديا)[1] إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم بغير خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

= وتمامه : ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإن حرما

اللغة : « ظلاَّما » على وزن فعّال - بتشديد العين - مبالغة ظالم « مناع » كذلك مبالغة مانع ، ولكن المعنى هنا ليس بذى ظلم ، وليس المراد به المبالغة « ظلما » على صيغة المبنى للمجهول « حرما » على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفده ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضمة « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلاما » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن شرطية « ظلما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم والألف للإطلاق ، ونائبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على الراحم القلب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى « الكريم » معطوف على اسم ما « بمناع » معطوف على خبر ما « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « حرما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ونائبه ضمير مستتر، والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف.

الشاهد فيه : « ما الراحم القلب » فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله « القلب » وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسى .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جار وإلا فلا ، وفى البيت حذف مفعوله اقتصارا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٦. وذكره السيوطى فى الهمع ١٠١/١٠.

(١) أ ، جـ .

وقوله (المشبهة اسم فاعل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفى الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)[1] خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها تدل على حدث ومن قام به .

الثانى : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تثنى وتجمع ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع، ولا هى معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول : أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

وإلى هذا أشار بقوله: **وصوغها من لازم.**

الثانى : أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)[2] إلا للحاضر ، وهو الأصل فى باب الوصف ، لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل ، فإنه كالفعل فى إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله[3] :

---

(١) ا ، جـ .

(٢) ا ، ب ، وفى ب « تؤخذ » .

(٣) قائله : هو أشجع السلمى من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة : « رزء » - بضم الراء وسكون الزاى وفى آخره همزة - وهى المصيبة ويجمع على أرزاء «جل» بالجيم - عظيم وكثير « بعد موتك » الخطاب لابن سعيد فى أول القصيدة. =

وما أنا من رُزْءٍ وإن جل جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحٌ

وإلى هذا أشار بقوله (لحاضر) .

تنبيه:

قد تقدم مما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطا فى عملها ، ولكن وضعها كذلك، لكونها دالة على الثبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية:

والاعتمادُ واقْتضاءُ الحالِ شرْطانِ فى تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل. نص على ذلك الزمخشرى وغيره، وهو ظاهر كلام أبى على فى الإيضاح، ورده المصنف وقال فى التسهيل: وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثى ولازمة إن كانت من غيره[1].

ولذلك مثل هنا (بطاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيئه)[2] بالوجهين .

= مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه مادح

الإعراب : « ما » نافية « أنا » مبتدأ « من رزء » جار ومجرور متعلق بجارع « وإن » واصلة بما قبلها « جل » فعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزء ، وفى الحقيقة هو عطف على محذوف ، تقديره : وما أنا جارع من رزء إن لم يجل وإن جل « جارع » خبر المبتدأ « ولا بسرور » متعلق بفارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه : « فارح » فإن الصفة المشبهة التى هى « فرح » حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث فى الزمن المستقبل وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة. وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم .

(١) التسهيل ص١٣٩ . (٢) ا ، جـ وفى ب « مجيئها » .

ومثالها من غير الثلاثى منطلق اللسان ومطمئن القلب٥.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطا) فى قوله[1] .

مِن صديق أو أخى ثقةٍ   أو عدو شاحطٍ دارا

صفة مشبهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة.

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل[2] .

الخامس : أن معمولها لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل فى السببى والأجنبى[3] .

والمراد بالسببى المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا أو معنى .

---

(١) قائله : هو عدى بن زيد بن حمار التميمى – وهو من المديد – .

اللغة : « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحطا وشحوطا ومشحطا ، إذا بعد .

الإعراب : « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه «ثقة» مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مفعول لشاحط، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه : « شاحط » فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مع أنه جار على فعله .

وبهذا رد على من قال: إن الصفة المشبهة، هى التى لا تجرى على فعلها نحو : حسن وشديد ، وممن قال ذلك أبو على والزمخشرى .

(٢) فلا تقول : « زيد الوجه حسن » كما تقول : « زيد عمرا ضارب » .

(٣) فنقول : « زيد حسن وجهه » أو لا تعمل فى أجنبى. فلا تقول : « زيد حسن عمرا » واسم الفاعل يعمل فى النسبى والأجنبى نحو : « زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا».

وإلى هذين أشار بقوله :

وسَبْقُ ما تعمَلُ فيه مُجْتَنَبْ   وكونُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

فإن قلت : قد ذكر فى التسهيل : أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا[1] كقوله[2] :

حَسَنُ الوجهِ طلقهُ أنت فى السِّلم   وفى الحرب كالحٌ مُكفهرُ

ولا يطلق عليه سببى .

قلت : إنما احترز بالسببى عن الأجنبى فإنها لا تعمل فيه ، وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله: **وعملُ اسم فاعلِ المُعَدَّى   لها**

فيعنى به أنها تنصب فاعلها فى المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله.

فإن قلت : **كيف قال وعمل اسم فاعل المعدى   لها** وبينهما فرق، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول، فعملهما إذاً مختلف .

---

(١) التسهيل ص١٣٩ .

(٢) قائله : لم اقف على اسم قائله   - وهو من الخفيف - .

اللغة : « طلقه » طلق الوجه ، أى : غير عبوس « مكفهر » عابس .

المعنى : يمدح مخاطبه بأنه فى وقت السلم مشرق الوجه كريم معطاء ، وبأنه فى وقت الحرب ، وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها «طلقه» خبر ثان ، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح فى محل رفع « فى السلم » متعلق بمحذوف حال « وفى الحرب » جار ومجرور معطوف على المجرور قبله « كالح » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا لكالح ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الشاهد فيه : « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة وهى « طلق » فى الضمير البارز المتصل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٥٦ ، والمكودى ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحدِّ الذى قد حُدًّا يعنى: أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قلت: لم أخر قوله (وسبق ما تعمل فيه.... البيت) عن قوله :

وعمل اسم فاعل المعدى.

وكان ينبغى العكس ، لأن ذلك من تتمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)[1] فلذلك أخره عنه .

وقوله : **فارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ.**

الرفع على الفاعلية[2] والنصب على التشبيه بـالمفعول به فى المعرفة ، وعلى التمييز فى النكرة ، وقـيل: يجوز فيه أيضا التشبيـه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهى نزعـة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هى من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهيلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

وقوله : **(ودُونَ ألْ)** .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر فى السببى مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بأل ، وإليه أشار بقوله (**مَصْحُوب أل**).

والثانى : المضاف ، وهو المراد بقوله (**وما اتَّصَلْ بها مَضافًا**) .

أى : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

---

(١) ا ، جـ وفى ب « توابع بيان عملها » .

(٢) وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة .

ثم اعلم أن المضاف أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف .

الثاني : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره في التسهيل[1] ويحتاج إلى سماع .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره في شرح التسهيل.

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبهه .

والمجرد من أل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع : الموصول والموصوف وما سواهما، فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب.

مثال مصحوب أل (الحسن الوجه) ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف (الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه).

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت بامرأة حسن وجهُ جاريتها جميلة أنفُه) فالألف مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

(١) التسهيل ص١٣٩ .

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنِ الوجنةُ جميلٍ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر(١) :

سَبَتْنى الفتاةُ البَضَّةُ المتَجرِّد الـــ ... لطيفة كشْحُهُ وما خِلْتُ أن أسبى

ومثال المضاف إلى الموصول قوله(٢) :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة :« البضة » - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بيضاء « المتجرد » بضم الميم وفتح التاء والجيم بمعنى التجرد والعرية . « كشحه » بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخاصرة إلى الضلع من الخلف « أسبى » من السبى وهو الأسر .

المعنى : يصف أنه وقع فى أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعرى، وأنها تملكت بمحاسنها قلبه، واستولت بمفاتنها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك ، لجلادته وقوة أسره.

الإعراب : « سبتنى » فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «الفتاة» فاعل « البضة » صفة للفتاة « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة «كشحه» مضاف إليه على رواية الجر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاعل باللطيفة «وما» الواو للحال وما نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «أسبى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال .

الشاهد فيه : « البضة المتجرد اللطيفة كشحه » فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد المضاف إليه البضة .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه ٣٥٧ / ٢.

(٢) قائله : الفرزدق - وهو من البسيط - .

اللغة : « فعجتها » عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف وفتح الباء - نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خيّر - بالتشديد - « الطيبى » أصله: الطيبين ،سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التأثت » من الالتياث وهو الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإعراب : « فعجتها » الفاء عاطفة ، عاج فعل ماض والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به «قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة=

فَعُجتُها قِبلَ الأخيار منــــزلةً   والطَّيِّـبى كلٍّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ

ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلا حَديدًا سنانُ رُمح يطعن به).

ومثال الموصول قوله(١)   وَثيراتُ ما التفَّتْ عليه المآزِرُ

=«والطيبى» الواو عاطفة . الطيبى معطوف على الأخـيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مـذكر سالم « كل » مضـاف إليه « ما » اسم مـوصول مضاف إليـه « التاثت » التاث فعل مـاضٍ والتاء للتأنيث « به » متعلق بالتاث « الأزر » فـاعل التاث ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فـيه : « والطيبى كل ما التـاثت » فالطيبى صفـة مشبهة مـضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصـول – أى : أن معمول الصفة المشبهـة التى هى « الطيبى » اسم مضاف إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٥٧/٢ ، والمكودى ص١٠٣ .

(١) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة – وهو من الطويل –

وصدره :   أسيلاتُ أبدانٍ دقَاقٌ خُصورُها   . . . .

اللغـة : « أسـيلات » جـمع أسيلة وهى الطويلة « دقـاق » بكسـر الدال – جمع دقـيق «خصور» – جمع خصر – « وثيرات » – جـمع وثيرة – بفتح الواو وكسر الثاء – والوثير الفراش الوطىء ، وأراد به هنا : وطيئات الأرداف والأعجاز .

الإعراب : « أسيلات » خبـر مبتدأ محذوف، هن أسيلات « أبدان » مـضاف إليه «دقاق» خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » فاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن يكون دقاق خبرا مقدما وخصورها مبتدأ مؤخرا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول مضـاف إليه من إضافة الصـفة المشبـهة إلى فاعلها « التـفت » فعل ماض والتـاء للتأنيث «عليه» متعلق بالتفت « المآزر » فاعـل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلا بعلى .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فـإن «وثيرات» صفة مشبهـة أضيفت إلى الموصول من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٥٧/٢.

ومثال الموصوف قوله[1] :

أزُورُ امرأً جَمًّا نوالٌ أعَدَّهُ لِمَن أمَّهُ مُستكفيا أزْمةَ الدَّهْرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل فى السببى الرفع والنصب والجر مع أل ودون أل فلها ستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا فى المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه أل إلى الخالى من أل ومن إضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أب) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بأل و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرف بها و (الكريم الآباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره فى التسهيل [2].

---

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمّه» قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « امرأ » مفعول به « جما » صفة لامرئ «نوال» فاعل بجم « أعده » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به ، والجملة صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر فى أم، وفيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « جما نوال أعده » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التى هى « جما » نكرة موصوفة بجملة ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هى « نوال » وصفتها هى جملة «أعده» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٥٧/٢.

(٢) التسهيل : ص١٤٠ .

وإلى هذا أشار بقوله ولا تَجرُرْ بها أى: الصفة، سُما [1].

مَعْ الْ سُمًا من الْ خَلاَ .

أى : اسما خلا من أل (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : **وما لم يَخلُ فهْو بالجوازِ وُسِمَا.**

يعنى : وما لم يخل من أل ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

فإن قلت : كان ينبغى أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره فى التسهيل .

قلت : إنما (تركه)[2] هنا ، لأنه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان:

الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن . ما كان فيه ضمير واحد ، والمتوسط ما تكرر فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه ، وقد بسطته فى غير هذا المختصر[3] .

الثانى : ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى ، وقد تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو (مررت برجل حسن الوجهِ جميله) ونصبٌ إن فُصِلت أو قُرنت بأل فالمفصولة نحو (قريش بخباء الناس ذرية وكرامُهُمُوها) .

والمقرونة بأل نحو (زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميله).

---

(1) أى : اسما .

(2) ب ، جـ وفى ا (ذكره) .

(3) راجع الأشمونى ٣٥٨/٢ .

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بألفاظ كثيرة غير ما يذكر فى هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها فى النحو ، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة .

والمبوب له من ألفاظه : أفعَل وأفعِل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

بأفْعلَ انطقْ بعد ما تعجُّبا

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو فى حال تعجبك .

فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثانى بقوله : **أو جئْ بأفعِلْ قبلَ مجرورٍ ببا**

يعنى : أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر .

ثم قال : **وتِلْوَ أفْعَلَ انصبَنَّهُ**

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو (زيد كريمٌ الأب) .

فإن قلت : شرط المجرور بعد أفعِل والمنصوب بعد ما أفعَل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما أوْفَى خَلِيلَيْنا

وهو نظير (ما أحسن زيداً) فما اسم لعود الضمير عليها . مبتدأ ، قيل: بلا خلاف ، وقد روى عن الكسائى : أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، ففى معناها خلاف . مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن

قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إيهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهى نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوغها قصد الإبهام ، وقد ذكره فى التسهيل من المسوغات[1] .

وقال الشارح : لأنها فى تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جعله حسنا ، فهو كقولهم (شىء جاء بك وشر أهر ذا ناب)[2] . انتهى، وفيه نظر .

وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذى أحسن زيدا شىء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن)[3] يقدم الإبهام .

والثانى : التزم حذف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[4] وما . المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

---

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) يقال: أهره إذا حمله على الهرير ، وهو مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٣) ا ، جـ .

(٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفى الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم وسيأتى .

وذهب الأخفش فى أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وأفعل صفتها والخبر محذوف.

وثانى أقواله : أنها موصولة، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : **وأصْدق بِهِما** .

وهو نظير « أحسن بزيد » .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعل فى نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى: صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها فى نحو ﴿ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴿٢٨﴾ ﴾[1] .

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره ، واستحسنه الزمخشرى وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل : يا حسنُ أحسن بزيد . أى : دم به، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعل أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدية ، وهو أمر للسبب[2] أو للشخص على القولين .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٢) أى : للحدث الموجود فى أفعل فهو سبب للتعجب فقولنا: « أحسن بزيد » الحسن هو سبب التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، لسلامته مما يرد على غيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف فى كونه متعجبا .

الثانى : أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب فى نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقِمْ وابْنِ .

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقيل فى أسهل به وأنجب به . أسهلى به وأنجبى، وقد أجيب عما رد به ، وليس (هذا)[1] موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: الباء بعد أفعل لازمة عند الفريقين ، إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر [2]:

---

(١) ب .

(٢) قائله : هو عباس بن مرداس ، وهو من المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم النبى ﷺ من سبى حنين من الإبل - وهو من الطويل - .

وصدره : وقال نَبِيّ المسلمين تقدمُوا

المعنى : يذكرُ أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإعراب : « قال » فعل ماض « نبى » فاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجملة فى محل نصب مقول القول « وأحبب » فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحبب « أن » مصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونك المقدما . =

وأَحبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّما

الثانى : قال فى شرح التسهيل: لو اضطر شاعر إلى حذف البـاء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .

وقوله :

وحذْفُ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استبحْ   إن كانَ عِنْدَ الحذْفِ معناهُ يَصِحْ

يعنى : أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعَل قول على رضى الله عنه(1).

جزى اللهُ عنَّا والجزاءُ بفضلِهِ   ربيعةَ خيراً ، ما أعفَّ وأكرَما

= الشاهد فيه : « أحبب إلينا أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب وهو اسم مؤول بأن المصدرية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٦٤/٢ ، ابن عقيل ١١٩/٢ والسيوطى ص٨٨ ، والمكودى ص١٠٨ ، وابن الناظم.

(١) قائله: هو على- كرم الله وجهه - من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين - وهو من الطويل - .

اللغة : « جزى » كافأ « بفضله » بإحسانه « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإعراب : « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبتدأ مرفوع بالضمة « بفضله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ربيعة» مفعول أول لجزى « خيرا » مفعول ثان لجزى « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما والجملة خبر المبتدأ « وأكرما» عطف على أعف والألف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٦٤/٢ ، وابن هشام ٦٩/٣ ، والسيوطى ص٨٧ والمكودى ص١٠٧ ، وابن الناظم .

أى : ما أعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد أفعِل قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿٣٨﴾﴾ [1] - أى بهم - وإنما حذف مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسى .

وذهب قوم إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء .

ورُدّ بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من (أكرم بنا)[2] .

قال فى شرح الكافية: ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها بشرط كون أفعل مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿٣٨﴾﴾[3].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفرداً كقوله الشاعر[4] .

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) ب ، جـ وفى أ (أكرمنا) .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قائله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - فى وصف صعلوك - وهو من الطويل -.

اللغة : « فذلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا البيت ، « المنية » الموت «حميدا»، محموداً ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، «أجدر» ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه محموداً لما كان عليه من عفة ، وإن عاش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإعراب : « فذلك » اسم إشارة مبتدأ « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر «المنية» مفعول «يلقها» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير=

فذلكَ إن يَلْقَ المنيَّةَ يلقَها حميدا وإن يستَغْنِ يومًا فأجْدرِ

فإن قلت : كيف أطلق على الاسم متعجبا منه فى قوله :

وحذَفُ ما منْهُ تعجَّبْتَ استبِحْ

والمتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)[1] .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إنْ كان عند الحذْفِ مَعْناه يَضِحْ.

شرط فى استباحة حذف المتعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)[2] .

يعنى : أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحا عند الحذف للعلم به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة.

قوله : وفى كِلاَ الفعْلَيْنِ قدْمًا لزِمَا مَنْعُ تصرُّفٍ بحكم حُتِما

قال فى شرح التسهيل : لا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب انتهى .

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعَل فتقول : (ما يحسن زيدا) .

= مستتر فاعل. وها مفعول، وجملة الشـرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميدا » حال من فاعل يلق المستتر فيه « وإن » شرطيـة « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستـتر « يوما » متعلق بيستغن « فأجدر » الفـاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أى : أجدر به .

الشاهد فيه : « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من غير أن تكون صيغة التـعجب المحذوف معمولها مـعطوفة على أخرى مذكور معـمولها المشابه للمحذوف .

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفيـة : الأشمونى ٢/٣٦٥ ، وابـن هشام ٣/٧٠ ، وابن عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

(١) ا ، جـ وفى ب « لا وصفه » .

(٢) ب ، جـ .

وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعل أمرا من أفعل ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعِل لـلصيرورة، وفى ما أفعل للنقل، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف فى هذا البيت بفعلية صيغتى التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائى إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحيح أنه فعل ، لبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به ، وليس من الأسماء التى تنصبه ، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أفقرنى إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ، ولم يجعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، وبتصغيره ، وبصحة عينه.

وأجيب : بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل .

وأما أفعل . فقال المصنف وغيره : لا خلاف فى فعليته ، وفى كلام ابن الأنبارى ، ما يدل على اسميته ، قال : وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم، انتهى .

فإن قلت : ما إعراب « ما أحسن زيداً » عند القائلين باسمية أفعل .

قلت : نقل الفراء أن الأصل فى « ما أظرف زيدًا » ما أظرفُ زيد؟ على الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب زيد بالظرف فرقًا بين الخبر والاستفهام ، والفتحة فى أفعل فتحة إعراب وهو خبر عن « ما » ، وإنما انتصب ، لكونه خلاف المبتدأ الذى هو « ما » إذ هو فى الحقيقة خبر عن زيد .

وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفُهُما مِن ذى ثَلاث صُرِّفا   قابلِ فَضلٍ تمٍّ غيرِ ذى انتفا
وغيرِ ذى وصفٍ يُضَاهى أشهلاَ   وغير سالكِ سبيلَ فُعِلا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا ، وهى ثمانية :

الأول : أن يكون فعلا ، فلا يصاغان من غيره ، وبذلك ظهر خطأ من يقول : من الكلب - ما أكلبه ، ومن الحمار - ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : « أقْمِنْ بِهِ » اشتقوه من قَمِن . أى: حقيق .

وذكر المصنف منه قولهم : « ما أذرَعها » بمعنى ما أخفها فى الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَرَاع ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع[1] « ذَرِعَتِ المرأةُ » خفت يداها فى الغَزْل ، فهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فإن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذى ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذى ثلاث)[2] فحذف الموصوف للعلم به .

---

(١) هو على بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى، وروى عنه الصحاح للجوهرى .
ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقلية وغير ذلك ، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى .

(٢) ب ، جـ .

الثانى : أن يكون ثلاثيا . ونعنى به ثلاثى اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعى المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثى المزيد فإن كان أفعَل ففيه مذاهب .

أحدها : جواز صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال : وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه .

والثانى : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم .

والثالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز ، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول ، لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ، وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بعدم مانع آخر ، فإن وجد مانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل للتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعل فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما أجود جوابه، ذكره سيبويه .

وإن كان غير أفعل فقد شذ منه ألفاظ منها ما أشده من اشتد ، وما أشوقه من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختُصِرَ .

وفيه شذوذان؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

وليس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه ، خلافا لأكثرهم ، لثبوت فَقِرَ وفَقَرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى اشتهى ، وحيى بمعنى استحيى .

ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب فى كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه راعى أصله .

الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم : « ما أعساه » و « أعْسِ بِه » .

فإن قلت : ينبغى أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)[1] نحو يدع ويذر.

قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع : أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو مات وفنى وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يصاغان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز صوغهما من كان الناقصة.

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم يَعِجْ أو جوازا كلم يَعُجْ كذا .

قال فى شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونوزع فى اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مثبتا فيما أنشده أبو على القالى فى نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى[2] :

---

(١) ب ، جـ ، وفى أ (عن) .

(٢) قائله : قال العينى : أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى - ولم يعزه إلى قائل . - وهو من الطويل -

اللغة : « ألذه » من لذذت الشىء ألذه لذا ولذاذة « أعيج » أى : أنتفع ، يقال : شربت دواء فما عجت به ، أى : ما انتفعت به ، وقال ابن مالك : ونعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفى.

الإعراب : «لم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «شيئا» مفعول به « بعد » منصوب على الظرفية « ليلى » مضاف إليه « ألذه » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشىء « ولا منظرا » عطف على قوله شيئا : ولم أر منظرا « أروى به » جملة فى محل نصب صفة لمنظرا « فأعيج » عطف على أروى.

الشاهد فيه : « فأعيج » وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما ، كلم يعجْ أو جوازاً كلم يعُج. معناه أن عاج يعيج بمعنى: انتفع، لم يستعمل إلا منفيا، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا كما فى شرح التسهيل. =

ولم أرَ شيئًا بعد ليلى ألذّهُ ولا منظراً أروى به فأعيج

السابع : ألا يكون معبرا عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يصاغان من شهل وحول، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العيوب كالثانى .

وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيا محضا .

وأصل الفعل فى هذا النوع أن يكون على أفعَل .

قال فى شرح التسهيل : وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة .

قال : وهذا الاعتبار بيِّن ورجحانه متعيّن .

وشذ من هذا النوع قولهم: (ما أحْمقَه) و (ما أرْعنه) و (ما أهْوجَه) و(ما أنْوكهُ) . بمعنى : ما أحمقه، وما ألده من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل فى التذكير ، وفعلاء فى التأنيث .

وكلامه فى الكافية والتسهيل ، يقتضى ظاهره أن صوغهما من فِعْلِ أفْعَل إذا فهم جهلا أو عسرا مقيس[1] .

الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا تقول (ما أضرب زيداً) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)[2] .

= ولكن نوزع فى اختصاص المعنى الأول بالنفى . بوروده مثبتا فى البيت المذكور حيث قال: فأعيج .

(١) التسهيل ص١٣١ .

(٢) أ ، جـ .

وعلته عند قوم خوف اللبس ، وإليه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم : (ما أشغله) من شغل و (ما أجنّه) من جُنّ و (ما أولعه) من وُلِعَ ، و(أزهاه) من زُهى .

قال المصنف : وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر منه فى التعجب .

وعلته عند قوم : أن الفعل المتعجب منه لا بد أن يكون قبل دخول همزة النقل على فَعُلَ أصلا أو تحويلا ، وفَعُلَ أبدًا لا يكون فِعْلَ مفعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذا .

قال : وينبغى أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل فاعل فى معنى فعل مفعول لم ينطق به .

قلت : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا ، وهو ألا يستغنى عنه بالمصُوغ من غيره نحو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون ما أقْيَلَهُ ، استغناء بقولهم (ما أكثر قائلته وما أنومه فى ساعة كذا ، كما قالوا : تركت ولم يقولوا ودَعت ، نص على ذلك سيبويه) وقد ذكر فى التسهيل فقال: ويُغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوف للشروط ، كما يغنى فى غيره[1] وذكر (ذلك)[2] فى شرحه.

من ذلك (سكر) و(قَعد) و (جلس) ضدَّى (قام) و (قال) من القائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) وممن ذكر السبعة ابن عصفور .

وعدُّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيبويه حكى ما أنومه .

فإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعُل أصلا أو تحويلا، وذكر بعضهم أن يكون واقعا[3] وذكر بعضهم أن يكون دائما ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

---

(١) التسهيل ص١٣٢ .

(٢) أ ،جـ .

(٣) أى : غير مستقبل .

قلت : أما اشتراط كونه على فعُل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتى التعجب تبنيان من فعَل وفعِل ولا تحتاجان إلى تحويل وهذا اختيار المصنف ، وظاهر كلام سيبويه ، قال: وهى تبنى من فعَل وفعِل وفعُل.

وأما اشتراط الواقع والدوام فليس بصحيح ، بل يجوز ما أحسن ما يكون هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم

وقوله :

وأشْدِدَ او أشَدَّ أو شبهُهما	يخلُفُ مابعضَ الشروط عَدما
ومصدرُ العادمِ بعدُ ينتصبْ	وبعدَ أفعلْ جرهُّ بالبا يجبْ

يعنى : أنه إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتى التعجب منه ، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط ، ويؤتى بمصدر الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل، ويجر بالباء بعد أفعل مضافا إلى اسم المتعجب منه فيقال فى التعجب من استخرج ونحوه ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه ومن (نحو)[1] مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصل البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح فى كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب الا يفعل ، وأقرب بألا يفعل ، وما أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول .

---

(١) أ .

قال الشارح : ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها .

فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله :

وبالنُّدور احكُمْ لغيرِ ما ذُكرْ ولا تَقِسْ عَلَى الذى منه أُثِرْ

الإشارة بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على « وجه الشذوذ «فيحفظ ولا يقاس» وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك .

وقوله : وفِعْلُ هذا البابِ لن يُقدَّما معمُولُهُ ووصْلُه به الزما

قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .

وليس كما زعما بل فى الحال خلاف .

أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال[1] وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول على رضى الله عنه[2]:

أعزِزْ علىَّ أبا اليقْظان أن أراك صريعًا مُجَدلا

وقال فى شرح التسهيل بعد ذكر كلام على رضى الله عنه ، وهذا مُصحِّح للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو (ما أحسَنَ إحسانا زيدًا) ومنعه الجمهور، لمنعهم أن يكون له مصدر .

(١) نحو « ما أحسن مجردةً هندا» .

(٢) قاله فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أى : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهى الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « على » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على ، أى : ما أعز ذلك وأشده على .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسنَ لولا بُخله زيدًا) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال في شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب.

وقال في شرح التسهيل: لم يمتنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا .

فمن النثر قول عمرو بن معديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن فى الهَيْجاءِ لقاءها ، وأكرم فى اللَّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها)[1]، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم[2].

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأحْبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّمَا

وقول الآخر[3]:

أقيمُ بدارِ الحزْمِ مادامَ حَزْمُهَا وأحْرِ إذا حَالَتْ بأنْ أتحَوّلا

---

(١) وهو صحابى من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة . «فى الهيجاء»- بالمد والقصر - الحرب «واللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاى - جمع لزبة ، وهى الشدة والقحط « والمكرمات » - جمع مكرمة - بضم الراء فيهما - أى : الكرم.

(٢) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة : « دار الحزم » المكان الذى تعتبر فيه الإقامة حزما « أحر » أخلق « حالت » تغيرت.

المعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزا مكرما، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقى فيه العزة والكرامة .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « بدار » متعلق بأقيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر محذوف أى : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمها فاعل به «وأحر» فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بأن أتحولا» الباء زائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظا وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب مرفوع محلا . =

ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف إليه فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين .

وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الصيمرى[1] إلى سيبويه .

والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار فى النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْملٌ» ؛ لأن استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب ، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما أحسن بمعروف آمرا) وذكر فى شرح التسهيل : أنه لا خلاف فى ذلك.

= الشاهد فيه : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب وهو «أحر» ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودى ص١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٩٠ .

(١) هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى ، أبو محمد - له (التبصرة) فى النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّفين   نعم وبئس رافعانِ اسمَين

قوله: (فـعلان) خـبر مـقدم لنعم وبئس ، وفى ذلك خـلاف . وفى نقله طريقان :

أحدهما : أن البصريين والكسائى ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه :

أحدها : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

والثانى : اتصـال ضميـر الرفع البارز بهمـا فى لغة قوم وحـكاها الكسائى والأخفش.

والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثـر الكوفيين إلى أنهمـا اسمان ، واستـدلوا بدخول حرف الجر فى نحو قوله :(ما هِيَ بنعمَ الولد)[1] و (نِعْم السَّيْرُ على بئس العَيْرِ)[2].

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بئس العير.

والأخرى : حررها ابن عـصفور فى تصانيـفه المتأخرة. فقـال : لا يختلف أحد من النحـويين البصريين والكوفـيين فى أن نعم وبئس فعـلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل.

فذهب البصريون : أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل).

وذهب الكسائى إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بئس الرجل) اسمان محكيان

---

(١) قال حـين بشر ببنت : وبقيتـه :« نصرها بكاء وبرها سرقـة » أى : إذا أرادت أن تنصر أباها على أعدائه مثلا لا تقدر على الدفع بنفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها - بكسر الباء - أى : إذا أرادت أن تبر أحداً سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل : أنه بفتح الباء وبالزاى بمعنى السلب والأخذ قهرا .

(٢) العيْر - بفتح العين وسكون الياء - هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأنثى عيرة.

حيث وقعا بمنزلة تأبط شرًّا وبرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان فى الأصل نقلا عن أصلهما وسمى بهما .

وذهب الفراء - إلى أن الأصل فى قولك (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه . فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو ، عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو ، لكان زيد مرفوعا بممدوح ، وعمرو مرفوعا بمذموم.

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحملاهما على ذلك فى سائر المواضع. وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم.

وفى نعم أربع لغات نَعِم وهى الأصل ونَعْم - بالتخفيف - ونِعِم . بالإتباع ونِعْم - بالتخفيف بعد الاتباع ، قيل: وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِم بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)[1] (فَنِعِمَّا هِى)[2] ثم نعم فى المرتبة الرابعة.

وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمية؛ لأن فعيلا من أوزان الأسماء. ورُدّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ ، فلا يثبت لغة.

وأما بئس فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع، وقال بعضهم : لم يسمع فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإتباع - وبئس على الأصل ، والأخريان بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .

---

(١) ا ، جـ وفى ب (بهما).

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

وحكى الأخفش وأبو على : بيس - بفتح الباء وتسكين الياء .

وقوله (رافعان اسمين) يعنى : أن كلا منهما يقتضى مرفوعا على الفاعلية؛ لأنهما فعلان كما سبق .

فإن قلت : كون المرفوع بعدهما فاعلا ، إنما هو على مذهب البصريين ، فما وجه رفعه على مذهب الكوفيين ؟

قلت : أما على الطريقة الأولى فقال فى البسيط : ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطفا، ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد وأما على الثانية فواضح .

وقوله (مُقارنى ألْ) نعت لقوله (اسمين).

وحاصل كلامه أن فاعل نعم وبئس يكون قسمين : ظاهراً ومضمراً .

فالظاهر شرطه أن يكون معرفا بأل نحو ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (١).

أو مضافا إلى معرف بهما نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾(٢).

(أو مضافا إلى)(٣) مضاف إلى المعرف بهما نحو(٤) .

فنعمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكذَّبِ ... زُهيرٌ حُسامًا مُفردًا من حَمائلِ

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأنفال.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٣) ب ، جـ وفى أ (أو إلى مضاف إلى معرف) .

(٤) قائله : هو أبو طالب عم النبى ﷺ من كلمة يمدح فيها الرسول ﷺ ويعاتب قريشا على ما كان منها - وهو من الطويل - .

اللغة : « حسام » السيف القاطع ، وسمى بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس « حمائل» جمع حمالة- بالكسر - وهى علامة السيف « زهير » اسم رجل .

المعنى : يمدح ابن أبى أمية بأنه صادق المودة وبأنه إذا قال لم يجد من يرد عليه قوله بالتكذيب لأن الناس جميعا يعلمون صدقه ، ثم شبهه بالسيف الذى يفرد عنه حمائله يشير إلى أنه نسيج وحده لا مشارك له فى صفاته . =

وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى أل) .

وإلى الثانية بقوله : (أو مُضافَيْن لما . قارنَها) .

ومثل قوله : (كنعم عُقْبى الكُرَمَا) .

ولم ينبه على الثالث ، لكونه بمنزلة الثانى وقد نبّه عليه فى التسهيل[1] .

تنبيهات:

الأول : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها (أو إلى)[2] المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله [3]:

فنِعْمَ أخُو الهَيْجا ونعم شبابُها

= الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ابن » فاعل نعم « أخت » مضاف إليه «القوم» مضاف إليه أيضا « غير مكذب » حال من ابن ومضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة « من حمائل » متعلق بمفرد وجر بالكسرة للضرورة .

الشاهد فيه : « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧١ ، وابن هشام ٣/٨٢ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥ .

(١) التسهيل ص١٢٦ .

(٢) ب ، وفى أ « أو مضافا إلى مضاف » .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو شطر من الطويل.

اللغة : « أخو الهيجا » أى : صاحب الهيجاء ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها، والهيجا ممدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى « نعم شهابها » والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « أخو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله[1] .

فنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سِلاح لَهُمْ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة.

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم، بل ورد، ولكنه أقلُّ من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قوله[2] : ونعْمَ نيمُ .

= لأنه من الأسماء الستة « الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ونعم فعل ماض لإنشاء المدح « شهابها » فاعل والهاء مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم شهابها » حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧١، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٥.

(١) قائله : كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة - وهي أم عبد الله - وهو من البسيط .

وتمامه : وصاحبُ الركْبِ عثمانُ بنُ عفانا .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « صاحب » فاعل « قوم » مضاف إليه «لا» نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لهم » متعلق بمحذوف خبر لا « وصاحب » عطف على فاعل نعم « الركب » مضاف إليه « عثمان » المخصوص بالمدح .

الشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث ورد فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٧١ . وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦.

(٢) قطعة من بيت من الوافر وتمام البيت مع سابقه هو :

وسَلْمَى أكْمَلُ الثقلين حُسنا ... وفي أثوابها قمرٌ وريمُ

نيافُ القُرطِ غرَّاءُ الثنايا ... وريدٌ للنساءِ ونعم نيمُ

ولم أقف على قائلهما . =

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة (بئس) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبى ﷺ (نعم عبد الله خالد بن الوليد)[1].

وقول سهل بن حنيف (شهدت صفين وبئست صفّون) .

قال ابن عصفور : وأجاز الجرمى أن يقال : (نِعْم عبدُ الله هذا) .

والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفا بالألف واللام ولا مضافا إلى ما تعرف بهما . فأما قول الشاعر[2] :

بئس قومُ الله قومٌ طُرقوا فَقَرَواْ جارهُمُ لحما وحِرْ

فضرورة.

= اللغة : « قمر » القمر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نياف القرط » - بضم القاف وسكون الراء - ما يعلق فى شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة مهواه ، وذلك مما يكنى به عن طول العنق « غراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التى فى مقدم الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتنس به .

الإعراب : « نياف » خبر لمبتدأ محذوف ، هى نياف « القرط » مضاف إليه « غراء » معطوف على نياف بعاطف مقدر « الثنايا » مضاف إليه « وريد » عطف على نياف «للنساء» متعلق بمحذوف صفة لريد « ونعم » فعل ماض لإنشاء المدح « نيم » فاعل نعم، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هم نعم نيم .

الشاهد فيه : « نيم » حيث وقع فاعل نعم اسما منكرا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٢.

(١) أ ، جـ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل -.

اللغة : « طرقوا » من الطروق - وهو إتيان الأهل ليلا « فقروا » أطعموا « وحر » - بفتح الواو وكسر الحاء - الذى دبت عليه الوحرة ، والوحرة - بفتح الواو والحاء - وزغة تكون فى الصحراء ، وهى صغيرة حمراء لها ذنب دقيق ، وسكنت الراء للضرورة . =

وكأن الذى سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالألف واللام وهو مع ذلك مضاف فى اللفظ إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية[1] .

ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمر[2] فى الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه و (الذى) ليست كذلك .

قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذى) جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل فى شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز فى

الإعراب : « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم «قوم» فاعل « الله » مضاف إليه «قوم» المخصوص بالذم «طرقوا» فعل ماض مبنى للمجهول وواو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين «جارهم» مفعول به أول لقروا وهو مضاف والضمير مضاف إليه « لحما » مفعول ثان « وحر » صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .

الشاهد فيه : «بئس قوم الله» حيث ورد فاعل بئس اسما مضافا إلى علم وهو لفظ الجلالة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٢/ ٢ .

(١) نحو « نعم الذى آمن زيدٌ » .

(٢) فى الأصل أبى عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبى عمر الجرمى .

نحو ذلك، وسيأتى بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضـا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الأخفش أن[1] ذلك لغة لقوم وتدفع التأويل .

الثالث : (أل)[2] فى فاعل نعم . ذهب الأكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

فقيل : حقيقـة ، فإذا قلت (نعم الرجل زيد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لأنه فرد من أفراده ، ولهؤلاء فى تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كـان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للمـمدوح جُعل المدح للجنس الذى هو منهم ؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جـعلُه للجنس حتى لا يُتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثانى : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكأنه قيل : ممدوح جنسه لأجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قـلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جـميع الجنس مـبالغـة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عـهدية ، ثم اختلفوا فـقيل : المعهود ذهنى كـما تقول (اشتر اللـحم) ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقـدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ) فكأنك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه .

وعلى القول بأنهـا للاستغراق - بأن المعنى أن هذا المخصـوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا .

وعلى القول بأنهـا للجنس مجـازا بأن كل واحد من الشخـصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة فى غير هذا الموضع .

الرابع : لا يجوز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد (معنوى)[1] . قال فى شرح التسهيل : باتفاق . قال : وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله[2] :

لَبِئْسَ الفتَى المدْعُوُّ بالليل حاتمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك المقصد .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) قائله : هو يزيد بن قنانة بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل- .

وصدره : لعَمْرى وما عَمْرى علىَّ بهيِّنٍ .

اللغة : « لعمرى وما عمرى » قسم بحياته - وهو فى هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما عمرى على بهين » تأكيد للقسم ، وبيان أنه ليس حانثا فيه « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحييك حينئذ ولا يأخذ بناصرك .

الإعراب : « لعمرى » اللام للابتداء عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمرك قسمى « وما » الواو حالية وما نافية « عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الآتى « بهين » الباء زائدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمة أو فتحة مقدرة « لبئس » اللام واقعة فى جواب القسم بئس فعل ماض لإنشاء الذم « الفتى » فاعل « المدعو » نعت للتى « بالليل » متعلق بالمدعو ، وجملة بئس فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : « بئس الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فاعل بئس وهو « الفتى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٣/٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ٨٥/٢ .

وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فـلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يُحمل قول الشاعر[1] :

نعم الفتى المُرِّى أنت إذا هُمُ   حضرُوا لدى الحُجرات نارَ الموقَدِ

وحَـمَل ابن السراج وأبو عـلى مثل هذا على الـبدل ، وأبَيَـا النعت ، ولا حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما .

وينبغى ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .

ولما بين الظاهر شرع فى (بيان)[2] المضمر فقال :

ويَرفعانِ مُضمراً يُفسِّرُهْ   مُميزٌ كنعم قومًا مَعْشرُهُ

---

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى من قصيـدة يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى -وهو من الكامل - .

اللغة : « الحجـرات » - بضم الحاء والجـيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حـجرة ، وأراد بها هنا شدة الشتاء « الموقد » الذى لا تخمد ناره للضيف والطارق .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الفـتى » فاعل « المرى » نعت للفتى «أنت» ضمير منفصل مـبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر مـقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسـره الفعل بعده ، والتقدير : إذا حضروا فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماض وفاعله والجملة مفسرة « لدى » ظرف مكان متعلق بحـضر « الحجرات » مضـاف إليه « نار » مفعول به لحـضر « الموقد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم وهو «الفتى » بنعت وهو « المرى » لأنه أريد بالنعت هنا نفس مـا أريد بفاعل نعم من العـموم ، ولم يرد بالنعت تخـصيص المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٣/ ٢ .

(٢) ب ، جـ .

فاعل (نعم) فى المثال ضـمير مبهم مفـسر بالتمييز بعـده و (معشره) هو المخصوص بالمدح، وسيأتى إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .

وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكاه الكسائى عن العرب .

ومنه قول بعضهم (مررت بقوم نعمُوا قومًا) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يُتبع لشبهه بضميـر الشأن ، وأما نحو (نِعم هُم قومًا أنتم) فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث: أنه إذا فُسِّر بمؤنث لحـقته تاءُ التأنيث فتقـول : (نِعْمتِ امرأةً هندٌ) كذا مثله فى شرح التسهيل .

وقال ابن أبـى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امـرأةٌ هندٌ) استـغناء بتأنيث المفسِّر ، ونصَّ خطاب على جواز الأمرين .

الرابع : ذهب القائلون بأن فـاعل (نعم) الظاهر يراد به الشخصُ، إلى أن المضمر كـذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس، فـذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا .

ولمفسِّر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين .

وأما قولهم (نعم زيد رجلا) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقا للمـخصوص فى الإفراد وضدَّيه ، وفى التـذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلا لأل ، فلا يفسَّر بمثل وغير وأىّ وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بأل فاشتُرط صلاحيته لهما ، وسيأتى الكلام على التمييز بما .

الخامس: أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمسا هذه «الشمس»)[1].

لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد فى الوجود ، ولو قلت (نعم شمسا شمسُ هذا اليوم) لجاز .

ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن فُهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فبها ونعمت) .

وقال فى التسهيل : لازم غالبا[2] ، استظهارا على نحو (فبها ونِعمت)[3].

وممن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور .

الثانى : ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد (يضمر)[4] فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولا .

والأصل فى قولك (نعم رجلاً زيدٌ) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدٌ) ويقبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) التسهيل ص١٢٧ .

(٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

(٤) أ ، جـ ، وفى ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين :

أحدهما : قولهم : (نعم رجلاً أنتَ) و(بئس رجلاً هُو) ؛ فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل .

والثاني : قولهم : (نعم رجلاً كَانَ زيدٌ) فأعملوا فيه الناسخ .

قوله:

وجَمْعُ تمييز وفاعِل ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهُمُ قد اشتَهَرْ

فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :

المنع وهو مذهب سيبويه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .

والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى .

قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسماع .

فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكداً لا لرفع الإبهام فى نحو قوله[1] :

ولقد علمتُ بأنْ دينَ محمدٍ من خـــيرِ أديْانِ البريّة دينا

فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام)[2].

---

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبى ﷺ - وهو من الكامل - .

الإعراب : « ولقد » اللام مـوطئة للقـسـم وقد حرف تحـقيق « علمت » فـعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « بأن » الباء جارة أن حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن منصوب بالفتحة « مـحمد » مضاف إليه « من خير » متعلق بمحذوف خبر أن «أديان» مضاف إليه « البرية» مضاف إليه ، وأن ومـا دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «دينا» فإنه تمييز مؤكد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٦/٢. وذكر فى القطر ص٢٤٥.

(٢) أ ، جـ .

والسماع قوله(1) :

تزوَّدْ مثلَ زادِ أَبيكَ فينَا　　　فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيك زادَا

وقول الآخر(2) .

والتَّغلبيُّون بئس الفحلُ فحلُهُم　　　فَحْلا . . . .

---

(1) قائله : هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيهـــا عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وهو من الوافر- .

اللغة : « تزود » أصل معناه: اتخذ زادًا ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة .

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبنى على السكون وفـاعله ضمير مستتر « مـثل » مفعول به «زاد» مضاف إليه «أبيك» مـضاف إليه مجرور بالياء نيابـة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضــاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » فـعل ماض لإنشاء المدح « الزاد» فاعل، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مـؤخر « أبيك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه «زادًا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « نعم الزاد زاد » حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدًا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، والمكودى ص١٠٩ .

وذكر فى المفصل ٧/١٣٢ ، والمغنى ٢/٩٠.

(2) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبى

وتمامه : . . . وأمهُمُ زلاءُ منطيقُ - وهو من البسيط - .

اللغة : « زلاء » - بفتح الزاى وتشديد اللام - المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين .

« منطيق » بكسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد هنا المرأة التى تأتزر بحشية تعظم به عجيزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصـل ، وبأنهم فى شدة الفقـر وسوء العيش حـتى إن المرأة منهم لتمـتهن فى الأعمـال وتبتذل فى الخدمـة ، فيذهب عنهـا اللحم ، فتضطر إلى أن تتـخذ حشية .

الإعراب : « والتغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخـر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبـره فى محل رفع خبـر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فـحلا » تمييـز « وأمهم » مبـتدأ والضمير مضاف إليه « زلاء» خبر المبتدأ « منطيق » نعت له . =

وقول الآخر[1]:

نعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ردَّ التحيةِ نُطقًا أو بإيماء

وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلِب)[2] .

وهذا وارد فى الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكدة، وأما زادا فمصدر محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)[3] حال .

= الشاهد فيه : « بئس الفحل فحلا » حيث جمع بين فاعل بئس الظاهر وهو « الفحل » وبين التمييز وهو «فحلا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن عقيل ٢/١٢٤ ، والسيوطى ص٨٨ وابن الناظم .

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٦ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله – وهو من البسيط –

اللغة : « بذلت » أعطت « بإيماء » بإشارة ، مصدر أومأ إلى الشىء .

المعنى : أن هندًا تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصوص بالمدح «لو» شرطية – أو حرف تمن – «بذلت» فعل الشرط «رد» مفعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقا» منصوب على نزع الخافض – أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقا، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

الشاهد فيه : « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو « الفتاة » وبين التمييز وهو « فتاة » ، وليس فى التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إبهام شىء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن هشام ٣/٨٥.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل فى يوم من أيام حرب البسوس .

(٣) ب ، جـ – وفى أ « ومثل » .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن فى نعم وبئس ضميراً ، وفحلا وفتاة وزادا تمييز تأخر عن المخصوص ، وفحلهم وهند وزاد أبيك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو (نعم الرجل رجلا عالما) ومنه فى الأثر (نعم المرءُ من رجلٍ لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا منذُ أتانا)[1] .

ومنه قوله[2] :

. . . . فنعمَ المرْءُ من رجلٍ تِهَامِى

---

(١) كنفًا : سترًا .

(٢) قائله : هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، يرثى هشام بن المغيرة .

وصدره : تخيَّرهُ فلم يَعْدِلْ سواهُ - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره » اصطفاه « لم يعدل » لم يمل « تهامى » منسوب إلى تهامة ، وتطلق على مكة .

المعنى : أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم الرجل من تهامة .

الإعراب : «تخيره» فعل ماض والفاعل يعود على الموت فى بيت قبله والهاء مفعوله تعود على هشام فى بيت قبله « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية «سواه» مفعول يعدل منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء مضاف إليه «فنعم» عاطفة ونعم فعل ماض «المرء» فاعل «من» زائدة « رجل » تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حرف الجر الزائد « تهامى » صفة لرجل.

الشاهد فيه: «نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو «المرء» وبين التمييز وهو «من رجل» ، وقد أفاد التمييز معنى زائدًا عما أفاده الفاعل، وذلك بواسطة نعته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٣٧٦، وابن هشام ٣/٨٥. وذكره ابن يعيش ٧/١٣٣ والسيوطى فى الهمع ٤/٨٦.

وقوله[1] :

وقائلةٍ نعم الفتى أنتَ من فتًى . . . .

لأن المعنى من مُتفَتٌ: أى كريم. فأفاد مالا يفيده الفاعل، وإلا لم تجز، وصححه ابن عصفور :

تنبيه :

ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسى كلامه على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال لزوم التمييز مضمر لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ فى نحوِ نعم مَا يقُولُ الفاضِلُ

إذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة يليها اسم نحو ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] .

---

(1) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد - وهو من الطويل .-

وتمامه : إذا المُرضعُ العَوْجاءُ جَالَ بريمُها.

اللغة : « المرضع » المرأة التى لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا «جال» تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء وكسر الراء - خيط يفتل على طاقين .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضن فيها النفوس ، حتى إن كثيرا من النساء يمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ، والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدأ مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم «إذا» ظرف زمان « المرضع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا هزلت المرضع « العوجاء » نعت للمرضع « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع الفاعل الظاهر وهو « الفتى » والتمييز وهو : « فتى » وأفاد التمييز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٦/ ٢.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز .

والثانى : أنها فى موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف[1] .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة (محذوفة)[2] والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى : غير مفتقر إلى (صلة)[3]، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير : نعم الشىء شىء صنعت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى[4] .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

---

(١) أى : شىء .

(٢) ب ، جـ .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب « جملة » .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتهـا ، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف هنا ، وتأويله : بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام بئس صنعك حتى تقول : بئس الصنع صنعك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع[1] .

(وأما القائل: بأنها المخـصوص فقال : إنها موصـولة وهى المخصوص وما أخرى مـحذوفـة ، والأصل : نعم مَا مَـا صنعتَ ، والتقـدير : نعم شيـئا الذى صنعته وهذا قول الفراء)[2] .

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قلَّ فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة فى مـوضع نصب على التمييـز والفاعل مضمـر والمرفوع (بعد «ما»)[3] هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها مـعرفة تامة ، وهى الفـاعل ، وهو ظاهر مذهب سيـبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء .

والثالث : أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا مـوضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

---

(١) والمخصوص محذوف .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ وفى ب « بعدها » .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما مميز) صادق على ثلاثة أقوال .

وأن قوله (وقيل فاعل) صادق على خمسة (أقوال)[1] إلا أن الظاهر أنه (إنما)[2] أراد الأول من الثلاثة والأولَ من الخمسة ، لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية .

الثانى : يندرج فى كلامه صورتان - أعنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم - فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)[3] وهو أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل[4] إلى أنها معرفة تامة وأنها فاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزا .

والثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو (غسلته غسلا نعما) والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا لابد أن يكون قابلا لأل ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة فى البناء لا بالمتوغلة فى الإبهام (كَسِيّ)[5] ولا أدخل فى الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيبويه نظرا :

فإن مستنده قول سيبويه (فى)[6] دققته دقا نعما ، أى : نعم الدق .

وفى فنعما هى . نعم الشىء إبداؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى، لا تفسير إعراب .

---

(١) ب ، جـ .
(٢) ب ، جـ .
(٣) أ .
(٤) التسهيل ص١٢٦ .
(٥) ب ، جـ .
(٦) ب ، جـ .

وقوله فى الكافية : والرفع بعضهم نمى ، لسيبويه، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر فى عدم الجزم .

وقوله:

ويُذكرُ المخصوصُ بَعْدُ مُبتدا   أو خبرَ اسْمٍ ليس يبدُو أبَدَا

المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد (بئس) .

وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجلُ زيدٌ) وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه:

الأول : أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثانى : أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره .

(والأول هو الصحيح)[1] وبه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش[2] : لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ.

وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى .

وذكر فى شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعبارة سيبويه فيها احتمال، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكرا له .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) هو أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش ، ولد بغرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعربية ، وبذل همه فى النحو فشرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بغرناطة سنة ٥٣٨ هـ .

قال فى شرح التسهيل : والأول أولى ، بل هـو عندى متعين ، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفـة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عـصفور ، وقال فى شرح التسهيل: هو غيـر صحيح ، لأن هذا الحـذف ملتزم ولم نجد خبـراً يلتزم حذفـه إلا ومحله مشغول بشىء يسد مسده .

وذهب ابن كـيسان : إلى أن المخـصوص بدل من الفـاعل ، وردّ بأنه لازم وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم.

والثانية : أن يذكر قبل نعم وبئس، وهو حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيل : بفعليـة نعم وبئس أم باسميتـهما، وجوزوا على القول بالاسـمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس.

فإن قلت: إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط؟

قلت : الرابط عند الجمـهور هو العموم الذى فى الفـاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر(١):

---

(١) قائله : يزيد بن الطثرية - وهو من الطويل -.

اللغة : «تعذير حاجة» عسرها وعدم تأتى قضائها «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائها.

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستـقبل من الزمان «أرسلونى» فـعل ماض وواو الجماعـة فاعل والنون للوقـاية وياء المتكلم مفـعول به «عند» ظرف مـتعلق بأرسل «تعـذير» مضـاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضميـر مستتر فيه «فيها» متعلق بأمارس «كنت» كان واسمـها «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الممارس» فـاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان.

الشاهد فيه : «كنت نعم الممارس».

حيث دخلت كان على نعم وفاعلها - وهى من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفـية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السـيوطى فى الهمع ٨٨ / ٢ .

إذا أَرْسَلُونِى عندَ تَعْذِيرِ حاجةٍ ... أُمارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ المُمارِسُ

وكقول الآخر[1] :

إنَّ ابنَ عبد اللهِ نعمَ ... أخُو النَّدَى وابنُ العَشِيرهْ

والثالثة : أن يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ﴾[2].

وإلى هذا أشار بقوله : وإنْ يُقدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى.

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله :ويذكر المخصوص بعد، يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف فى التسهيل وعبارته هنا وفى الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله :

وإن يُقدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى ... كالعلمُ نعم المُقتَنَى والمُقتفَى

---

(١) قائله : هو أبو دهبل الجمحى من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله. وهو من الكامل.

اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أى : صاحب الكرم والسخاء .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن منصوب بالفتحة «عبد» مضاف إليه. ولفظ الجلالة مضاف إليه «نعم» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة «الندى» مضاف إليه «وابن» عطف على أخو «العشيرة» مضاف إليه ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم أخو الندى» حيث دخل الناسخ وهو «إنَّ» على نعم وفاعلها.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ٨٧ / ٢ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص .

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال مما تقـدم فيه المخـصوص، لا مما حذف فيـه لدلالة ما قبله.

فإن قلت: كيف خير المصنف بين جعله مبتدأ وجعله خبراً وليسا سواء، لأن الأول متـفق عليه ، والثانى قـد منعه بعضـهم ومن أجازه فهـو أضعف عنده من الأول .

قلت: التخـيير بينهـما يقتـضى جوازهمـا لا استواءهمـا فى القوة، مع أنه يحتمل ألا يكون تخيـيراً بل حكاية خلاف، وقد جرت عادة كـثير بعطف الأقوال بأو .

فإن قلت: يحـتمل قوله (مبـتدأ) القولين السـابقين (فإنما)[1] يحمل كـلامه عليه.

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر لبين أن الخبر محذوف .

تنبيه:

للمخصوص شرطان :

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .

الثانى : أن يكون أخص من الفاعل .

وقوله:

واجعلْ كبئسَ ساءَ .

يعنى : معنى وحكما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو).

فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فَعُلَ - بضم العين - بدليل أنها للمـبالغة فى الذم ، ولذلك قيل : لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لأنها من أفراد النوع الآتى ، وألفها عن واوٍ .

وهى فعل لا يتصرف .

(١) أ ، جـ وفى ب (فإنهما).

وقوله : واجْعَلْ فَعُلاَ مِن ذِى ثلاثَةٍ كنعْمَ

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبئس فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس، فيكون ظاهراً مصاحبًا لأل أو مضافًا إلى صاحبها أو ضميراً مفسًّرًا بتمييز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَعُل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[1] أو وضع على فعَل أو فعِل ثم حول نحو (قَضُوَ الرجل فلان) و (علُم الرجل زيد) .

وقوله (مُسْجَلاَ) قال الشارح : أى : بلا قيد، يقال : أسجلت الشىء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقا .

فإن قلت : كيف قال (مسجلا) وبناء فَعُل من الثلاثى ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نصّ على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش .

قلت : لعل قوله (مسجلا) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا أى : فى جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قال (مسجلا) ، ليشمل (المصوغ)[2] على فعُل والمصوغ على فعَل أو فعِل .

فإن قلت: مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكُور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به الذم كمعنى بئس، وليسا بسواء لأن العرب لا تبنى فعُل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم، إلا إذا أرادوا معنى التعجب، نص على ذلك ابن عصفور .

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

---

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(٢) أ - وفى ب ، جـ « الموضوع » .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكُور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله : **واجعل فعلا كنعم** .

يعنى : فى الحكم لا فى المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر فى النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم فى المعنى ؟

وقد ذكر فى التسهيل : أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب(١) .

فإن قلت : وفى جعل فعُل المذكور مثل نعم فى جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقرونًا بأل أو مضافًا إلى المقرون بها أو مضمراً يفسره تمييز إلا ما ندر .

وفَعُل المشـار إليه يكثر انجرار فـاعله بالباء واستغناؤه عن أل وإضـماره على وَفق ما قبله كما ذكر فى التسهيل(٢) خلاف نعم(٣) .

قلت : ذكـر أبو الحسن الأخـفش أن من العـرب من يجـرى فعل المذكـور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراهما ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيًا (لما فيه)(٤) من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافـية وشرح التسهيل بِعلُم الرجل ، وذكـر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحـولّها إلى فَعُل ، بل استعملتها اسـتعمال نعم من غير تحويل ، وهى : عَلِم وجَهِل وسَمِع .

---

(١) التسهيل ص١٢٨ .

(٢) التسهيل ص ١٢٨ .

(٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبَّ بالزورِ الذى لا يُرَى ... مـنه إلاَّ صفـحةٌ أو لِمامْ

وفَهُم زيد . والزيدون كرُموا رجالا، نظراً لما فيه من معنى التعجب هـ ٣٨٠/ ٢ أشموني.

(٤) ب ، جـ ، وفى أ « لما فاته » .

وقوله : ومثلُ نعم حبَّذا.

يعني: أن حبذا بمنزلة نعم وفاعلها فى إفادة المدح .

فإن قلت : مقتضى عبارته أن (حبذا) بمجموعه مثل (نعم) وليس كذلك، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .

قلت: كأنه قصد التنبيه على أن حب الذى هو بمنزلة نعم (هو)[1] المقرون بذا.

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .

فإن قلت : ليس حبذا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبذا يشعر مع دلالتها على المدح العام ، بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .

قال في شرح التسهيل: والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح.

وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور فى القلب .

قلت: إنما جعلها مثلها فى إفادة المدح العام، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر.

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر)[2] مذهب سيبويه ، وهو المختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا. هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

وفي قوله (الفاعل ذا) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية «ذا» فصار (ذا)[3] مع حب اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء وخبره مابعده .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

وأجار بعضهم كون (حبذا)[4] خبرًا مقدما .

(١) أ ، ب - وفى جـ (هى) .

(٢) جـ .

(٣) أ .

(٤) أ ، جـ . وفى ب(ذا).

والآخر : أن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حب فعلا فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش .

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه .

وقوله :

وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حبَّذَا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفى المدح ذم .

قال فى شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل موافقة بئس معنى وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بئس .

وقوله : **وأوْلِ ذا المخصوص** .

يعنى: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعًا لذا .

ففهم من ذلك أنه لا يتقدم ، وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس ، فإن (مخصوصهما)[1] لا يمتنع تقديمه .

قال فى شرح التسهيل : أغفلَ أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب .

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (زيد حبذا) زيد حب هذا .

قال فى شرح التسهيل : وتوهُّمُ هذا بعيد ؛ فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (أيًّا كان) يعنى : أى شىء كان المخصوص مذكرًا كان أو مؤنثًا ،

---

(١) ب ، جـ ، وفى أ (مخصوصها) .

مفرداً كان أو مثنى أو مجموعًا ، فنقول (حبّذا زيدٌ) و (حبذا الزيدان) و (حبذا الزيدون) و (حبذا هندٌ) و (حبذا الهندان) و (حبذا الهنداتُ) .

وقوله : (لا . تُعدِلْ بذَا) يعنى : أن لفظ (ذا) لا يغير فى تأنيث ولا تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذِى هندٌ) ولا (حبذانِ الزيدان) ولا (حبَّ أولاء الزيدون) واختلف فى علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغير .

وإليه أشار بقوله :**فهْوَ يُضاهِى المثَلاَ** .

وقال الفارسى: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل فى نعم .

يعنى: إذا كان ضميراً .

وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه أبداً إلى مذكر محذوف، والتقدير : فى حبذا هند : حبذا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .

ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان:

الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته[1] على قول من جعل (ذا) فاعلا ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار.

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل[2] أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف.

وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم .

وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

---

(١) فى الأصل « عن مطابقة فى الأصل » .

(٢) التسهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القـول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟

قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث : بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم فروق :

أولها : أن مخصوص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

وثالثهـا : أن إعرابه خبـر مبتـدأ محذوف أسـهلُ منه فى باب (نعم) لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهى هنا لا تدخل .

قاله فى شرح التسهيل :

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيدٌ) و(حبذا زيدٌ رجُلاً) .

قال فى شرح التسـهيل : وكلاهما سهل يسـير ، واستعماله كـثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر . انتهى .

وذلك بخلاف مخصوص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق .

وقوله : **وما سِوَى ذا ارْفَعْ بحبٍّ أو فجُرْ**

يعنى : أن (حب) قـد تفـرد عن (ذا) مع إرادة المدح فـيجىء فـاعلهـا مرفوعًا نحو (حب زيد) ومجروراً بباء زائدة نحو (حب بزيد) .

قال فى شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز فى كلام ثلاثى مضمن معنى التعجب .

وقوله : **ودونَ ذا انضمامُ الحا كَثُرْ**

يعنى : كثر ضم الحاء إذا أفردت من (ذا) فيقال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله[1]:

. . . . وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتَلُ

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله[2] لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقال الشارح : وأكثر ما يجيء (حب)[3] مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت: قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد فى كل فِعل مقصودٍ به المدح .

وقال فى التسهيل : وكذا كل فعل حلْقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب[4] .

---

(١) قائله : الأخطل التغلبى، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب.
وصدره: فقلتُ اقتُلُوها عنكُمْ بِمزَاجها - وهو من الطويل -.
اللغة : «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى فى مكانه « وأطيب بها ».
المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .
الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « عنكم » متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضًا «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح « بها » الباء زائدة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل جر بإضافة «حين» إليها .
الشاهد فيه : «وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها، والفاعل غير «ذا».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٢ / ٢ ، وابن عقيل ١٣١/ ٢ وابن الناظم.
(٢) قوله : أى : « كثر » .
(٣) ب .
(٤) التسهيل ص ١٧٦ .

أفعل التفضيل

صُغْ مِنَ مَصوغٍ منه للتَعجُّبِ أفْعَلَ للتفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِى

سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه ، لما بينهما من التناسب ، فما جاز صوغ التعجب منه جاز أفعل التفضيل منه ، ومالا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه .

ولهذا قال: وأب اللذ أبى .

واعلم أن ما شذ فى التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)[١] جاز استعماله فى التفضيل محكوما بشذوذه (وكذلك ما شذ فى التفضيل جاز استعماله فى التعجب محكوما بشذوذه)[٢] أيضًا فتقول : (ما ألصه) و(ألصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو ألصُّ من شِظاظٍ)[٣] .

وقوله : وما بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لمانعٍ به إلى التفضيلِ صِلْ

يعنى : أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد فى التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصَّل إليه تمييزًا ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجًا من عمرٍو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدًا تقديرًا أو لفظًا بِمن إنْ جُرِّدَا

أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) ب .

(٣) بَنوه من لصّ ، وقد حكى ابن القطاع - لصَصَ - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضًا : لصصه - إذا أخذه خفيةً ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشظاظ - بكسر الشين - اسم لص معروف بالذكاء فى اللصوصيّة من بنى ضبة ويضرب به المثل فى ذلك .

فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو) أو تقديراً : نحو ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[1] .

(وأما)[2] المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)[3] اقتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول : اختُلف فى معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل .

فذهب المبرد ومَن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية ، وذهب سيبويه إلى أنها ، لابتداء الغاية أيضًا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبعيض.

فقال فى : (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يَعُمَّ .

وذهب فى شرح التسهيل : إلى أنها لمعنى المجاوزة ، فإن القائل : (زيد أفضل من عمرو) كأنه قال : جاوز زيد عمراً فى الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصوداً)[4] لجاز أن يقع بعدها (إلى) .

قال : ويُبطل كونها للتبعيض أمران :

أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها .

والآخر: صلاحية كون المجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، كقول المبرد. وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصوداً لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن ولاد[5] قبله، وليس بلازم، لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) ب .

(٣) ب ، جـ ، وفى أ (يمتنع) .

(٤) أ ، جـ .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد وهو نحوى مشهور ، ثم صوب نظره إلى بغداد فسمع =

الثاني : إذا وقع أفعل التفضيل خبراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده نحو: ﴿ ... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ ﴾(١) .

وإن لم يكن خبراً قل الحذف كالحال والصفة(٢) .

الثالث : قوله (صله) يقتضى أنه لا يُفصل بين أفْعَل وبين مِن ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل .

وقد فُصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله(٣) :

ولفُوكِ أطيَبُ لو بَذلْتِ لنا   مِن ماءِ مَوْهبةٍ على خَمْرِ

= من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس. وله كتاب الانتصار لسيبويه وكتاب المقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفى بمصر سنة ٣٣٢هـ.

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دَنَوْتِ وقد خِلْناكِ كالبدرِ أجْمَلا   فظَلَّ فُؤادى فى هَواكِ مُضَلَّلاَ

أى : دنوت أجملَ من البدر .

ومثال الصفة :

تَروّحى أجْدَر أن تقيلى   غداً بجَنبى باردٍ ظليل

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : « أطيب » أعذب « بذلت » سخيت « موهبة » - بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرها - نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء - والجمع مواهب .

الإعراب : « ولفوك » الواو للقسم، والمقسم به محذوف وفو مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خبر المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل - وإن كانت لو شرطية ، فالجواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة لماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطيب » فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضول بلو.

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعل التفضيل مما يتعدَّى بمن جاز الجمع بينها وبين الداخلة[1] على المفضول : مُقدَّمةً أو مؤخرةً ، نحو (زيد أقربُ من عمرو من كل خير ، وأقربُ من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة، فأما قوله[2] :

نحن بغرس الودىّ أعلَمُنا   منا بركض الجياد فى السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)[3] المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام فى بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، قاله فى شرح التسهيل .

وأما قول الأعشى[4] :

- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٥/٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١٠٠٤/٢ .

(١) أى : وبين « من » الداخلة على المفضول .

(٢) قائله : هو سعد القرقرة ، وقيل : قيس بن الخطيم – وهو من المنسرح–

اللغة : « الودى » – بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء – صغار النخل « ركْض الجياد» الركض : تحريك الرجل ، يقال : ركضت الفرس برجلى إذا استحثثته ليعدو ، والجياد – بكسر الجيم – جمع جواد ، « السدف » الضوء والظلمة .

الإعراب : « نحن » مبتدأ « بغرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « فى السدف » علق بركض والباء بمعنى فى ، أى : ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه : « أعلمنا منا » حيث إن « أعلم » أفعل تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين ، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل – وذلك ممتنع مع أفعل المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣٨٦/٢ ، وذكر فى المغنى ٣٩/٢ .

(٣) أ ، جـ وفى ب(باطراد) .

(٤) قائله : هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى وقعت بينهما – وهو من الرجز – .

ولستَ بالأكثرِ منهُمْ حَصى ....

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أل) زائدة .

والثانى : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضف .

قد تقدم أن أفعل التفضيل مجرد ومعرف بأل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الإفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان أفضل) و (الزيدون أفضل) وكذلك فى المؤنث .

= وتمامه : وإنما العزة للكاثر .

اللغة : « حصى » عددا « الكاثر » الكثير ، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان والأنصار، «العزة» القوة والغلبة .

المعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء .

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص وتاء المخاطبة اسمه « بالأكثر » خبر ليس .

« منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز « وإنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » متعلق بمحذوف خبر .

الشاهد فيه : « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل و « من » الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٦ / ٢ وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٣٥/ ٢ ، والسيوطى ص ٩٠ ، وابن الناظم .

وذكره ابن يعيش ١٠٣/٥ والشاهد رقم ٦٠٧ فى الخزانة وفى المغنى ١٤٠/٢ .

وأما المعـرف بأل : فيلزم فيه المطـابقة ، فتقـول (زيدٌ الأفضلُ) و (الزيدان الأفـضلانِ) و (الزيدون الأفـضلون أو الأفـاضل) و (هندٌ الفُـضْلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضَلُ) .

وأما المضاف : فنوعان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف)[1] إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيد أفضلُ رجلٍ) و (الزيدان أفضـلُ رُجلَيْن) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) وكـذلك فى المؤنث. والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصـد به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقـصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوى فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى : أنه يجـوز فيه الأمـران: المطابقة ، لشـبهه بالمعـرف بأل ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام « الا أخبركُم بأحبِكُمْ إلـىَّ وأقربِكُم منِّى مجالسَ يومَ القيامةِ أحاسِنُكُمْ أخلاقًا » فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن .

قال المصنف : ومعنى (من) مراد فى الثلاثة.

وجعل الزمخشرى : أحاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة، فلذلك جـمع ، بخـلاف أحب وأقـرب ، فإنهـمـا مما نوى مـعنى (من) فلذلك أفردهما.

والثانى والثالث لا ينوى فيـهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشـبههما بالمعرف بأل فى الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

---

(١) أ - وفى ب ، جـ (فأما المضاف) .

ومما (يتحملها)[1] قولهم (الناقِصُ والأشَجُّ أعْدَلا بَنِى مَرْوانَ)[2]. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)[3] فيه ، ولذلك جازت إضافة أفْعَلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه (معنى « من» فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)[4] ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه :

قد يرِدُ أفعلِ التفضيل مجرداً عاريًا عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿ ...هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ ﴾ [5].

وأجاز المبرد : استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا .

قال فى التسهيل : والأصح قصره على السماع[6] .

وحكى ابن الأنبارى . عن أبى عبيد القول بورود أفعل[7] مؤولا بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)[8] النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ، أفعل (التفضيل)[9] من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

---

(١) أ ، جـ وفى ب (يتحملها) .

(٢) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل: عادلا بنى مروان .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة.

(٣) ب ، جـ ، وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) ب ، جـ .

(٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٦) التسهيل ص١٣٤ .

(٧) أى : أفعل التفضيل .

(٨) ب ، جـ .

(٩) أ ، جـ .

قال فى شـرح التسهيـل : والذى سُمع منه ، فالمشـهور فيه التـزام الإفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ،كقوله[1] .

إذا غابَ عنكُمْ أسودُ العينِ كنتمُ   كرامًا ، وأنتُمْ ما أقامَ الائمُ

قال : وإذا صحَّ جـمع (أفعل) ، العارى ، لتجـرده من معنى التفـضيل ، جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ[2] :

---

(١) قائله : هو الفرزدق - وهو من الطويل - .

اللغة : (أسود العين) اسم جـبل (الائم) - جمع الأم - بمعنى لئيم ، والأصل الشـحيح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هؤلاء بأنـهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من مـوضعه ، وأنهم لئام مدة إقامة الجبل فى موضعه ، ولما كـان الجبل لا يزول عن موضعه فكأن الشاعر يقول لهم ، إنكم لئام أبد الدهر .

الإعراب : (إذا) ظرف لما يستقـبل من الزمان (غاب) فعل ماض (عنكم) ، مـتعلق بغاب (أسود) فاعل غاب (العينْ) مـضاف إليه (كنتم) كان واسمها (كرامـا) ، خبر كان (وأنتم) الواو عاطفة أنتم مبـتدأ (ما) مصدرية (أقام) فعل مـاض وفاعله ضمير مسـتـتر فيه (الائم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : (الائم) فإنه جمع الأم الذى هو اسم تفضـيل مجرد من أل والإضافة ، وإنما جاز جمعه ، لأنه انسلخ عن معنى التفضـيل ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٨/٠ .

(٢) قائله : الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس - وهو من البسيط -

وتمامه : . . . . من فقاقعها . . .   حَصباء دُرٌّ على أرضٍ من الذهب

اللغة : « صغرى » تأنيث الأصغر « كبرى » تأنيث الأكبر « فقاقعها ، الفقاقع : بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسـورة - النفاخات التى ترتفع فوق الماء (حصبـاء) الحصباء : الحصى .

المعنى : كأن النفـاخات الصـغيرة البـيضاء التـى تعلو الخمر وهى فى الكـأس - فى لونها الذهبى - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب:

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب مـبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «صغرى» =

كـــأنَ صغْرَى كُبْرَى ....

إذا تقرر مـا ذكره ، فـاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجـرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإنْ لمنكُورٍ يُضفْ أو جُرِّدَا ... ألزِمَ تذكيراً وأنْ يُوَحَّدَا

وإلى المعرف بأل بقوله : (وتلوُ أل طبق)

وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ

ولما كان مراده (القسم)[1] الذى ينوى فيه « من » قيده بقوله :

(هذا إذَا نوَيْتَ مَعنى مِنْ).

وقوله : (وإنْ لم تَنْوِ).

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

تنبيه :

أفعل التفـضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معـرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال: « أفضل الرجلين زيد» و « أفضل رجلين الزيدان».

= اسم كأن منصوب بفتحة مقـدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» عطف على صغـرى منصوب بفـتحـة مقدرة عـلى الألف منع من ظهورها التـعذر «من» حـرف جر (فقاقعها) مجرور بمن صفة لصغرى وكبرى وضـمير الغائبة مضاف إليه «حصباء» خبر كأن «در» مضاف إليه «على أرض» جـار ومجرور متعلق بمحذوف صفـة لحصباء «من الذهب» جار ومجرور صفة الأرض .

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفـضيل مؤنثا وهو مجرد من أل والإضافة - وهذا لحن - .

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفيـة : الأشمـونى ٢/٣٨٦ ، وابن عقيـل ، وابن هشام ٣/١٠٠.

(١) أ ، جـ .

وقوله : وإنْ تكُنْ بِتِلوِ مِن مُستَفهِمَا فلهما كُن أبدًا مُقدِّما

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)[1] اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما .

فإن كان اسم استفهام أو مضافا إليه وجب تقديمه نحو « من أىٍّ الناس أنت أكرمُ؟» و « من غلام أيهم أنت أجملُ ؟ »

لأن الاستفهام له الصدر . ذكر هذه المسألة الفارسى فى التذكرة .

قال المصنف : وهى من المسائل المغفول عنها .

قال الشيخ أبو حيان : وينبغى أن ينبه على أنه يسبق أيضًا ما أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : مِمَّن أنتَ خَيْرٌ؟ .

وإن كان المجرور غيرهما (فالأصل)[2] تأخيره ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم بقوله : ولدى إخبارِ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا.

وقد ورد ذلك فى أبيات منها قوله [3].

.... بل ما زَوَّدَتْ منهُ أَطْيَبُ

---

(١) أ ، جـ .

(٢) ب - وفى أ ، جـ (فالأصح).

(٣) قائله : هو الفرزدق من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

وتمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزوَّدَتْ .... جَنَى النَّحل ....

اللغة : أهلا وسهلا كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف .

« جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

وقوله : ورَفْعه الظاهرَ نَزْرٌ

اعلم أن أفعل التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففى رفعه (به)[1] لغتان:

إحداهما : أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول (مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه) حكاه سيبويه .

وأشار إليها بقوله : ورفعهُ الظاهرَ نَزْرٌ

والأخرى : وهى لغة جمهور العرب أنه لا يرفع الظاهر ، إلا إذا ولى نفيًا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَينه الكحلُ منه فى عينِ زيد » ففى هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب.

وعلة ذلك أن أفعل التفضيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول « ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عين زيد » .

= الإعراب : « فقالت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر « لنا » متعلق به «أهلا وسهلا» منصوبان بفعل محذوف ، والأصل فيهما : أنهما وصفان لموصوف محذوف. أى : أتيتم قوما أهلا ونزلتم موضعا سهلا « وزودت » فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه « جنى » مفعول « النحل » مضاف إليه « بل » حرف إضراب إبطالى « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له صلة الموصول والعائد المحذوف . أى : زودته « منه » جار ومجرور متعلق بأطيب «أطيب» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : « منه أطيب » حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه - وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩. والمكودى ص١١٢ وابن الناظم.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٠٤.

(١) أ ، جـ .

وإلى ذلك أشار بقوله : ومتى : عاقَبَ فعْلاً فكثيراً ثَبَتَا

وأيضًا لو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ ، فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى ثم مثل بقوله :

كَلَنْ تَرَى فى الناس من رفيقِ أولَى به الفَضْلُ من الصِّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله :

(لا يكن غيْرِكَ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل فى الناس رجلٌ أحقُّ به الحمد منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ)[1] .

الثانى : لا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به ، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفضيل)[2] بما (لا تفضيل)[3] فيه . جاز على رأى أنه ينصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالاتِهِ)[4].

---

(١) منه . أى : الحمد ، بمحسن حال من مجرور . أى : حالة كونه ملابسا لمن ذكر .

(٢) ب ، جـ .

(٣) ب ، جـ . وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) قال الأشمونى : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم هـ.

وقال المرادى على التسهيل : لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ هـ.

النعت

يَتبَعُ فى الإعرابِ الاسماءَ الأوَلْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ

التابع هو المشارك ما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعول الثانى ، وحال المنصوب ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حُلْوٌ وحامضٌ) فخرج بزيادة غير خبر[1] .

والتابع . جنس ، يشمل خمسة أنواع ، وهى : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان، وعطف النسق ، والبدل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قال (يتبع فى الإعراب الاسماء) وبعض التوابع قد يتبع غير الاسم ؟

قلت : لا دليل فى كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنبين أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأوَل) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعةٍ وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : « قام زيدٌ العاقلانِ وعمروٌ» .

ومنه قول الشاعر[2] :

. . . . أبَى ذاكَ عَمِّى الأكرمَانِ وخاليا

---

(١) ولا ينافيه قول بعضهم إنه جزء خبر ، لأنه ناظر إلى المعنى .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وصدره : ولست مقرًّا للرجال ظلامةً.

اللغة: «مقرا» اسم فاعل من الإقرار ـ وهو من إثبات الشىء وعدم إنكاره «ظلامة» ـ بضم =

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال هشام: تقديم الفاء وثم وأو ، ولا، جيد .

الثانى : ألا يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : ألا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا يجوز « أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضا ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا فى الشعر بشروطه .

تنبيهان :

الأول : اختُلف فى العامل فى التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ، وهو ظاهر وهو العامل فى مذهب سيبويه .

الثانى: لم يتعرض هنا لبيان (رتب)[1] التوابع، وقال فى التسهيل: ويُبدأ

= الظاء وفتح اللام مخففة - اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبى» امتنع « الأكرمان» مثنى أكرم ، وهو أفعل التفضيل من الكرم « خاليا » أخو الأم .

الإعراب : « لست » ليس واسمها « مقرا » خبرها « للرجال » متعلق بمقر « ظلامة » مفعول به لمقر « أبى » فعل ماض « ذاك » اسم إشارة مفعول به لأبى والكاف حرف خطاب « عمى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف والياء مضاف إليه« الأكرمان» نعت لفاعل أبى « وخاليا » معطوف على عم وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : « عمى الأكرمان وخاليا » حيث قدم الشاعر النعت وهو « الأكرمان » على أحد المنعوتين وهو « خاليا » . فإن قوله « الأكرمان » صفة لقوله « عمى وخاليا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٢. وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠.

(١) أ ، جـ ، وفى ب (ترتيب) .

ـ عند اجتماع التوابع - بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق[1] وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .

وقوله:

فالنعتُ تابعٌ مُتمٌّ ما سَبَقْ   بِوسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتوكيد ، وذلك أنهما شاركا النعت فى إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصِّل إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

فإن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سبق) ما جيء به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جيء لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .

قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه .

وقوله:

ولْيُعطَ فى التعريفِ والتنكيرِ مَا   لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بقومٍ كُرَمَا

يجب تبعية النعت للمنعوت فى الإعراب والتعريف والتنكير .

فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو «امرر بقوم كرماء».

ولا تنعت المعرفة بالنكرة؛ لأن فى النكرة إبهامًا وفى المعرفة إيضاحًا، فتدافعا .

تنبيهات

الأول : لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوت)[2] فى الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع فى الإعراب) .

---

(١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ .

(٢) جـ - وفى ب (لموافقته النعت) .

الثانى : استثنى الشارح : من المعارف المعرفَ بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله[1] :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنى   فأعفُّ ثم أقولُ لا يَعْنِينى

إن (يسبنى) صفة لا حالٌ ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومثله قوله تعالى ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[3] وقولهم : (ما ينبغى للرجل مثلك - أو خيرٍ منك - أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعته بالجملة فقد نصّ عليه فى التسهيل وغيره وسيأتى .

---

(١) قائله : هو رجل من بنى سلول - وهو من الكامل - .

اللغة : « اللئيم » الشحيح الدنىء النفس، وروى فمضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى ، فأتركه وأذهب عنه وأرضى نفسى بقولى لها : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة فى جواب القسم « أمر» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه « على اللئيم » متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عاطف والتاء للتأنيث « قلت » فعل ماض وفاعله « وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة وهو « اللئيم » المقرون بأل. وإنما ساغ ذلك لأن « أل » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩٤ / ٢ ، وابن هشام ٢/١٢١ وابن عقيل ٢/١٤٨ ، والسيوطى ص٩٣ ، وابن الناظم . وفى كتاب سيبويه ١/٤١٦ والشاهد ٥٥ فى الخزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل فى هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية أل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة أل فى (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهبا ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت فى التعريف والتنكير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش : نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران فى قوله تعالى : ﴿**فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ**﴾[1] .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة[2] :

.... فى أنيابِهَا السُّمُّ ناقعٌ

---

(١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٢) **قائله** : هو النابغة الذبيانى واسمه زياد بن عمرو من قصيدة. يقولها فى الاعتذار للنعمان ابن المنذر - وهو من الطويل - .

وصدره : أبيتُ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ ... من الرقش ..

اللغة : « ساورتنى » واثبتنى « ضئيلةٌ » بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام - قليلة اللحم - وهى الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محذوف ، أى : حية ضئيلة . « من الرقش » - بضم الراء وسكون القاف - جمع رقشاء وهى حية فيها نقط سود وبيض « ناقع » ثابت طويل المكث .

الإعراب : «أبيت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كأنى» حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «ساورتنى» فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .

الرابع : لا يمتنع النعت بالأخص فى النكرات نحو « رجلٌ فصيحٌ » و «غلامٌ يافعٌ» .

وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى .

وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف : وهو الصحيح، وقال بعض المتأخرين : توصف كلٌ معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة. وقوله :-

وهْو لدَى التوحيدِ والتذكيرِ أو   سِواهُما كالفعْلِ فاقفُ ما قَفَوْا

يعنى : أن النعتَ (إن)[1] رفعَ ضمير المنعوت طابقه فى الإفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان معناه له أو (لسببيه)[2] نحو « مررت برجل حسن أو حسن

= ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « ضئيلة » فاعل ساور «من الرقش» جا ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر كأن « فى أنيابها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه « السم » مبتدأ ، مؤخر «ناقع » صفة للسم .

الشاهد فيه : « السم ناقع » حيث إن « ناقع » نكرة وقعت صفة المعرفة وهو « السم » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢٩٤/٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١١٧/٢.

(١) أ ، جـ - وفى ب (إذا) .

(٢) أ ، جـ - وفى ب (لسببه) .

الوجه » وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق فى التذكير والتأنيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما » .

فحكم النعت فى ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه ، وهذا معنى قوله (كالفعل) .

فإن قلت: كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه فى أمرين :

أحدهما : أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببى المجموع نحو «مررت برجل كرام غلمانه » .

والثانى : أن الوصف الرافع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع للسببى، إذا كان معناه له، فيقال : « مررت برجل حسنة العينِ » كما يقال : حَسُنَت عينُه ، حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك فى الفعل.

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم، وقد ذكر فى التسهيل :

أن الجمع فى ذلك أولى من الإفراد ، ونصّ على ذلك سيبويه فى بعض نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل : الإفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور ، وفصَّل بعضهم فقال : الجمع أولى إن تبع جمعا ، والإفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثنى .

وأما الثانى : فهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمى - منعه .

تنبيهان :

الأول: يجوز تثنية الوصف الرافع السببى وجمعه جمع المذكر السالم على لغة طيئ، فتقول: «مررت برجلين حسنين غلاماهما ، وبرجال حسنين غلمانهم».

وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أى : على اللغتين .

الثانى: ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألا يمنع مانع منها كما فى جريح ونحوه وأفعَل من[1] .

---

(١) قال الشيخ الصبان ١/٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه أفعل تفضيل مجردًا أو مضافا لمنكور) هـ .

وقوله :

وانعتْ بمشتق كصَعْبٍ وذَربْ   وشبهِهِ كذَا وذِي والمُنْتَسِبْ

المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتى :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال فى شرح الكافية : والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف مما سبق (ذكره)[1] .

ويجمعها كلها أن يقال : المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة فى الاصطلاح .

والمراد بشبه المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي)[2]. قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه فى حال دون حال .

فالجارى أبدًا ، كذى بمعنى صاحب وأسماء النسب المقصود ، والجارى فى حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلى إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها، لجمودها .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ ، جـ وفى ب (وهو) .

وغير المطرد : المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملازم)[1] ينزله منزلة المشتق كأسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتى .

ثم ذكر الجملة فقال:

ونَعَتُوا بجملة منكرا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينعت بها إلا النكرة .

قال فى التسهيل : أو معرف بأل الجنسية[2] وقال فى الشرح : (لأنه)[3] معرفة فى اللفظ ونكرة فى المعنى .

وفى الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله:

فأعْطِيَتْ ما أُعطيتهُ خَبَرَا

إلى أن الجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على (ضمير يربطها بالمنعوت)[4] وأن حكمه فى جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله[5] :

.... وما شىءٌ حميت بِمُسْتباح

---

(١) أ - وفى ب ، جـ (لازم).
(٢) التسهيل ص ١٦٧ .
(٢) أ ، جـ - وفى ب (لأنها) .
(٤) أ ، جـ .
(٥) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .
وصدره : أبحت حِمَى تهامةَ بعد نجد - وهو من الوافر - .
اللغة : « حمى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهامة » الناحية الجنوبية من الحجاز « نجد » الناحية التى بين الحجاز والعراق .
الإعراب : « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبحت « تهامة » مضاف إليه « بعد » منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شىء » اسم ما « حميت » فعل =

تنبيهات :

الأول : ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكر فى التسهيل[1] أن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

الثانى : قال فى شرح التسهيل : وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله[2] :

كأن حفيفَ النَّبلِ من فوقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أخطأ الغارَ مُطْنِفُ

أى : غارها .

= وفاعل ، والجملة صفة لشىء «مستباح» الباء زائدة ومستباح خبر ما . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : «حميت» فإنها جملة منعوت بها والجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت .

وحكمه فى جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شىء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) قائله : هو الشنفرى . عمرو بن براق - وهو من الطويل- .

اللغة : «حفيف» هو دوى ذهابه «النبل» السهم «عجسها» بتثليت العين وسكون الجيم- مقبض القوس «عوارب» جمع عاربة - من عزبت الإبل ، إذا أبعدت فى المرعى «أخطأ الغار» : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل «مطنف» - بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون - بمعنى علا الطنف - بفتح الطاء والنون - وهو حرف الجبل ، وأراد به هنا رئيس النحل .

المعنى : يصف قوسًا بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كأن الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «حفيف» اسم كأن «النبل» مضاف إليه «من فوق» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كأن «عجسها» مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «عوارب» خبر كأن مرفوع بالضمة «نحل» مضاف إليه «أخطأ» فعل ماضى «الغار» مفعول به «مطنف» فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : «أخطأ الغار» فإن الألف واللام أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف .

تقديره : أخطأ غارها .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشمونى ٣٩٦/ ٢ .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أى : الغار منها)[1] .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم زمـان جاز حذف عائدها المجـرور بفى نحو ﴿ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[2] أى : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدريج عند الكسائى والأخفش .

الرابع : ذكـر فى البـديع أن الوصف بالجـملة الفعلـية أقـوى منه بالجـملة الاسمية.

الخامس : فهم من قوله (ما أعطيته خـبرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل : مـا أعطيتـه حالا ، خـلافـا لمن أجـاز اقتـرانهـا بالواو كالزمخشرى .

السادس : لما كان إطـلاق قوله (ما أعـطيته خـبرا) يوهم جـواز النعت بالجملة الطلبية، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هُنا إيقاعَ ذاتِ الطّلبِ .....

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يُوهم وقوعها نعتًا بقوله :

... وإنْ أتَتْ فالقولَ أضْمِرْ تُصِبِ

فـيكون القول المقـدر هو النعت ، والجـملة مـحكية به ، ومن ذلك قـول الراجز[3]:

---

(١) أ ، جـ .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) قائله : قال العـينى : ذكره المـبرد ونسبـه إلى راجز لم يعين اسـمه ، وقـيل : لرؤبة بن العجـاج وقد نزل ضيـفا بقوم وطال انتـظاره للطعام حتى جـاء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب فى الزرقة .

وصدره : حتىٰ إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطْ - وهو من الرجز - .

.... جاءُوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

أى : بمذق مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال :

ونَعتُوا بمصدرٍ كثيراً ....

وكان حقه فى الأصل ألا ينعت به، لجموده ولكنه من الجارى مجرى المشتق.

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيراً) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال فى الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتًا وحالا.

- اللغة : « جن » ستر الناس « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب فى لونه ، لكدرته وغبرته .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض «الظلام» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة عطف على جملة جن الظلام « جاءوا » فعل ماض وفاعله « بمذق » جار ومجرور متعلق بـجاءوا «هل» أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب» مفعول به « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ، وسكن للروى . واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وجملة: هل رأيت ؟ فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع صفة لمذق .

الشاهد فيه : « بمذق هل رأيت الذئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتًا للنكرة وهو «مذق» وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتًا ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت ؟

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٦٩/٢ ، وابن هشام ١٢٤/٢ ، وابن عقيل ١٥٠/٢ ، والسيوطى ص٩٣ ، والمكودى ١١٤ ، وابن الناظم .

وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١١٧/٢ ، والشاهد ٧٦ فى الخزانة.

فإن قلت : فهل هما فى الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتًا ، ذكر ذلك فى شرح التسهيل .

قلت : وأطلق فى قوله (بمصدر) وهو مُقيد بألا يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومَسير؛ فإنه لا يُنعت به ، لا باطراد ولا بغيره .

وقوله:

.... فالتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيراَ

قال المصنف كأنهم قصدوا التنبيه على أن أصله ذو عدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : فى النعت بالمصدر طريقان :

إحداهما : أن يقصد المبالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى : ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله:

ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختَلَفْ فعاطفًا فَرِّقْهُ لا إذا ائتَلفْ

مثال المختلف « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المتفق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفريق نعته ؛ فلا يجوز « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نصّ على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي، والمبرد ، والزجاج .

قال الزيادى : وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان .

تنبيهات:

الأول : يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضى الله عنه[1] :

فوافَيْناهُمُ مِنّا بجمعٍ   كأُسْدِ الغابِ مُرْدَانٍ وشيبِ

الثاني: قال في الارتشاف: والاختيارُ في «مررت برجلين كريم وبَخيل» القطعُ.

الثالث: قال في التسهيل[2] يُغلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختياراً.

وقوله : **ونعتُ معمُولى وحيدَيْ مَعْنى   وعَمَلٍ أتبِعْ بغيرِ استثْنا**

إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور:

الأولى : أن يتحد العمل (والنسبة)[3] نحو (قام زيد وعمرو العاقلان) فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال .

---

(١) قائله : هو حسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ.

اللغة : « فوافيناهم» أتيناهم « بجمع » بفتح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس «أسد» بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع غابة - وهو مأوى السباع والوحوش « مردان » - بضم الميم - جمع أمرد ، وهو الذى لم يبلغ حد نبات الشعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإعراب : «فوافيناهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحذوف صفة لجمع «الغاب» مضاف إليه «مردان» صفة ثانية لجمع «وشيب» عطف على مردان .

الشاهد فيه : « بجمع .. مردان «وشيب» فإن قوله « مردان وشيب » وقعا نعتين لجمع. ولما كان معناهما مختلفًا فرق بينهما بحرف العطف، وعطف ثانيهما على أولهما.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩٧/ ٢.

(٢) التسهيل ص ١٦٩ .

(٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو «ضرب زيدٌ عمراً الكريمان »)[1] فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو «خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » .

فالقطع فى هذه واجب عند البصريين .

وأجاز الفراء وابن سَعْدان[2] : الإتباع ، والنصّ عن الفراء : أنه إذا أتبع غُلِّب المرفوعُ ، فتقول : « خاصَمَ زيد عمراً الكريمان » .

ونصَّ ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ ومخَاصَمٌ.

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز (ضارب زيد هنداً العاقلةُ) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين فى نحو (ضارَبَ زيدٌ عمراً) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز.

ومنه قول الراجز[3] :

---

(١) أ ، جـ (أى : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى) .

(٢) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا فى النحو - وتوفى سنة ٢٣١هـ.

(٣) قائله : هو أبو حيان الفقعسى كذا قال ابن هشام الحنبلى، وقال ابن هشام اللخمى قائله: مساور العبسى ، وقال السيرافى : قائله : الدبيرى .

اللغة : « الأفعوان » - بضم الهمزة - الذكر من الأفاعى « الشجاع » ذكر الحيات «الشجعم» الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المعنى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « سالم » فعل ماض « الحيات » فاعل سالم « منه » جار =

قد سالَمَ الحيّاتُ منه الْقَدَما   الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشّجْعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع (لفظا)[1] ؛ لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان .

وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحياتُ منه القدمَ ، وسالمت القدمُ الأفعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعاملين لم يخل العاملان من أن يتحدا فى المعنى والعمل ، أو يختلفا فيهما أو فى أحدهما .

فإن اتحدا فى المعنى والعمل جعل النعت تابعًا للمعمولين فى الرفع والنصب والجر، سواء اتفق لفظ العاملين نحو «ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان» . أو اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) .

فالإتباع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ .

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتباع فى الثانى ، وفصّل فى الأول فقال : إن قدرت الثانى عاملا ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتباع .

وإن اختلف العاملان فى المغنى والعمل ، أو فى أحدهما وجب القطع فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل .

= ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب بالفتحة « والشجاع » معطوف على الأفعوان « الشَجْعَمَا » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : « : قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب - بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو « الشجاع والشجعما » - قد وقع بدلا من « الحيات » وهو مرفوع ، لكونه فاعلا لسالم .

وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩٩/٢.

وذكره سيبويه ١٤٥/١، والسيوطى فى الهمع ١٦٥/١ ، والشاهد فى المقاصد النحوية ٨٠/٤.

(١) أ ، جـ .

مثال المختلفين فى المعنى والعمل (جاء زيدٌ ورأيت عمراً العاقلين) .

ومثال المختلفين فى المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين).

ومثال المختلفين فى العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عمراً العاقلين).

يجوز فى ذلك (العاقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير : أمدح، والإتباع فى ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلّ .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحذوف تقديره : ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل .

فإن قلت : هل يعنى بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟

قلت : لا يصح حمله على الإيجاب ، فإن القطع فى ذلك منصوص على جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتدأين ، ولا وجه للتخصيص .

وقوله :

وإنْ نُعوتٌ كثُرتْ وقد تَلَتْ   مُفْتَقِراً لذكرِهنَّ أُتْبِعَتْ

إذا كثرت نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقراً إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثانى : أن يكون مستغنيًا عنها متميزاً بدونها .

والثالث: أن يكون مفتقراً إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جمعيها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعينًا بدونها جاز فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .

وإن كان مـفتقراً إلى بعض دون بعض وجـب إتباع المفتقـر إليه وجاز فيـما سواه الإتباع والقطع .

هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت . . . البيت) .

وأما الثانية فمن قوله: **واقطعْ أو اتبِعْ إن يكنْ مُعيَّنًا** .. بدونها .

وأما الثالثة فمن قوله: **أو بعضَها اقطعْ مُعلنا** .

قـال الشارح: بعـد أن ذكر الصـورة الثالثـة: وإلى هذا الإشارة بقـوله (أو بعضها اقطع معلنا) أى : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه، وفيه نظر.

تنبيه:

إذا قُطع بعضُ النعـوت دون بعض قُـدِّمَ المُتبَعُ عـلى المقطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف .

قال ابـن الربيع : والصحـيح المنع ، وقال صـاحب البسـيط : والصحـيح جوازه. ثم بيّن وجهى القطع بقوله :

وارْفَع أو انصبْ إن قَطعْتَ مُضمِرَا   مُبْــتَدَأً أو ناصبًا لن يَظْهَرَا

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهـو خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإذا نصب فبإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنَ يَظْهَرَا) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القـطع مشروط بتكرار النعوت. كمـا أوهمه كلام غيـره، وليس ذلك بشرط، وإنما ذكـر مسألة كـثرة النعـوت لما فيهـا من التقـسيم والأوجه المتقدمة .

وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة .

فالمعرفة إن كان نعته لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيقدر فى المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم أرحم[١] .

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس فى الترحم فلا يجوز القطع وإن كان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [٢] أو ملتزما نحو (الشِّعْرى العَبُور)[٣] أو جاريًا على مشار به نحو (هذا العالم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياطُ) جاز قطعه إلى الرفع على إضمار (هو) ، وإلى النصب على إضمار (أعنى) ، ويجوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فيشترط فى جواز قطع نعته تأخره عن آخر . كقول أبى الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة).

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا فى الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور ، نصٌّ عليه ابن أبى الربيع وهو مفهوم من التسهيل[٤] .

---

(١) مثال المدح (الحمدُ لله ربِّ العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) والترحم (اللهُم أنا عبدكَ المسكين) .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) قال الشيخ الصبان ٣/٥٣ (والملتزم : الذى التزمت العرب النعت به نحو (الشعرى العبور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتًا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى). وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

(٤) التسهيل ص١٦٩ .

قوله:

وما من المنعوت والنعت عقل   يجوز حذفه وفى النعت يقل

يعنى : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت، ويقل فى النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾[1] ومن الثانى قول العباس ابن مرداس[2]:

.... فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنبيه:

إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة ص .

(٢) قائله : العباس بن مرداس الصحابى من كلمة يقولها فى رسول الله ﷺ وكان الرسول قد قسم الغنائم فى حنين فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيراً يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك .

وصدره : وقد كنتُ فى الحربِ ذَا تدرإ ..   - وهو من المتقارب -.

اللغة : « تدرإ » - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أى : ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه زائدة كما زيدت فى تتفل .

الإعراب : « وقد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « فى الحرب » متعلق بكان « ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة، «تدرإ» مضاف إليه «فلم» الفاء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان « ولم » حرف نفى « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أعط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أعط شيئا طائلا. ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع ».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١، والسيوطى ص٩٣ ، والمكودى ص١١٦ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، وابن هشام فى المغنى ٢/١٦٦.

أحدهما : أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو « مررت بكاتب » وإما بمصاحبة ما يعيّنه نحو ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[1] .

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقامه فى الاختيار ، لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن، حكى سيبويه « ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى :﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[2].

وقوله :﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[3].

التقدير : أحد مات ، وإن أحد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد فى النفى ، يفهم أنه غير مطرد فى الإيجاب ، وليس كذلك .

وأما نحو قوله[4] :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ   يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي: دروعا سابغات - بدليل (والنّا له الحديد) .

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

(٤) **قائله** : نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحمانى يصف امرأة ، ونسبه سيبويه إلى حكيم الربعي. وهو من الرجز -.

اللغة : « لم تيثم » - بكسر التاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونها إثر كسرة - أى : لم تأثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليها « حسب » ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لو قلت : إنه ليس فى قوم هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها فى عراقة النسب والجمال - لم تكن كاذبا فى ذلك .

الإعراب : « لو » شرطية « قلت » فعل ماض فعل الشرط وفاعله « ما » نافية « فى قومها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أى : أحد « لم » نافية جازمة=

فأجازه المصنف فى الاختيار ، وجعل الجر بفى كالجر بمن ، وجعله ابن عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبلها من مجرور بمن أو فى لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا فى الضرورة كقوله[1] :

.... لكُمْ قُبصه مِنْ بَيْنِ أثْرى وأقتَرا

- «تيشم» جواب الشرط « يفضلها » الجملة صفة لأحد المحذوفة « فى حسب » جار ومجرور متعلق بيفضلها « وميسم » عطف عليه .

الشاهد فيه :« ما فى قومها . . يفضلها » حيث إن جملة « يفضلها » جاءت نعتا لمنعوت محذوف وهو « أحد » - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو « قومها».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٢ ، وذكره ابن يعيش ٣/٥٩ ، وسيبويه ١/٣٧٥ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤ فى الخزانة .

(١) قائله : هو الكميت فى مدح بنى أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لكُم مسجدا الله المَزُوران والحَصَى

اللغة : « مسجدا الله » أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة « المزوران » تثنية مزور بفتح الميم وضم الزاى - « الحصى » العدد من الأهل « قبصه » - القبص بكسر القاف وسكون الباء - العدد الكثير من الناس « أثرى » كثر ماله « وأقترا » افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بنى أمية - بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين يزورهما الناس وجعل لهم العدد والعديد من الأهل والأتباع والأنصار الذين لكثرتهم يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإعراب : « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مسجدا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى « الله » مضاف إليه « المزوران » نعت للمسجدين مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى « والحصى » عطف على المبتدأ « لكم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « قبصه » مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه « من بين » جار ومجرور « أثرى» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه « وأقترا » فعل ماض عطف على أثرى وفاعله ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : من بين أثرى وأقترا، حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين من أثرى وبين من أقتر ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقتر ، فحذف منعوتين « من » الأولى و « من » الثانية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١.

التوكيد

التوكـيد مصدر سـمى به التابع لأنه يفيـده ، ويقال: أكّد تأكيـداً ، ووكّد توكيداً وهو : معنوى ولفظى.

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .

ثم المعنوى نوعان:

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع.

والثانى : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

والأول بالنفس والعين والثانى بكل وأخواته.

وبدأ بالأول فقال :

بالنَّفْسِ أو بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا

فتقول : «(جاء زيد)[1] نفسه أو عينه» والمراد بهما حـقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة[2] .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت : نعم.

وإنما عطف بأو للتنبيه على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده.

فإن قلت : فبأيهما يبدأ عند الاجتماع؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشىء ، والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة.

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية؟

---

(١) ب ، جـ .

(٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع.

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية.

ثم قال : . . . . مع ضَميرٍ طابَقَ المُؤَكَّدَا

فنبه على أنه لابد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقا له فى الإفراد والتذكير وفروعهما. وتمثيل ذلك سهل.

ثم قال :

واجمعهُما بأفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ... ما ليسَ واحداً تُكنْ مُتَّبِعا

وإنما قال بأفعُل احترازاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفوس ولا عيون. وهو أولى من قوله في التسهيل: جمع قلة[1] فإن عيْنًا جمع على أعيان ولا يؤكد به.

وشمل قوله : (ما ليس واحدا) المثنى نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن».

وترك الأصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع ، لأن التثنية جمع فى المعنى.

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع فى المثنى هو المختار - ويجوز فيهما أيضًا الإفراد، والتثنية.

وَوَهِمَ فى ذلك، إذ لم يقل به أحد من النحويين.

قلت : وأجاز ابن إياز - فى شرح الفصول- التثنية . فقال : ولو قلت «نَفْسَاهُما» لجاز.

وكان الناظم أشار إلى منع الإفراد والتثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثانى من نوعى التأكيد المعنوى. فقال:

وكُلاًّ اذكُرْ فى الشُّمُولِ وكِلاَ ... كِلْتَا جميعًا بالضمير مُوصَلاَ

---

(١) التسهيل ص ١٦٤.

وأما كُل فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى.

وأما كِلا وكلتا فللمثنى، وأما جميع فبمنزلة كل.

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا).

فتقول : (جاء الجيشُ كلُّهُ، والقبيلةُ كُلُّهَا، والزيدان كلُّهُم، والرجالُ كلهمْ أو كلها، أو كله على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب، وكذلك تقول فى جميع.

وتقول فى المثنى (جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما).

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد:

الأولى : (أنه)(١) ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن أل فيه للعهد السابق فى النفس والعين.

الثانية: أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشرى ، ونقله بعضهم عن الكوفيين، وجعلوا منه قراءة من قرأ (**إنَّا كُلاً فيها**)(٢) . (أى : إنا كلنا)(٣).

وخرج على وجهين:

أحدهما: أنه حال من الضمير المرفوع فى (فيها)(٤).

والآخر : (أنه)(٥) بدل من اسم (إن)(٦).

---

(١) أ ، جـ.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٣) أ ، جـ .

(٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع فى «فيها» قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، والحال واجبة التنكير.

(٥) أ، جـ .

(٦) أى : بدل كل من اسم «إن» وهو لا يحتاج إلى ضمير.

الثالـثة : أن كلا لا يضـاف فى التوكـيد إلى ظاهر ، وعلى ذلـك نصوص النحويين وذكر فى التسهيل[1] أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجَعَل منه قول كُثَيِّر[2] :

. . . . يا أشْبَهَ النَّاسِ كلَّ الناسِ بِالقَمَرِ

---

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : كثير عزة – وهو من البسيط – .

وصدره : كم قد ذكرتُكِ لو أُجْزَى بذِكْرِكُم

اللغة : أجزى – مضارع مبنى للمجهول من الجزاء ، وهو المكافأة.

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثيـر ، وهى اسم مبنى على السكون إما فى محل رفع على أنه مبتدأ، وإما فى محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى : ذكرتك ذكراً كثيراً، أو فى محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت. أى : ذكرتك فى أوقات كثيرة «قد» حرف تحقـيق «ذكرتك» ذكر فعل مـاض والتاء ضميـر المتكلم فاعل والكاف ضميـر المؤنثة المخاطبة مـفعول به والجملة فى محل رفع خبـر كم إن جعلتها فى محل رفع مـبتدأ ، فإن جعلتها فى محل نصب فهذه الجملة لا مـحل لها لأنها ابتدائية «لو» حرف دال على التمنى أو حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أجزى» فعل مضارع مبنى للمـجهول مرفـوع بضمة مقـدرة على الألف منع من ظهورها التعـذر ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «بذكركم» جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين مـضاف إليـه من إضافة المصـدر إلى مفعـوله، وإن قدرت لو شـرطية فجـوابها محذوف، لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت «يا أشبه» حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة «الناس» مضاف إليه «كل» توكيد للناس «بالقمر» جار ومجرور متعلق بأشبه.

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٤ / ٢.

وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول : ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور.

وقال في التسهيل[1] : وقد يستغنى (بكلَيْهما) عن كلتَيْهما).

ومنه قول الشاعر[2]:

يَمُتُّ بقُربى الزَّينبَيْن كِلَيْهِما إليك وقُرْبَى خالدٍ وحبيبِ

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه (قال)[3] بقُرْبَى الشخصين.

الثاني : ذكر في التسهيل[4] أيضًا أنه قد يستغنى(بكلُهما) عن (كليهما)

---

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) **قائله** : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل.

اللغة : «يمت» يتقرب «بقربى» - بضم القاف وسكون الراء - القرابة «الزينبين» - مثنى زينب - وهو علم امرأة.

المعنى : ينسب إليك بقرابة الزينبين وقرابة خالد وحبيب.

الإعراب : «يمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بقربى» جار ومجرور متعلق بقوله يمت وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر «الزينبين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «كليهما» توكيد مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى «إليك» متعلق بيمت «وقربى» معطوف على قربى السابق «خالد» مضاف إليه «حبيب» عطف عليه.

الشاهد فيه : «الزينبين كليهما» حيث أكد المثنى المؤنث «الزينبين» بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثنى المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كلتيهما».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٧ / ٢ .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) فى تأكيد المثنى - فيقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهُما) والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضًا كَكُلٍّ فاعِلَهْ   مِنْ عَمَّ فى التوكيدِ مثلَ النَّافلَهْ

أى : واستعملت العرب فى التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعنى عامة، وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها فى النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد.

فيقال : «جاء الجيشُ عَامَّتُهُ ، والقبيلةُ عامتُها، والزيدون عامتهُم ، والهندات عامتهُنَّ».

قال فى شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه.

وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً ، وإلى ذلك أشار بقوله (مثل النافلة) .

قال الشارح : يعنى أن ذكر عامة فى ألفاظ التوكيد مثل النافلة أى : الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى حقيقة الأمر نافلةً على ما ذكروه ، لأن من أجلّهم سيبويه - رحمه الله - لمُ يغفلْهُ. انتهى.

قلت : خالف المبرد فى (عامة) وقال : إنما (هى)(١) بمعنى أكثرهم.

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبَعْدَ كلٍّ أكّدُوا بأجْمَعَا   جَمْعَاءَ أجمعين ثم جُمَعَا

فيقال : جاء الجيش كُلُّهُ أجمع والقبيلةُ كُلُّها جمعاءُ ، وَالزيدون كلُّهُم أجمعون، والهنداتُ كلهنّ جمع).

---

(١) ب ، وفى أ ، جـ «هو» .

وقد فهم من قوله : (وبعد كل) أمران:

أحدهما : واجب ، وهو أن (أجمع) وفروعه لا يتقدم على (كل)، وفى الارتشاف بدأت بكل ثم بأجمع مرتبا، وقيل : على طريق الأولوية.

والثانى : غالب لا واجب ، وهو أنها لا تستعمل دون (كل).

وقد أشار إلى جوازه بقوله :

ودُونَ كُلٍّ قد يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعاءُ أجمعون ثم جُمَعُ

وهو معنى قوله فى التسهيل[1] : وقد يغنين عن (كل).

قال الشارح : وهو قليل ، وفى الارتشاف كثر ورود (أجمعين) فى القرآن بدون (كل)[2]، فهو توكيد كما يؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن كل كما زعم ابن مالك.

تنبيهات:

الأول : ذهب الفراء إلى أن (أجمعين) تفيد اتخاذَ الوقت، والصحيحُ أنها ككل فى إفادة العموم مطلقا بدليل قوله: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [3].

الثانى : قد يتبع (أجمع) وأخواته، بأكتَعَ وكَتْعاء واكتَعين وكُتَعَ وقد يتبع (أكتع) وأخواته، بأبصَعَ وبَصعاء وأبصَعِين وبُصَعَ[4] .

وَزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبْتَع وبَتْعاءَ وأَبْتَعِينَ وبُتَعَ.

وإنما لم يتعرض فى النظم لذلك ، لقلة استعماله.

الثالث : قال الشارح : ولا يجوز أن يُتَعدَّى هذا الترتيبُ.

---

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾، ﴿لموعِدُهم أجمعين﴾.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) نقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ أجمعُ أكتع أبصعُ ، والقبيلةُ كُلُّهـا جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقومُ كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلهنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ.

وقال فـى شرح الكافـية : ولا يجـاء بأكتع وأخـواته غالبـا إلا بعد أجـمع وأخواته على هذا الترتيب . انتهى.

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور.

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الثـلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله فى التسهيل[1] بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن عصفور : وأما أبصع وأبتع فلا تبال بأيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم أكتع على أجمع.

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه.

وأجاز الكوفـيون وابن كيسان : أيضـا الاستغناء بأكتع وأخـواته عن أجمع وأخواته، ومذهب الجمهور المنع.

وقوله[2]: حَوْلا أكْتَعًا...

---

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه : يا ليتنى كنتُ صبيا مُرْضَعا . . تَحمِلُنِى الذَّلْفاءُ......

اللغة : «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام - أصـله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستـواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امـرأة «حولا» عاما. «أكتعا» تاما كاملا ، وهو من ألفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى تام.

الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نـداء حذف المنادى منه «ليتنى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية واليـاء اسمه «كنت» فـعل ماض ناقص والتاء اسمـه «صبيـا» خبره «مرضـعا» نعت، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت «تحملنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فـاعل والجملة فى محل نصب صفة ثانية لقوله «صـبيا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» تأكيد.

الشاهد فيه : «حولا أكتعا» حيث أكد بأكتع وهو غير مسبوق بأجمع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٦ / ٢ . وابن عقيل ٢/١٥٧ ، والسيوطى ٩٤ ، والمكودى ص ١١٧ ، وابن الناظم .وذكره السيـوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٣ فى الخزانة.

ونحوه من الضرورات (وشذ)[1] قولُ بعضهم (أجمعَ أبصعَ) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشذ منه قول بعضهم (جُمَع بُتَع) ، وإنما حق (بتع)[2] وأخواته أن يجاء بهن آخراً توابع لأبصع.

الرابع : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الثانى تأكيداً (للتأكيد)[3] .

الخامس : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع، ولا إلى النصب[4].

السادس : لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض ، فلا يقال : (قام زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ)، ولا (جاء القومُ كلّهم وأجمعُون) ، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة.

السابع : ألفاظ التوكيد معارف، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع (وتوابعه)[5] ففى تعريفه قولان:

أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسِب إلى سيبويه[6] .

والثانى : أنه بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة[7].

---

(١) ب ، جـ وفى أ «وهو مثل».

(٢) أ ، ب .

(٣) جـ وفى أ ، ب «التأكيد».

(٤) أى : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد هـ صبان ٥٨ / ٣ .

(٥) وفى أ «وأخواته».

(٦) قيل : هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة ، والحق أنه لا منافاة، لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه هـ صبان ٣٨ / ٣ .

(٧) أى : وضع على معنى هو الإحاطة . ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة. على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول هـ صبان ٥٩ / ٣ .

قال محمد بن مسعود الغزنى [1] فى البديع : وتعريفها تعريف علمى كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال .

وقوله:

وإنْ يُفِدْ توكيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ　　　وعن نُحاةِ البصْرةِ المَنع شَمِلْ

مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة)[2] ومنع ذلك البصريون[3] وإلى الجواز ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به [4].

فإن قلت : على أى (المذهبين)[5] يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثانى، إذ لم يشترط فى الجواز غير الإفادة.

وقوله فى التسهيل[6] : وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكُوفيين، يقتضى موافقة الأول إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم.

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره.

---

(١) محمد بن مسعود الغزنى . هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام ابن الذكى صاحب كتاب البديع ،أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام فى المغنى وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين.

(٢) قال السيوطى فى البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله.

(٣) أ، جـ .

(٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

(٥) تقول « اعتكفتُ شهراً كله».

وقوله :　لكنّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رجبٌ　　ياليت عِدّةَ حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ

(٥) وفى ب، جـ «المذهبين الأولين».

(٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

واغْنَ بكلْتا فى مُثنًّى وكِلاَ عن وزْنِ فَعْلاَءَ ووزْنِ أفْعَلاَ

استغنى فى تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء ، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف فى إجازتهم تثنيتهما قياسًا . معترفين بعدم السماع.

فإن قلت : هل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : فى كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيها، والقياس يقتضى إجراءه، وقوله :

وإن تُؤكِّدِ الضميرَ المتَّصِلْ بالنفسِ والعينِ فبعدَ المُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ......... ....

يعنى (أنه)[1] إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من توكيده (قبلها)[2] بضمير مرفوع منفصل ، فتقول : (قُم أنتَ نفسُك) و (قمت أنت نفسك).

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب؟

قلت : قال فى شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع)[3] منفصل.

فلو قلت : (قوموا أنفسكم) لم يجز ،وهو موافق لنصوص غيره من النحويين.

وقال فى التسهيل[4] : ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب «قبلهما».

(٣) أ ، جـ .

(٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالبا) إلى ما ذكره الأخفش فى المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفى عبارة الفارسى لا يحسن.

«فرع».

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكيد للفصل الذى هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره فى الارتشاف. وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط.

ومن قوله (عنيت ذا الرفع) أن المنصوب والمجرور (يؤكد)[1] بهما بلا شرط فتقول (رأيتك نفسك) و (مررت بك نفسك).

وإن شئت أكدتهما بالمنفصل.

وقوله: .... وأكَّدُوا بِمَا سِواهُمَا والقَيْدُ لن يُلْتزَما

يعنى : أن ما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد (بها)[2] ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيد، ولكن يجوز، فتقول : (قوموا كلكم).

ولو قلت : أنتم كلكم) لكان حسنا.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وما مِنَ التوكيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكرراً كقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

التوكيد اللفظى : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بموافقه معْنىً.

فالأول كقولك (ادرجى ادرجى). ويكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد).

---

(١) أ، جـ ، وفى ب «يؤكدان».

(٢) ب ، جـ - وفى أ «بهما».

. . . . أتاكِ أتاكِ اللاحقُون[1]

ونَعَمْ نَعَمْ .

. . . . وحتَّامَ حتَّامَ العنَاءُ المطَوَّلُ[2]

---

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

وتمامه : فأين إلى أين النَّجاةُ ببغلَتى . . . . احْبِسِ احْبِسِ

المعنى : أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجو ببغلتى؟ وقد جاء الذين يلاحقوننى ويطلبوننى فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون.

والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فخاطب نفسه بذلك.

الإعراب : «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظي.

الشاهد فيه «أتاك أتاك» فقد أكد الفعل تأكيداً لفظيًّا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن عقيل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ، وابن الناظم.

(٢) قائله : هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -

وصدره : فتلك وُلاةُ السوءِ قد طالَ ملكُهُمْ

اللغة : «ولاة السوء» الولاة - بضم الواو - جمع وال - وهو الذى يتولى أمور الناس «حتام» بمعنى إلى متى . فحتى غائية وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام. أى : فرقًا بين «ما» الموصولة والاستفهامية «العناء» - بفتح العين وتخفيف النون - المشقة والتعب « المطول» الطويل.

الإعراب : «فتلك » مبتدأ «ولاة» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «السوء» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طال» فعل ماض «ملكهم» فاعل والضمير مضاف إليه «حتام» حتى حرف جر وما اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكيد للأول «العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء.

الشاهد فيه : «حتام حتام» فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكيد المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فإن الجار والمجرور مركب من كلمتين، ولكنه مركب غير تام.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

. . . . .و   لكَ اللهُ لَكَ اللهُ[1]

قال الشارح : وأكثر ما يجىء مؤكدا لجملة.

والثانى: نحو انزل نزال.

قال[2] : . . . .   صَمِّى لِما فَعَلَتْ يَهودُ صَمَامِ

---

(۱) قائله : لم أقف على قائله   - وهو من الهزج -

(۳) قبله : يا مَن لستُ أقلاهُ   ولا فى البُعدِ أنساهُ

لَكَ اللهُ علَى ذاكَ. . . . .

اللغة : «أقلاه» فعل مضارع من القلى ،وهو البغض والكراهية الشديدة فى هذا الفعل.

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظا له وكالئا إياه وراعيا.

الإعراب : «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الله» مبتدأ مؤخر «لك الله» جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى.

الشاهد فيه : «لك الله لك الله» فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم.

(۲) قائله : هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -

وصدره : فَرّتْ يهودُ وأسْلَمَتْ جيرانها. . . . .

اللغة : «يهود» اسم قبيلة «صمّى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤنثة - بمعنى أخرسى «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للداهية.

الإعراب : «فرت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الواو عاطفة وأسلم فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب وضمير الغائبة مضاف إليه «صمى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله «لما» اللام حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بصمى «فعلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمر مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيدا لفظيا لجملة صمى.

الشاهد فيه :«صمى صمام» فإن «صمام» توكيد لفظى لقوله «صمى» وهو تقوية للأول.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

ومنه قوله[1]:

.... أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِرُهُ

فإن قلت : عبارته ظاهرة فى تناول الأول دون الثانى لقوله (مكررا).

قلت : إذا حمل على تكرار معنى المؤكد، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر الشارح تناولهما.

فإن قلت : ما إعراب صدر البيت؟

---

(١) قائله : هو مضرس بن ربعى - وهو من الطويل

وصدره : وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوَّلُ مَشْرَبِ ...

اللغة : «الفردوس» بكسر الفاء وسكون الراء - البستان ، وأراد به هنا روضة دون اليمامة. وقيل : لبنى يربوع «أجل» حرف مثل نعم فى الوزن «جير» - بفتح الجيم - وسكون الياء وكسر الراء - على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف «دعاثره» - جمع دعثور - بضم الدال وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذى لم يتأنق صاحبه فى صنعه.

الإعراب : «قلن» فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع «على الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أول» مبتدأ مؤخر «مشرب» مضاف إليه «أجل» حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «جير» حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب «إن» - بكسر الهمزة - حرف شرط جازم «كانت» فعل ماض فعل الشرط فى محل جزم «أبيحت» أبيح فعل ماض مبنى للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب خبر كان تقدم على اسمه «دعاثره» اسم كان مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «أجل جير» لأن كلتيهما بمعنى الإيجاب، فأكد «أجل» توكيداً لفظيا بقوله «جير»؛ وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له فى المعنى.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية :الأشمونى ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

قلت : (ما) موصولة و (لفظى) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة و(يجى) خبر الموصول.

أى : والذى هو من التوكيد لفظى يجىء مكررا.

قوله :

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متَّصِلْ   إلاَّ مع اللفظِ الّذى به وُصِلْ

تقول : (قُمتُ قمتُ) ونحوه، لأن إعادته مجردًا تخرجه عن الاتصال.

ثم قال :

(كَذَا الحُرُوفُ) يعنى : أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه كالجزء منه نحو (إن زيدًا قائمٌ. إن زيدًا قائمٌ) و (فى الدار فى الدار زيد) ولا يعاد وحده إلا ضرورة، نص عليه ابن السراج كقوله[1]:

---

(١) قائله : هو مسلم بن معبد الوالبى الأسدى وقيل : هو لرجل من بنى أسد لم يعين .

وصدره : فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِى .. وهو من الوافر -

اللغة : «لا يلفى» لا يوجد، من ألفى - إذا وجد ، «لما بى» الذى بى.

المعنى : يقسم أنه لا يوجد للذى به من الموجدة والألم ، ولا للذى عند خصومه من الحقد والضغينة - علاج، وليس هناك أمل فى المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن ، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف.

الإعراب : «فلا» الفاء عاطفة و «لا» زائدة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجر متعلق بفعل قسم محذوف «لا» نافية «يلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب القسم «لما» ما موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفى «بى» متعلق بمحذوف صلة «ولا للما بهم» الواو عاطفة و«لا» زائدة لتأكيد النفى ، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق بهم متعلق بمحذوف صلة الموصول «أبدا» ظرف متعلق بيلفى «دواء» نائب فاعل يلفى.

الشاهد فيه : «للما» فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائى واحد لا يكاد يقوم بنفسه ولو جاء على الصواب لقال «لما لما به».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٠، وابن هشام ١٥٢ / ٣ وابن الناظم.

.. ولاَ لِلمَا بِهِمْ أبدًا دَوَاءُ

وأجاز الزمخشرى (إن إن زيدا قائم) وتبعه ابن هشام.

قال فى شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه.

ولا حجة له فى قول الشاعر[1]:

إنَّ إنَّ الكريمَ يَحلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

فإنه من الضرورات.

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله -وهو من الخفيف-.
اللغة : «يحلم» من الحِلم وهو الأناة والتعقل «أجاره» جعله فى جواره وحمايته «ضيم» مبنى للمجهول - أى : ظلم ويبخس حقه.
المعنى : إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل فى تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله فى حماه - قد ظلم واعتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويبطش بهذا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه.
الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه فى تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم. أى : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد ضيما» حرف تحقيق وفعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب صفة لمن أو حال، إن جعلت «يرى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية.
الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه -.
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

تنبيه :

قال فى التسهيل[1] لم يعد فى غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولا . ومثل الفصل بقوله[2] :

حتَّى تراها وكأنَّ وكأنْ   أعناقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بقَرَنْ

وبقوله[3] :

ليت شِعْرِى هل ثُم هل آتِيَنْهُمْ

---

(١) التسهيل ص ١٦٦.

(٢) قائله :[هو خطام المجاشعى يصف إبلا - وقيل : الأغلب العجلى - وهو من الرجز -.

اللغة : «أعناقها» جمع عنق - وهو الرقبة «قرن» - بفتح القاف والراء - حبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض.

المعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال.

الإعراب : حتى حرف غاية وجر «تراها» فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز مفعول وهو عائد على الإبل فى بيت قبله «وكأن» الواو للحال وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد وخففت للقافية «أعناقها» اسم كأن الأولى والهاء مضاف إليه «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كأن وكأن » حيث أكد «كأن» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ، لأنه فصل هذا بواو العطف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

(٢) وتمامه : .... أمْ يحولن دُونَ ذاكَ الحمامُ.

اللغة : «آتينهم» أزورهم وأراهم «الحمام» - بكسر الحاء - الموت.

المعنى : يتلهف على أحبابه الذين فارقهم، ويتمنى أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم.

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستفهام =

قال : ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله[1]:

= السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «هل ثم هل» حيث أكد «هل» الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل ، ولو وافق القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢.

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة : «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيا» الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين «حمام» - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا.

المعنى : لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حينئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين.

الإعراب: «لا» ناهية «ينسك» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة الظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحد» اسم ما النافية «مستعصما» خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظى ، ولكن فصل بينهما بالوقف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

لا يُنسِكَ الأسى تَأَسِّيًا فما ... ما مِن حِمامٍ أحدٌ مُستَعْصِما

فظاهره أن مثل ذلك يجوز اختيارا.

وصرح فى الكافية وشرحها بقلة.

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ

ولم يجعل للفصل فيه أثرا.

ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال :

... غَيْرَ ما تَحَصَّلاَ ... به جوابٌ كنَعَمْ وكبَلَى

فيجوز أن يؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشىء فتقول : «نعم نعم» و«لا لا» و «بلى بلى».

وذلك لأن الحرف الجوابى كالمستقل ، لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به.

وقوله :

ومُضْمَرَ الرفعِ الذى قد انفصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كلَّ ضميرٍ اتّصَلْ

فيؤكد به المرفوع نحو «قمت أنت» والمنصوب نحو «رأيتك أنت» والمجرور نحو «مررت بك أنت».

وهذا من قبيل التوكيد اللفظى.

«تنبيه»:

إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو« رأيتك إياك» فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.

قال المصنف : وقولهم عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو «فَعَلْتَ أنتَ» والمرفوع تأكيد بإجماع.

قيل : وكأنه يعنى بقـوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعين فـإنهم قد أعربوا «قمت أنت» بدلا .

قلت : قوله فى التسهيل[1]: ولا يبدل مضمر من مـضمر - يمنع من إعرابه بدلا .

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

العطف

العطفُ إمَّا ذُو بيانٍ أو نَسَقْ . . . .

يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : عطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سبَقْ

يعنى: عطف البيان .

وقوله :

فذُو البيان تابعٌ شِبْهُ الصفَهْ ... حقيقةُ القصْدِ به مُنكشفَهْ

(تابع) : جنس يشمل الخمسة. وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيح والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله: (حقيقة القصد به منكشفه) يعني: أن إيضاحه للمتبوع إنما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى فى المتبوع أو فى سببه ، وبذلك فارق النعت .

وقوله :

فأَوْلِيَنْهُ من وِفاقِ الأوَّلِ ... ما من وِفاقِ الأوَّل النعتُ وَلِى

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت الخالص ، فيوافقه فى الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف أو التنكير ،والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله:

فَقَدْ يكونانِ مُنكَّرِيْنِ كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذهب الكوفيون والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازه أكثرهم قال: وليس قولُ مَن مَنَعَ بشىء ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك : « لبستُ ثوبًا جبَّةً » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[1] .

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ،وزعم الشلوبين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان .

قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما أو كنية أو لقبا .

تنبيهان:

الأول : فهم من كلامه أن تخالفهما فى التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشرى فجعل قوله تعالى : ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾[2] قيل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه.

الثانى : اشترط الجرجانى والزمخشرى زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال فى شرح الكافية : وليس بصحيح ، لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت .

قال : وقد جعل سيبويه « ذا الْجُمَّة » من « يا هذا ذا الجمَّةِ »[3] عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٣) الجمة - بضم الجيم - الشعر الواصل إلى المنكب .

وقال فى شرح التسهيل : زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيبويه.

قلت : فتحصلت ثلاثة مذاهب.

وقوله : وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى .....

يعنى : أن كل ما حكم (عليه)[1] بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا ، إلا فى موضعين أشار إلى أحدهما بقوله:

فى غيرِ نحوِ يا غُلامُ يَعْمُرا

ويعنى به ما كان مفرداً معرفة معربًا ومتبوعه منادى ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو « يا أخانا زيدا » وينصب ويرفع بعد مضموم نحو « يا غلام زيداً أو زيد » ومثله « يا غلام يعمرا» [2].

فهذا ونحوه عطف بيان ، لا بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل فى نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الآخر بقوله:

ونحوِ بشرٍ تابعِ البكْرِىِّ

ويعنى به ما كان تابعًا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بأل (إليه)[3] وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر[4] :

---

(١) أ .

(٢) يعمرا- بضم الميم وفتحها - علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام.

(٣) أ ، جـ .

(٤) قائله: هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد . -وهو من الوافر -. =

أنَا ابنُ التاركِ البكْريّ بِشْرٍ　　عليهِ الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل فى نية تكرار العامل ،وهو غيـر صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه ألـ إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجـوز فى بشر إلا النصب ، ولا يجيـز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء فى « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه ألـ إلى جميع المعارف .

وإلى تضعيف مذهبه أشار بقوله: وليس أن يُبْدلَ بالمرضِيِّ .

وقد نقل جواز البدل فى « بشر » عن الفارسى أيضًا.

= اللغة : « التارك» اسـم فاعل من ترك « البكرى » المنسـوب إلى بكر بن وائل « ترقـبه » تنتظره.

المعنى : يصف نفسـه بالشجاعة وأنه ابن الذى ترك الـبكرى بشرا مجندلا فى العراء مـثخنا بالجراح فى حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتـهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر « التارك » مـضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم« الطير » مبـتدأ مؤخر . والجملة فى محل نصب إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكرى « ترقبه» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول ، والجملة فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

الشاهد فـيه : « التارك البكرى بشـر » فإن « بشر » يتـعين فيه أن يكـون عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/١٤ ، وابن هشام ٢/١٦١ ، وابن عقيل ٢/١٦٥ والسـيوطى ص٩٦ ، والمكودى ص١٩٩ ، وابـن الناظم . وفى كتـاب سـيبـويه ١/٩٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٣/١٢٢ ، وابن يعيش ٣/٧٣، والشاهد رقم ٢٩٩ فى الخزانة .

تنبيه :

استدرك على المصنف أمور ينفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها:

الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع نحو « هند ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال» .

الثالثة : أن يتبع الموصوف (به)[1] أيضا بمضاف نحو« يا أيها الرجل غلام زيد».

الرابعة: أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو « بأى الرجلين زيد وعمرو مررت».

الخامسة : أن يتبع مجرور كلا بمفضل نحو « كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك ».

ومسائل أخر فى باب النداء ، وهى مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرا » فلا حاجة لذكرها .

***

(١) أ ، جـ .

عطف النسق

تالٍ بحرفٍ مُتبعٍ عطفُ النسَقْ ....

(تال) - أى تابع - جنس يشمل الخمسة ، وقوله (بحرف متبع) يخرج الأربعة .

فإن قلت: قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبع)؟

قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو « مررت بغضنفر أى أسد».

فإنه تابع بحرف[1] فلما قال (متبع) خرج ، لأن أى ليس بمتبع [2].

خلافًا لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أى ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت: أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليها فعطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وتوافق ما قبلها فى التعريف والتنكير .

ثم مثل فقال:

.... كاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

ثم شرع فى ذكر حروف العطف فقال :

فالعطفُ مطلقًا بواوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أو كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

فهذه ستة أحرف تُشرك لفظًا ومعنى[3] وهذا معنى قوله (مطلقا).

وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفا) وهو ظاهر [4].

---

(١) فإنه أى : أسد تابع بحرف .

(٢) أى : ليست بحرف متبع.

(٣) أى : تشرك بين التابع والمتبوع.

(٤) أي: ظاهر فى الأربعة الأول .

فإن قلت: كيف جعل أم وأو مشركين فى اللفظ والمعنى ،والذى يظهر خلاف ذلك ؟

قلت : قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)[1] فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل « أزيدٌ فى الدارِ أم عمروٌ » عالم بأن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ،فالذى بعد «أم» مُساو للذى قبلها فى الصلاحية ، لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصولُ المساواةِ إنما هو بأم .

وكذلك « أو » مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله ، من شك أو غيره .

فإن قلت: أطلق فى «أم» و «أو» وينبغى أن يقيدهما بألا يقتضيا إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل [2].

قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة ، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتى بيان ذلك .

ثم قال :

وأَتْبَعَتْ لفظا فحسبُ بَلْ ولا　　　لَكِنْ كلَمْ يَبْدُ امرؤٌ لَكِن طَلَا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى ،وقد مثل بقوله (كلم يبد امرؤ لكن طلا) وهو واضح[3] .

والحاصل : أن حروف العطف على ما ذكر تسعة ،والمتفق عليه منها ستة – الواو والفاء ، وثم ،و أو ، وبل ، ولا .

واختلف فى ثلاثة – حتى وأم ،ولكن –.

---

(١) أ ، جـ ، وفى ب (مشتركين) .

(٢) التسهيل ص١٧٤ .

(٣) الطلا – بفتح الطاء مقصورا – الولد من ذوات الظّلف ، وقيل : ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسبب وأسباب .

أما « حتى » فذهب الكوفيـون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار[1] .

وأما «أم» فذكـر النحاس فيهـا خلافا ، وأن أبا عُبيـدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال: « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى :أعمـرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهاما [2].

وقال الغـزنى فى البديع :أمـا « أم » فعـديل همزة الاسـتفهـام ، وليست بحرف عطف، وأما « لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف .

ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها : أنهـا لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليهـا الواو ، وهومذهب الفارسى ، قيل ، وأكثر النحويين .

الثـانى : أنها عـاطفـة ولا تستـعـمل إلا بالواو ، والواوُ مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال: وعليه ينبغى أن يحمل مذهبُ سيبويه والأخفش ، لأنهما قالا أنها عاطفة ، ولما مثّلا للعطف بها مثّلاه مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كَيْسـانَ، وذهب يونسِ إلى أنها حرف استـدراك ، وليست بعاطفة ،والواو قـبلها عاطفة لما بعدها عطفَ مفردٍ على مفردٍ .

تنبيهان:

الأول : وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق فى التـسهيل يونس[3] قال فيه: وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

---

(١) أى : بإضمار عامل ففى نحو « جـاء القوم حتى أبوك» ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

(٢) أي: فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر ،وفى النصب والجر يقدر المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

(٣) التسهيل ص١٧٤ .

وظهر من كلامه فى الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمر لما بعدها عاملا .

فإذا قلت : (ما قام سعد ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه.

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

قال فى شرح التسهيل : وما يوجد من كلام النحويين من نحو « ما قام سعد لكن سعيد » فمن كلامهم (لا من)[1] كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه فى أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب.

قلت : وفى قوله: إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر :

فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثانى : اختلف فى تسعة ألفاظ أخر وهى - إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين - وأى.

والصحيح أنها ليست من حروف العطف ، وسيأتى الكلام على (أما) .

ثم شرع فى ذكر معانى حروف العطف ، وبدأ بالواو .

فقال :

فاعْطِفْ بِواوٍ سابقًا أو لاحِقَا   فى الحكمِ أو مُصاحبًا مُوافقَا

يعنى : أن الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهور ،فيصح أن يعطف

(١) أ ، ب . وفى جـ (ليس من) .

بها لاحق فى الحكم نحو « جاء زيد وعمرو بعده »، أو سابق نحو « جاء زيد وعمرو قبله» . أو مصاحب نحو« جاء زيد وعمرو معه» .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتِّبُ [1] .

وحُكى عن قطرُبٍ وثعلب والرَّبعىِّ .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بَصْريِّهم وكوفِيِّهِمْ على أن الواو لا ترتِّبُ غيرُ صحيح.

تنبيه:

قال فى التسهيل: وتنفرد الواو بكون مُتبَعِها فى الحكم محتملاً للمعية برُجحان، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة[2] .

قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث :

وقوله:

واخْصصْ بها عَطفَ الذى لا يُغْنى متبُوعُهُ كاصطَفَّ هذا وابْنى

يعنى : أن الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل ، نحو « اصطف هذا وابنى » و « تخاصمَ زيدٌ وعمروٌ » وكذا نحو «جلستُ بين زيدٍ وعمرو»[3] و « سواء زيد وعمرو »[4] .

---

(١) ورد بقوله تعالى ﴿إن هى إلاحياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث ، لإنكارهم له . هـ ٢/٦١ خضرى .

(٢) التسهيل ص١٧٤ .

(٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة « بين» الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى هـ ٣/٧٠ صبان.

(٤) وإنما انفردت الواو بذلك ، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائي « ظننت عبد الله وزيداً مختصمين» - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى « الفاء » فقال: والفاءُ للترتيبِ باتصال.

أي : بلا مُهلة ، فهي للتعقيب ، وهذا مـذهب الجمهور ،وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر في التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم[1] كقوله تعالى : ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾[2] .

ثم انتقل إلى « ثم » فقال وثُمّ للترتيب بانْفصالِ.

أى: بمهُلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر في التسهيل : أنها قد تقع موقع الفاء[3] كقوله[4]:

.... جَرَى في الأنابيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ

---

(١) التسهيل ص١٧٥.

(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٣) التسهيل ص١٧٥ .

(٤) قائله : هو أبو دُواد - حارثة بن العجاج الإيادى - من قصيدة يصف فيها فرسه وصدره : كهزَ الرُّدينيِّ تحتَ العَجَاجِ- وهو من المتقارب .

اللغة : « الرديني » رمح منسـوب إلى ردينة - وهي امرأة اشـتهـرت بصنع الرماح بهَـجَر «العجـاج» - بفتح العين وتخـفيف الجـيم - الغبار ،والمـراد ماتثيـره أقدام المتـحاربين أو خيولهم « الأنابيب» - جمع أنبوبة - وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاز هذا الفرس وسرعـة عدوه ذهابا وجيئة أثناء القتـال ، يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه في سرعة وخفة في كل ناحية تحت غبار المعركة.

الإعراب : « كهز» جـار ومجرور خبر لمبتـدأ محذوف « الرديني » مضاف إليـه من إضافة المصـدر لفاعله ، - والمشـبه اهتـزاز فـرس كانت تحت الممـدوح - « تحت » ظرف مكان منصوب بهز « الـعجاج » مضاف إليـه « جرى » فعل ماض فاعله يعـود على الهز « ثم» حرف عطف بمعنى الفاء « اضطراب» فعل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فـيه : « ثم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفـاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة . =

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع فى عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ[1] .

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عصفور : وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الإخبار ، يعنى فى نحو[2] :

إنَّ من سَادَ ثُمَّ سَادَ أبوهُ ....

ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى بمهملة ، ولامهلة بين الإخبار:

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٨ ، وابن هشام ٣/١٧٣، والسيوطى ص٩٧ ، وابن الناظم ،وذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٠٨ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣١ .

(١) التسهيل ص١٧٥ .

(٢) قائله: الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس - وهو من الخفيف .

وتمامه : ثم قد سَاد قَبْلَ ذلكَ جدُّهُ.

اللغة : « ساد» ماض من السيادة تقول : ساد الرجل يسود سيادة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « ساد» فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول « ثم» حرف عطف « ساد » فعل ماض «أبوه» فاعل والضمير مضاف إليه « ثم » عطف « قد» حرف تحقيق « ساد » فعل ماض «قبلٍ» ظرف زمان متعلق بساد « ذلك » مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «جَدُّه» فاعل ساد الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : « ثم ساد .. ثم قد ساد » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين ، لا يمكن أن يكون دالا على معناه الأصلى له ، لأن سيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن ، وكذا الجد.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣١.

وذكر الشارح : أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذى عناه فى التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

فى « ثم » أربع لغات - ثُمَّ ،فُمَّ ، ثُمَّتَ ، ثُمَّتْ .

بقوله :

واخصُصْ بفاءِ عَطْفَ ما ليسَ صِلَهْ عَلَى الذى استقرَّ أنَّهُ الصِّلَهْ

يعنى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله « الذى يطير فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ،وذلك لما فيها من معنى السببية [1] .

قلت : وما ذكره فى التسهيل[2] من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صفة أو صلةٍ أو خبرٍ أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها [3].

ثم انتقل إلى «حتى » فقال:

بعضًا بِحتّى اعْطِفْ على كُلٍّ ولا يكونُ إلا غايةَ الَّذى تلا

---

(١) ولو قلت « ويغضب زيد » ، أو « ثم يغضب زيد» لم يجز لأن ما فى الفاء من معنى السببية - جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، فاغنى ذلك عن الرابط .
ولو قلت: « الذى يطير ويغضب منه الذباب » جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط .

(٢) التسهيل ص١٧٥ .

(٣) وأوضح الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الأشمونى ٤١٨/٢ فاقول :
مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ أخواك » وعكسه نحو « الذى يقومُ أخواك فيغضبُ هو زيدٌ » .
والصفة : نحو « مررتُ بامرأة تضحكُ فيبكى زيدٌ » و«بامرأة يضحكُ زيدٌ فتبكى » .
والخبر : نحو « زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندٌ » و «زيدٌ تقعدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو «قدم الحجاج حتى المشاة».

وقال فى التسهيل : أو كبعضه[1] وفى الكافية : بعضًا وشبهه (ومثله)[2] فى شرحها بقوله « أعجبتنى الجاريةُ حتى حـديثُها» فإن حديثها ليس بعضًا منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .

قال :وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله[3] :

---

(١) التسهيل ص١٧٥ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) قائله: هو أبو مروان النحـوى - قاله فى المتلمس - حين فر من عـمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس - لقى جرير بن عبد المسيح - - وهو من الكامل - .

اللغة : « ألقى » رمى « الصحيفة» أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد» ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده.

المعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التى يلبسها رمى بها .

الإعراب: « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصـحيفة » مفعول به « كى» حرف تعليل « يخـفف » فعل مـضارع منصوب بأن مـضمرة بعـد كى « والزاد » معطوف على الصحـيفة « حتى » حـرف عطف « نعله» معطوف على الزاد « ألقاها » فـعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الغائبة مفعول به.

الشاهد فـيه : « حتى نعله» عطف « نعله » بحتى على مـا قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليـه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : ألقى ما يثقله حتى نعله .

ويجوز فى « نعله » ثلاثة أوجه :

١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .

٢- والرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبـره، وتكون « حتى » حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .

٣- والجر على أن تكون « حتى » جارة بمنزلة « إلى » فهى حرف غاية وجر ونعله مجرور بها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفيـة: الأشمونى ٣/٤١٩، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص١٢٠ وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣٦.

أَلقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رحلَهُ   والزادَ حتى نَعلَهُ أَلقاها

فعطف « النعل » وليست بعضية لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل ، لأن المعنى ألقى ما يثقله حتى نعلَهُ .

ولا يكون المعطوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنبيهات:

الأول : « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى .

الثانى : إذا عطف بحتى على المجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز[1] : لزم إعادة الجار للفرق.

وقال فى التسهيل : لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف[2] .

الثالث : حيث جاز الجر والعطف ، فالجر أحسن ، إلا فى باب (ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ) فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد[3] أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير .

الرابع : قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا ، أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفرداً على مفرد .

---

(١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز النحوى الضرير، كان أستاذا بارعا علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ،وله المصنفات المفيدة منها النهاية فى النحو، وشرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧هـ .

(٢) التسهيل ص١٧٦.

(٣) توكيد ، لضربت زيداً الذى تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد فى القوم، لا لضربت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعًا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان.

ثم انتقل إلى «أم» فقال :

وأمْ بها اعطفْ بإثْرَ هَمزِ التسويَهْ ... أو همزةٍ عن لفظِ أيٍّ مُغنيَهْ

(أم) على ضربين: متصلة ومنقطعة .

فالمتـصلة : هى المعادلة لهـمزة التسـوية أو همزة يطلب بهـا وبأم ما يطلب بأي.

وعـلامـة الهـمزة الأولـى : أن تكون مع جـملة يصح تقـدير المصـدر فى موضعها.

وعلامة الثانية : أن يصح الاستغناء بأى عنها.

مثال الأولى :﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1] .

ومثال الثانية: (أزيدٌ فى الدار أم عمروٌ) ؟

وقد تحذف الهمـزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقـراءة ابن مُحَيْصِن ﴿سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تُنذرهم﴾[2] وهو فى الشعر كثير[3].

وإلى ذلك أشار بقوله :

وربّما أُسقطتِ الهمزةُ إن ... كان خَفَا المعنى بحذفها أمِنْ

فإن قلت : فهل يطرد ذلك ؟

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) بإسقاط الهمزة من - أنذرتهم - .

(٣) مثال حذف الهمزة فى الشعر :

لَعمرُكَ ما أدرى ، وإن كنتُ دَارِيًا ... شُعَيثُ ابنُ سَهْمٍ ، أمْ شُعَيْثُ ابنُ منقرِ؟

الأصل : أشعيثٌ - فحذفت الهمزةُ والتنوين منهما .

وقوله:

لعَمرُكَ ما أدرى ، وإن كُنتُ دَارِيًا ... بسبعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

أى : أبسبع .

قلت: ظاهر قوله فى شرح الكافية .

فهـذا وأمثاله مـن مواضـع حـذف الهـمزة المعطوف على مصحـوبها بأم جائز اطراده وقد أجاز الأخفـش حـذف الهمزة فى الاختيار ، وإن لم يكن بعدها أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[1] .

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار بقوله :

وبانقطاعٍ وبمعنى بل وَفَتْ   إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ به خَلَتْ

الذى قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا .

فإن خلت من ذلك فهى منقطعة .

واختلف فى معنـى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنـها تقدر (بمعنى)[2] بل والهمزة مطلقا .

وذهب الكسائى وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام زيد أم عمرو) فالمعنى : بل قام عمرو.

وقال فى التسهيل : وتقتضى إضرابًا مع استفهام ودونه[3] .

وذكر فى غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى مـوافقة الكسائى وهشام إذا لم يذكر الاستفهام .

قلت : إنما اقـتصر على ذكـر (بل) ، لأن اقتـضاء المنقطعـة إضرابا لازم وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص١٧٦ .

تنبيهات:

الأول: حصر (أم) فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ،وذهب أبو زيد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثانى: سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)[1] جملتين فى تقدير مفردين، أو مفرد وجملة فى تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

الثالث: إذا عادلت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين[2] قيل : إلا فى التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءٌ على أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .

وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله[3] :

---

(١) جـ .

(٢) مثال الفعليتين - وهو الأكثر - قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تُنذرهُم﴾ والاسميتين قول الشاعر :

ولستُ أبالى بعد فَقْدىَ مالكًا ... أمَوتى ناء أم هُو الآنَ واقعُ ؟

والمختلفتين : قوله تعالى : ﴿سواءٌ عليكم أدعوتُموهُم أم أنتم صامتُونَ﴾.

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وتمامه : بأهل القِبَابِ من عُميرِ بن عامر .

اللغة :« النفر » - بفتح النون وسكون الفاء - أصل معناه التفرق والشراد ، وفى شواهد العينى « سواء عليك الفقر » - بفاء ثم قاف - وربما يكون محرفًا عن « القفر » - بقاف ثم فاء - وهو الأرض الموحشة الخالية من الأنيس « القباب » - جمع قبة - وهى الخيمة، والمراد منها هنا : اسم موضع .

المعنى : يقول الشاعر : إنه لا فرق بين ان تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : « سواء» خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر =

سَواءٌ عَليكَ النَّفرُ أم بِتَّ لَيْلَةً ....

ويجرى مجرى التسوية ، ما أدرى ، وليت شعرى - ويقع بعدها الجملتان- وما أبالى ويقع بعده الجملتان أيضا، خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية.

الرابع : فصل (أم) ممّا عُطِفتْ عليه نحو (أزيد فى الدار أم عمرو) أولى من وصلها (به) [1]هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح.

قال فى شرح التسهيل : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه.

الخامس: قد يكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس : ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ، وهى دعوى مجردة عن الدليل .

السابع : ذكر فى التسهيل : أن عطف المنقطعة المفرد قليل[2] ومثل فى الشرح بقولهم (إنها لإبل أم شاء) . (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسى وابن جنى فى ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة ، وأن التقدير : بل أهى شاء ؟)[3] .

= «أم » حرف عطف «بت» بات فعل ماض والتاء فاعل « ليلة » ظرف زمان متعلق ببات «بأهل » جار ومجرور متعلق ببت « القباب » مضاف إليه « من عمير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل القباب « ابن » صفة لعمير « عامر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « النفرام بت ليلة » حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم مفرد ثم عادله بجملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم المفرد ينبئ عن الجملة ، لكونه مصدراً فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد قال « سواء عليك أنفرت أم بت ليلة ».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢١.

(١) ا،ب .

(٢) التسهيل ص ١٧٦.

(٣) ا ، جـ .

وبه جزم فى شرح الكافية .

وقال فى شرح التسهيل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها .

وقد قال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .

قيل : ولا حجة فى قول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .

الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعة تكون عاطفة ، وقال فى شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا فى مفرد ولا جملة .

التاسع : تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٢) ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٣) وهو فصيح كثير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتى معنى ، وأنه قليل جدًا.

وبذلك رد على من قال (إنها بمعنى)(٤) بل والهمزة فى كل موضع .

ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خَيِّرْ أبِحْ قسِّمْ بأوْ وأَبْهِمْ   واشكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

فذكر لها سبعة معان :

الأول : التخيير ، نحو (خذ دينارًا أو ثوبًا) .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل.

(٤) ب ، جـ . وفى أ « أنهما يعنى » .

والثانى : الإباحة ، نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين).

فإن قلت: فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين فى الإباحة ومنعه فى التخيير.

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع فى الإباحة من لفظ (او) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر.

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ،استحسان الواو موقعها ،فلو جيء بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى .

وفرق غيره بين الواو وأو فى ذلك (فقال)[1] إذا قلت :(جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطفت بالواو لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال فى التسهيل[2]:

بدل التقسيم : أو تفريق مجرد - يعنى : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[3] .

---

(١) جـ .

(٢) التسهيل ص١٧٦ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) .

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع : الإبهام ، نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[1] ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب .

الخامس : الشك ، نحو(قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس : الإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2].

قال الفراء (أو) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضا نمى) أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه.

وقال فى شرح الكافية : أجاز الكوفيون موافقتها (بل) فى الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت: وابن جنى .

قال فى قراءة أبى السمّال ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[3] معنى (أو) هنا معنى (بل).

وقال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه فى النفى والنهى إذا أعدت العامل ، كقولك (لست بشرا ، أو لست عمرا ، ولا تضرب زيداً ، أو لا تضرب عمراً) .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - بسكون الواو - فى «أو» .

قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾﴾ (١) ، وبقوله : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٢).

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع : معنى (الواو) كقوله(٣) :

جاءَ الخلافةَ أو كانت لَهُ قَدَرًا ....

أى : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) قائله : هو جرير بن عطية - من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتى ربَّهُ موسَى على قدَرِ -وهو من البسيط .

اللغة : « قدرا» أى : مقدرة فى الأزل « على قدر » أى : على تقدير من الله .

المعنى : تولى عمر الخلافة وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا موسى ربه ، وكلمه بقضائه وقدره ، فأبان للخلق طريق الحق .

الإعراب : «جاء» فعل ماض والفاعل يعود على سيدنا عمر « الخلافة » مفعول «أو» عطف بمعنى الواو - ويروى بدلها « إذ » كانت فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود على الخلافة « له » متعلق بقدرا « قدرا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية « ربه» مفعول مقدم لأتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف « موسى » فاعل مؤخر بأتى « على قدر » متعلق بأتى :

الشاهد فيه : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو . ارتكانا على إفهام المعنى وعدم وقوع السامع فى لبس .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن الناظم.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١.

وربَّمَا عاقبتِ الواوَ إذا   لم يُلفِ ذُو النُّطقِ للبسٍ مَنَفذَا

وإلى أن « أو » تأتى بمعنى « الواو » ذهب الأخفش والجرمى ، واستدلا بقوله تعالى : «أَوْ يَزِيْدُونَ »[1] وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

وذكر فى التسهيل : أن « أو » تُعاقب « الواو » فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحب والمؤكّد قليلا[2].

مثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين» وقد تقدم الكلام عليه .

ومثال المصاحب ، قوله عليه الصلاة والسلام « اسكنْ أحد فإنما عليك نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيدٌ » .

ومثال المؤكّد : ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [3].

تنبيهان :

الأول : مذهب الجمهور أن «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها فى الطلب فهى للتخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها فى الخبر ، فهى للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الثانى : إذا دخل النهى فى الإباحة ، استوعب ما كان مباحًا باتفاق النحويين، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] .

فهذه هى التى تقع فى الإباحة ، لأن النهى وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهى فى التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافى : إلى أنه يستوعب (الجميع)[5] كالنهى عن المباح .

---

(١) أى : ويزيدون .

(٢) التسهيل ص١٧٦ .

(٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت « أو لا تطع كفورا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٤٢٣/٢ أشمونى .

(٥) أ ، جـ .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى عن كل واحد ، وأن يكون عن الجميع.

وقوله:

ومثلُ أوْ فى القَصْدِ إمَّا الثانيهْ   فى نحوِ إمّا ذى وإمّا النَّائيِهْ

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقصد بها، فتكون للتخيير والإباحة والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل [1].

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها فى المعانى السبعة .

قلت: لا يصح حمله على ظاهره ، لأن « إما » لا ترد بمعنى « الواو » ولا بمعنى « بل » ، والعذر له[2] أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ، فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها .

وقد فهم من البيت فوائد :

الأولى : أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مطلقا بل فى القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين : أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن كيسان وأبى على أنها ليست بعاطفة ، ووافقهم المصنف ، وهو الصحيح ، لدخول الواو عليها.

واستدل الرمانى على أنها عاطفة بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأننا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإما .

---

(١) التسهيل ص١٧٦ - وقال الأشمونى ٢/ ٤٢٥ -ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

(٢) أى : فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور : اتفاق النحويين على أن « إما » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها فى حروف العطف (لمصاحبتها لها)[1] .

(وقد عدّ سيبويه)[2] « إما » من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره.

وقال : إن « الواو » عطفت « إما » الثانية على « إما » الأولى ، و «إما» الثانية عطفت الاسم الذى بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن « إما » لما كانت (صاحبة)[3] المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهة بأو إنما هى الثانية ، وهى المختلف فيها ، وأما الأولى فليست بعاطفة !

الثالثة : فهم من قوله (الثانية) أن «إما» لا بد من تكرارها بخلاف « أو ».

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثانى : أن الكلام مع « إما » مبنى من أوله على ما جيء بها لأجله بخلاف « أو »)[4] .

الرابعة: فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو.

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل « إما » عاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت: من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله[5] :

---

(١) أى : لبعضها وهو الواو .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ وفى ب (مصاحبة).

(٤) أ، جـ .

(٥) قائله: نسبه الجوهرى إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريراً .

=

... أيما إلى جنّة أيما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟

قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من أن « إمـا » لابد من تكرارها هو الكثير ،وقد يـستغنى عن الثانيـة بأو ، كقراءة أبيٌ ﴿وإنا وإياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين﴾[1] ونحوه فى الشعر كثير .

وبإن الشرطية مع « لا » النافية كقوله[2] :

= وصدره : ياليتما أمنا شالت نعامتُها - وهو من البسيط -.

اللغة : « شالت » ارتـفعت جنازتهـا « النعامة » باطـن القدم ، ومن مات ترتـفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فتظهر نعامته ، وقـيل : النعامة هنا النعش « شالت نعامتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإعراب : « يا» حرف تنبيه أو نداء والمنادى مـحذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة «أمنا» اسم ليت ومضاف إليه « شالت نعامتها » الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون « ما » كافة و«أمنا» - بالرفع - مبـتدأ وجملة « شالت نعامـتها » خبـر المبتدأ « أيما » حرف للتـفصيل «إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فـيه: « أيما » حيث حـذف واو العطف فى « أيما » الثانية ، إذ التـقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت -.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية : الأشمـونى ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم.

وذكره ابن هشام فى المغنى ١/٥٧ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٥.

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) قائلهـما : هو المثقب العـبدى - والمثقب - بتشـديد القاف مكسورة - لقبـه ، وهما من الوافر-.

فَإمّا أن تكونَ أخِي بصدقٍ فأعْرفَ منك غثّي من سَمينى
وإلاَّ فاطَّـــرِحْنى واتخذْنِى عَــدُوًّا أتَّقِــيكَ وتتَّـــقينى

وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق[1] :

= اللغة : «غثى» - بفتح الغين وتشديد الثـاء - من غث اللحم يغث - المهزول « السمين» ضد الغث .

الإعراب : « فإما » حـرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فـعل مضارع ناقص منصوب بأن المصـدرية واسمه ضميـر مستتـر « أخى » خبر تكون منصوب بفـتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضـاف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف» فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاعله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف « غثى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ويـاء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وعـلامة جره كسرة مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا» الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط « اطرح » فعل أمر وفاعله ضـمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مـفعول به «واتخذني» فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مفـعول أول ، وجملة اطرحنى فى محل جزم جواب الشرط « عدوا » مفعـول ثان لاتخذ « أتقيك » فعل مضارع مرفوع بضـمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مفـعول به « وتتقينى » مضارع والنون للوقاية والفـاعل ضمير وياء المتكلم مفعول به.

الشاهد فيه : « وإلا فاطرحنى » حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفية : الأشـمونى ٢/٤٢٦ ، وابن الناظم ، والسـيوطى ص٩٨ ، وذكره فى الهمع ٢/١٣٥ ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الـفرزدق . من قصيدة يمدح فـيها سليمـان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة : « تهاض » من الهيض -من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تُلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى بيت سابق -ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال الزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قـاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار التى كانت مسرح هواه . =

تُهاضُ بدارٍ قد تقادمَ عَهْدُهَا وإمَّا بأمواتٍ ألمّ خَيالُها

الثاني: اختلف في « إمـا » المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مـركبة من إن وما وهذا مذهب سيبويه ، والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في الضرورة ، كقوله[1] :

. . . . فإنْ جزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْر

= الإعراب : « تهاض » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائبه ضـمير مستتر فيه « بدار » متعلق بتهاض « قد » حـرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدها » فـاعل تقادم ، وهو مضاف وضمير الغائبـة مضاف إليه « وإما » الواو عاطفة وإما حرف تـفصيل « بأموات » معطوف على بدار « ألم » فعل ماض « خيالها » فاعل مرفوع بالضـمة ، وضمير الغائـبة مضاف إليه.

الشاهد فـيه: « بدار » أصله إما بـدار قد تقادم عـهدها وإما بأمـوات - فحـذفت « إما » الأولى اكتفاء بإما الثانية .

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية : الأشـموني ٤٢٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسـيوطى ص٩٨ ، وفي همعه ٢/١٣٥ .

(١) قائله: هو دريد بن الصمة - وهو من الوافر .

وصدره : وقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذبنها . .

اللغة: « كذبتك » بالتخفـيف « إجمال صبر » من أجمل يجـمل إجمالا إذا أحسن ،وفى سيبويه « فأكذبتها» .

المعنى : يقول معـزيا لنفسه عن أخيه عبـد الله بن الصمة وكان: قد قـتل: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخـيك فأكذبها فى كل ما تمنيك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدى عليك شيئا وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإعراب : « وقد » الواو للعطف. قـد حرف تحقيـق - وفى سيبويه « لقـد » « كذبتك » فعل والتاء للتأنيث والكاف مفعول « نفسك » فاعل والكاف مضاف إليه « فأكذبنها » فعل وفاعل ومفـعول « إن » ليست شرطيـة فى الموضعين إنما هى بمعنى إما ، والتقـدير : فإما جزعا وإما إجمال صبر « جزعا » منصوب بفعل مضمر . تقديره : فإما تجزع جزعا وأيضا « إجمال » وإما تجـمل إجمال صبر ، والفاء للاستئناف ، ويجـوز أن تكون شرطية حذف جوابها ، أى : فإن تجزع جزعا فعلت - وهذا قليل -. =

وقوله[1]:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ من صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » فى البيتين شرطية حذف جوابها ، والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا جزع ،وإن كنت مجمل صبر فأجمل ، وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى .

فرع: لو سميت « بإما » على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : فى « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهى الفصحى ،وفتح همزتها ، وهى لغة قيس وأسد وتميم .

وحكى إبدال ميمها الأولى « ياء » مع كسر الهمزة وفتحها .

= الشاهد فيه : « فإن . . . وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما ».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطى ص٩٨ ، وفى همعه ٢/١٣٥، وذكره سيبويه ١/١٣٤.

(١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المتقارب .

اللغة : « الرواعد » - جمع راعدة - وهى السحابة الماطرة « من صيِّف » بتشديد الياء - وهو المطر الذى يجىء فى الصيف .

الإعراب : « سقته » فعل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مفعول به « الرواعد » فاعل « من صيف » متعلق بسقته « إن » بمعنى إما. والتقدير : وإما من خريف « فلن» حرف نصب « يعدما » فعل مضارع منصوب بلن والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : « وإن من » فإنه حذف « ما » وأبقى « إن » .

وقال المبرد : إن « إن » فى البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى - كما أشار الشارح .

وقال أبو عبيدة : إن « إن » فى البيت زائدة والتقدير : من خريف والألف فى يعدما للإشباع والمفعول محذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦ .

الرابع : تشارك « إما » المذكورة فى اللفظ « إما » الشـرطية وهى مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [1].

وزعم الكسائى : أن لهـا قسما ثالثـا تكون فيه جحداً ، تـقول : « إما زيد قائم» تريد : إن زيد قائم ،وما صلة .

ثم انتقل إلى « لكن » فقال:

وأولِ لكن نفيًا او نهيًا ولا نداءً او أمرًا أو إثباتًا تَلا

فالنفى (نحو)[2] « ما قام زيدٌ لكن عـمروٌ» والنهى « لا تضرِبْ زيداً لكن عمراً » فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك أنها لا تقع فى الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها فى الإيجاب »[3] نحو (أتانى زيد لكن عمرو)[4].

تنبيه:

إنما يشترط النهى والنفى فـى الواقعة قبل المفرد - وتقدم الخـلاف فى كونها عاطفة .

وإذا وليها جـملة فتكون حينئذ بعـد إيجاب أو نفى أو نهى « أو أمر »[5] لا استفهام فلا يجوز « هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت: إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هى عاطفة أو غير عاطفة ؟

قلت : الذى ذهب إليـه أكثر المغـاربة أنها حينـئذ حرف ابتـداء ، لاحرف عطف.

---

(١) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٢) أ ، جـ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) وإنما يمتنع « لكن عمـرو » عند البصريين ،إذا جـعل « عمرو» معطوفـا بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف ، فإنه يجوز .

(٥) ب .

وقيل أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو.

قال ابن أبى الربيع : وهو ظاهر كلام سيبويه .

فإن قلت: فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت: المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفى والنهى ، أن الواقعة قبل الجملة غير عاطفة ،إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال :« ولا نداء او أمراً أو اثباتًا تَلا» .

أى : وأول « لا» نداء نحو « يا يزيد لا عمرو » أو أمراً نحو : « اضرب زيدا لا عمرا» أو إثباتا نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا » على منادى ليس من كلام العرب ونص على جوازه سيبويه .

ومنع أبو القاسم الزجاجى فى كتاب معنى الحروف : أن يعطف بها بعد الفعل الماضى وليس منع ذلك بصحيح ؛ لثبوته فى كلام العرب.

تنبيهات:

الأول : فى معنى الأمر الدعاءُ نحو « غفر الله لزيد لا بكر » والتحضيضُ نحو « هلا تضرب زيداً لا عمراً» .

الثانى : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعلَّ » كما يعطف بها على اسم « إنّ » .

نحو « لعل زيداً لا عمراً منطلق » .

الثالث : فائدة العطف « بلا » قَصْر الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ أفرادٍ كقولك : زيد كاتب لا شاعر » ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرَ قَلْبٍ ، كقولك : «زيد عالم لا جاهل » ، ردًا على من يعتقد أنه جاهل.

الرابع : شرط عطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد».

الخامس : قد يحذف المعطوف عليه «بلا» نحو «أعطيتُك لا لتظلم» أى : لتعدل لا لتظلم.

السادس : لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد».

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها.

وفى النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)[1] نحو «زيد قائم لا عمرو جالس».

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وبَلْ كَلكنْ بعدَ مَصْحُوبَيْها ....

مصحوبا «لكن» هما النفى والنهى.

فإذا عطفت «بل» بعدهما، فهى كلكن . يعنى : لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)[2] نفى القيام عن زيد ، وتثبته لعمرو.

ومثله: كَلَمْ أكُنْ فى مَرْبَعَ بل تَيْها.

والمربع : منزل الربيع، والتيهاء : الأرض التى لا يُهتَدى بها.

وتقول : (لا تضرب زيدا بل عمرا) فتقرر النهى عن زيد وثبت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفى والنهى لما بعدها.

---

(١) ب ، جـ .

(٢) أ ، جـ وفى ب (فتقدر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .

قال المصنف : وما أجازه مخالف الاستعمال .

ثم قال :

وانقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأولِ ... فى الخبرِ المُثْبَتِ والأمرِ الجَلى

مثال الخبر المثبت «جاء زيد بل عمرو»، والأمر «اضرب زيدا بل عمرا».

فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه، وجعله لما بعدها.

وذهب الكوفيون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب.

وجملة القول فى (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عما قبلها، إما على جهة الإبطال نحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾[1].

وإما على جهة الترك من غير إبطال نحو ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[2].

فظهر (من هذا)[3] أن قوله فى شرح الكافية: فإن كان الواقع بعدها جملة فهى للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا الوجه، فيه نظر.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها.

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها.

تنبيهات:

الأول : لا يُعطَفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضَرَبْتَ زيداً بل عمراً)؟ ولا نحوه[4] .

---

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون.

(٣) أ ، جـ ـ وفى ب «بهذا».

(٤) أى : نحو هذا التركيب ، نحو «هل ضربت زيدا بل عمرا»؟

الثانى : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد .

وقد صرح به الشارح فى قوله : فإن كان المعطوف بها جملة.

وَذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة.

الثالث : قال فى التسهيل : وتُزاد (لا) قبلَ (بل) لتأكيد التقرير وغيره. انتهى[1].

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و (اضرب زيدا لا بل عمراً) فهى لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول.

وإذا زيدت بعد نفى أو نهى نحو (ما قام زيد لا بل عمرو) و (لا تضرب خالدا لا بل بشرا).

فهى لتأكيد بقاء النفى والنهى .

وذهب الجزولى : إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نفى ، وبعد النفى والنهى تأكيد.

ومنع ابن دُرستُوَيه زيادتَها معها بعد النفى.

وقال ابن عصفور : لا ينبغى أن يقال : بزيادتها مع (بل) فى النفى والنهى إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب.

الرابع : قد تكرر (بل) فى الجمل رجوعا عما ولى المتقدمة (نحو)[2].

﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾[3].

وتنبيها على رجحان ما ولى المتأخرة، نحو ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[4].

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال:

---

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) أ، جـ .

(٣) من الآية ٥ من سورة الأنبياء.

(٤) من الاية ٦٦ من سورة النمل.

وَإِنْ على ضميرِ رَفعٍ متَّصِلْ عَطَفْتَ فَافصِلْ بالضميرِ المُنفَصِلْ
أو فاصلٍ ما ...

يعنى : أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل ، لم يحسن إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، كقوله تعالى : ﴿وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم﴾[1].

أو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿يدخلونها ومن صلح﴾[2].

ونبه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قلّ.

أجاز صاحب الكشاف فى قوله تعالى : ﴿ أئنا لمبعوثون (٤٧) أو آباؤنا الأولون ﴾[3]. أن يكون (آباؤنا)[4] معطوفا على الضمير فى لمبعوثون للفصل بالهمزة.

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾[5].

وفهم من قوله (متصل) أن المنفصل يعطف عليه بلا شرط.

فحكم المنفصلين فى العطف والعطف عليهما حكم الظاهر.

ووهم الأبّدى فى منعه (رأيت زيدا وإياك).

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل، فقال:

..... وبِلا فَصْلٍ يَرِد فى النَّظْمِ فاشِيًا......

كقول عمر بن أبى ربيعة[6]:

---

(١) الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة.

(٤) ب .

(٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٦) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة - وهو من الخفيف -
وتمامه : كنعاج الفلا تعسّفن رملاَ.
اللغة : «زهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء «تهادى» أصله تتهادى - فحذفت إحدى التاءين تخفيفا - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع =

قُلْتُ إذ أقْبَلَتْ وزُهرٌ تَهادَى ....

وهو كثير فى الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال :

وضَعْفَهُ اعتَقِدْ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت : نص المصنف على أنه يجوز فى الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ)[1] حكاه سيبويه.

ولأن العطف فى البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر؛ لإمكان النصب.

ومذهب الكوفيين وابن الأنبارى : جوازه فى الاختيار ، ونقل الجواز عن أبى على.

قيل : ومذهب البصريين: أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا فى الضرورة.

= نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق.

المعنى : قلت إذ أقبلت الحبيبة مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق وأخذن فى الرمل.

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق به «أقبلت» فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه «وزهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب حال من فاعل أقبلت «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المنفصل أو غيره.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٢٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٧٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ . وابن الناظم - وذكره سيبويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣، والإنصاف ٢٧٩ / ٢ .

(١) برفع «العدم» عطفا على الضمير المستتر فى «سواء» لأنه مؤول بمشتق. اى مُسْتَوٍ هو والعدم وليس بينهما فصل.

ونصّ سيبويه والخليل : على قبحه.

وفى كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه.

تنبيه :

شرط فى التسهيل فى صحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[1] .

الأول : نحو (قام زيد وعمرو).

والثانى : نحو (قام زيد وأنا) ، فإنه لا يصح (قام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والتاء بمعنى أنا .

فإن لم يصح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل.

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو (أقوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد)[2]. و (تقوم أنت وزيد) و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[3] اى : وليسكن زوجك.

وكذا فى باقيها .

قال : وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾[4].

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) المؤكد (بأنت).

---

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) ب ، جـ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

ولا نعلم خلافا فى جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . انتهى.

وقوله :

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطفِ علَى ضميرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلاَ

هذا مذهب جمهور البصريين. أن إعادته لازمة إلا فى الضرورة[1] .

وذهب الكوفيون ويونس والأخفش : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره الشلوبين والمصنف.

ولهذا قال : (وليس عندى لازمًا).

ثم استدل بوروده فى النثر كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[2] .

والنظم كقوله[3] :

.... فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ

---

(١) فمثال إعادة الخافض حرفا كان نحو قوله تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسما نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبد إلهكَ وإله آبائك﴾ - وللأرض معطوف على الهاء فى «لها» المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف ، و «آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة «إله» وقد أعيد المضاف مع المعطوف.

(٢) بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالياء بدون إعادة الجار - أى : بالأرحام (وهى من الآية الأولى من سورة النساء).

(٣) قائله : هو من شواهد سيبويه التى لم يعلم لها قائل - وهو من البسيط -.
وصدره : فاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونا وتَشتِمُنَا.

المعنى : شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فاذهب، فليس غريبا منك لأنك أهل له، وليس عجيبا من هذا الزمان الذى فسد كل من فيه.

الإعراب : «قربت» فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجونا» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر قربت «تشتمنا» عطف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر. أى : إن تفعل ذلك فاذهب، واذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فما» الفاء للتعليل «ما» نافية «بك» =

أنشده سيبويه، وهو كثير فى الشعر.

وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكِّدَ الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وزيدٍ»، وهو مذهب الجرمى والزيادى.

قلت : وهو حاصل كلام الفراء ، فإنه أجاز «مررت به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ».

قال : وكذا القول فى أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعنى : العطف - بغير إعادة الجار .

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة ، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس ، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان :

الأول : قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازا من المجرور بلولا على مذهبِ سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه ، فلو رفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر.

الثانى : قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط[1] .

= متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والأيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٠ / ٢ . وابن عقيل ١٧٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ٧٨ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٣٩/ ٢ ، وسيبويه ٣٩٢ / ١ .

(١) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿جمعناكم والأوَّلين﴾ - «الأولين» عطف على «كم».

وقوله :

والفاءُ قد تُحْذَفُ معْ ما عَطَفَتْ

يعنى : إذا أمن اللبس.

ومنه ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾[1] أى : فَضَرَبَ فانفجرت.

وزعم ابن عصفور : أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف ، فأبقى من كل منهما ما يدل على المحذوف. ورد بقوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[2] أى : فأفطر فعدة ، لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء.

وقوله : (والواوُ) .

يعنى : أن الواو أيضًا قد تحذف مع ما عطفت، ومنه ﴿وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحر﴾[3].

أى : والبرد.

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل.

فإن قلت : ظاهر كلامه أن هذا مختص بالفاء والواو ، وقد ذكر فى التسهيل[4] أن «أم» تشاركهما فى ذلك، كقوله[5] :

---

(١) هذا مثال للفاء . والفعل المحذوف معطوف على «فقلنا». وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل.

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل -.

وتمامه : دَعَانِى إليها القلبُ إنِّى لأمْرِهِ سَمِيعٌ . . .

اللغة : «الرشد» بضم الراء وإسكان الشين - خلاف الغى «طلابها» الطلاب : مصدر طالب بمعنى طلب.

المعنى : أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة، فهل حقيقة الحال فى =

. . . .   فما أَدرِى أرُشْدٌ طِلابُهَا

التقدير : أم غَىٌّ .

قلت : هو فى الفاء والواو ، وأكثر منه فى «أم» فلقلته لم يذكر هنا.

وقوله : (وَهْى) يعنى الواو .

انفردت ، بِعطفِ عَامِلٍ مزَالٍ قد بقِى   معْمُولُهُ....

مثال ذلك قول الشاعر[1]:

= ذلك الطلب أرشد هو أم غى؟ لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه ؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة.

الإعراب : «دعانى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إنى لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن، واللام فى لأمره للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر. أى : إنى أسمع أمره لا أمر غيره، وجملة «إنى لأمره سميع» معطوفة على قوله «دعانى» و «فما أدرى» الفاء للسببية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجملة «أرشد طلابها» فى محل نصب على أنها مفعول أدرى. والهمزة فى أرشد للاستفهام، والمعادل لها محذوف تقديره: أم غى . وما بعد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو رشد . وضمير المؤنث فى إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة.

الشاهد فيه : أن «أم» تشارك الواو والفاء فى جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» العاطفة و «غى» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة فى قوله أرشد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٣١ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٢.

(١) **قائله :** لم ينسب إلى قائل ، وقال العينى : أنشده الأصمعى وغيره ولم أر أحدا عزاه إلى قائله -وهو من الكامل -.

وتمامه :   حَتى شتَتْ هَمَّالة عَيْناها

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى : علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيتها ماء باردًا حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع، وتلك عادة الدواب إذا شبعت.

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل مفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء=

عَلفتُها تِبْنًا وماءً باردًا ....

أى : وسقيتها ماء -.

فحذف العامل المعطوف، واستغنى بمعموله، وأمثلته كثيرة نظما ونثرا.

وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفارسى.

وذهب قوم منهم أبو عبيـدة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مـفرد على مفرد، لا عطف جـملة على جملة، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.

واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا».

ورد بأنه مسموع من كلام العرب كقوله[1]:

= مفعول لفعل محذوف تقديره : وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية «همالة» حال من «عيناها» الواقع فاعلا لشتت.

الشاهد فيه : «وماء باردا» حيث حذف العـامل المعطوف وبقى مـعمولـه وهو «ما» أى: وسقيتـها ماء؛ لأنه لا يصح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على مـفرد، لانتفاء المشاركة، لعـدم صحة تسلط العامـل عليه، لأن الماء لا يعلف، ولا يصح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المصاحبة لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفيـة: الأشمونى ٢٢٦ / ١، وابن هشام ١٥٧ / ٢ ، وابن عقيل ٣٣٤ / ١ . والمكودى ص ١٢٣ - والشاهد ١٨١ فى الخـزانة، وذكره السيوطى فى الهمع ١٣٠ / ٢ ، وفى الأنصاف ٣٥٣ / ١ .

(١) قائله : هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -

وصدره : أعمرُ بنُ هندٍ ما ترى رأىَ صِرْمَةٍ .

اللغة : «صرمـة» - بكسر الصـاد وسكون الراء وفتح الميم - وهى القطيع مـن الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه «رأى» مفعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

. . . . لها سببٌ ترعى به الماءَ وَالشجرَ

واختلف أيضا فى هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذى أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذى يليه حقيقة كان الثانى محمولا على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو (جدع الله أنفه وعينه) أى : (ويفقأ عينه)[1] فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب : «علفت الدابة ماء وتبنا» أى : أطعمتها أو غذيتها.

وقوله: دَفعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى.

يعنى : أن إضمار العامل فى (نحوه)[2] يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول معه.

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وَهْمًا؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

وقوله : وحَذْفَ مَتْبوعٍ بَدَا هُنا استَبِحْ.

= «سبب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة ، والجملة صفة لصرمة «ترعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، «به» متعلق بترعى «الماء» مفعول به منصوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه.

الشاهد فيه : «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء.

وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف فى قول القائل علفتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا.

(١) ب ، جـ .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (فى نحو ذاك).

يعنى : أنه يجوز حذف المعطوف عليه، لظهوره، ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «ألم تضرب عمرا»؟

ومنه قول العرب «وبِكَ وأَهْلاً وسَهْلاً» لمن قال : مرحبا[1] .

تنبيهان :

الأول : حذف المتبوع كثُر مع الواو كما مثَّل ، وقلّ مع الفاء . ومنه.

﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[2]. أى فضرب فانفلق

وندر مع «أو» كقول أبى أمية الهذلى[3] :

---

(١) والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً - فالجار والمجرور وهو «بك» متعلقان بكلمة «مرحبا» المحذوفة «وأهلا» معطوف على مرحبا المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد «وسهلا» معطوف على مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف - ولكن سيبويه يجعل «مرحبا» و «أهلا» منصوبين على المصدر.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٣) شطر بيت من الطويل . وتمامه :

.... يُوَشِّجُ أَوْلادَ العشارِ ويُفْضِلُ

اللغة : «يوشج» - بالجيم - قال العينى : وهو من التوشيج بمعنى الإحكام ، ويروى «يوشح» - بالحاء - وهو من التوشيح ومعناه التزيين «أولاد العشار» الحديثات العهد بالنتاج.

قال ثعلب : والعشار من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها «يفضل» من الإفضال وهو الإحسان والإجمال.

المعنى : أن أبا أمية يمنّ على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة.

الإعراب : «فهل» الفاء بحسب ما قبلها وهل حرف استفهام «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : هل أخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حرف عطف «من» زائدة «والد» معطوف على أخ.

والتقدير : فهل لك أخ أو والد ؟ - وإعراب الباقى واضح.

الشاهد فيه : «أو من والد» حيث حذف المعطوف عليه. إذ التقدير : فهل لك من أخ أو من والد - و «من» فى الموضعين زائدة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٤٠ / ٢ .

فهل لَكَ أو مِنْ والدٍ لَكَ قَبْلَنَا ....

أى : فهل لك مِن أخٍ أو من والدٍ؟

والثاني : جعل الزمخشرى من ذلك قوله تعالى: ﴿أو لَمْ يَسِيرُوا ﴾[1] و﴿ أَفَلَمْ يسيروا ﴾[2] .

فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه، وإلى ذلك ذهب محمد بن مسعود الغزنى.

ومذهب الجمهور: أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت.

وقوله : **وعطفُكَ الفعلُ على الفعلِ يَصِحّ**

يعنى : أن الأفعال فى جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء ، نحو «زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد».

تنبيه :

أهمل المصنف شرطا فى عطف الفعل، وهو اتحاد زمانهما[3] .

فلا يعطف الماضى على المستقبل، ولا المستقبل على الماضى:

فإن قلت : فهل يشترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو بصيغة المضارع..؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضى على المضارع نحو ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ﴾[4] وعكسه نحو ﴿ تَبَارَكَ الَّذِى إن شاء جعل لك خيراً مِن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾[5] .

---

(١) من الآية ٩ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة غافر.

(٣) أى : مضيا أو حالا أو استقبالا.

(٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء. وهو من الآية ٩٨ من سورة هود.

(٥) الشاهد فى (ويجعل) - على قراءة الجزم عطف على جعل الذي هو في محل جزم . وهو من الآية ١٠ من سورة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فإن قلت : ليس هذه المثل من عطف الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة.

قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل، لأن فاعل الفعل الثانى هو فاعل الفعل الأول صحّ أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل.

وقوله :

واعطفْ على اسمٍ شبهِ فعلٍ فعْلاَ

مثاله ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾[1] ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2].

فإن قلت : كيف جاز ذلك (وحرف)[3] العطف لا يربط بين مختلف الجنس.

قلت : إنما جاز ، لأن أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل.

فإن قلت : فأيهما المؤول؟

قلت : الذى يؤول هو الحال محل الآخر (فيكون)[4] الأول كمثال الأول، لأن المصدقين صلة «أل» وحق الصلة أن تكون جملة ، فأل مؤولة بالذى والمصدقين بتصدقوا.

وتارة يكون الثانى كالمثال الثانى، لأن صافات فيه حال ، وأصل الحال أن يكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات.

وقوله :

وعكسًا استَعمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٢) عطف «يقبضن» وهو مضارع على «صافات» وهو اسم فاعل، لأنها في معنى يصففن. ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو. ومعنى يقبضن يضممن الأجنحة إلى الأجسام. وهو من الآية ١٩ من سورة الملك.

(٣) ب - وفى أ، جـ (وحروف).

(٤) أ، جـ - وفى ب (فتارة).

يعني : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كقوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[1] .

وقول الراجز[2] :

أُمُّ صَبِيٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ

عطف «دارجا» على «قد حبا» .

قال في شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج .

قلت : ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد، بل الظاهر أن «حبا» مؤول بحاب ، لأنه في موضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسما .

---

(١) وقد الزمخشري: عطف «مخرج» على «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم، وهو من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٢) قائله : قال العيني : أنشده المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن عمرو يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني - وهو من الرجز-.
وصدره : يارُبَّ بَيْضاءَ مِن العَواهِجِ
اللغة : «العواهج» - جمع عوهج - وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والنعام وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق «حبا» زحف ومشى على عجزه «دارج» اسم فاعل - من درج الصبي - إذا مشى هينا متقارب الخطو.
المعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الخلق تشبه الظباء في طول عنقها ولا يكون معها غير صبي يحبو، أو قريب عهد بالمشي لا يكاد يدرك.
الإعراب : «يا» للتنبيه «بيضاء»مبتدأ مجرور برب لفظا في محل رفع «من العواهج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء «أم» بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ - وبالرفع - باعتبار المحل، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبي» مضاف إليه «حبا» فعل ماض والفاعل ضمير، والجملة صفة لصبي «أو دارج» معطوف على «حبا» لتأويله بدرج.
الشاهد فيه : «حبا أو دارج» حيث إنه عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل وهو «حبا».
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٣ / ٢ ، وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن الناظم.

البدل

هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير.

وقوله :

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلاَ ... واسطةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدلاَ

(التابع) : جنس و (والمقصود بالحكم) : يخرج النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم. و (بلا واسطة) مخرج (العطف)[1] النسق .

وتخصيص الشارح المعطوف ببل وبلكن كما فى شرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص.

ولما عرفه أخذ فى ذكر أقسامه فقال :

مُطابِقًا أو بَعْضًا أَو ما يَشْتَمِلْ ... عليهِ يُلفَى أو كمعطوفٍ بِبَلْ

هذه أربعة :

الأول : المطابق . كقوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[2] .

وهو المسمى بدل كل من كل[3] .

قال فى شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى، بخلاف العبارة الأخرى. فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر ﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ الله ﴾[4].

---

(١) أ ، جـ

(٢) من الآيتين ٦ ، ٧من سورة الفاتحة.

(٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق ، لوقوعه فى اسم الله تعالى .

(٤) من الآية ١ ، ٢من سورة إبراهيم.

الثاني: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصفه» والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله.

وعن الكسائي وهشام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)[1] أي : أحدهما.

الثالث : بدل اشتمال. وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا له ولا بعضا.

وقيل : هو ما لابس الأول بغير الكلية والجزئية.

وقيل إما دال على معنى في متبوعه نحو «أعجبني زيدٌ حسنُه».

أو مستلزم معنى فيه نحو «أعجبني زيد ثوبه».

والأول هو الكثير.

الرابع : بدل مباين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف ببل ، وهو قسمان سيأتي ذكرهما.

تنبيهات :

الأول : لا بد في (بدل)[2] الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما : إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط.

الثاني : اشتراط أكثر النحويين في بدل (البعض)[3] وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

---

(١) ب، جـ .

(٢) أ، جـ .

(٣) أ، ب ، وفي جـ (الغلط).

قال المصنف : والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير فى بدل البعض قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[1].

وفى بدل الاشتمال، قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النار﴾[2].

قلت : وتؤولت الآيتان على حذف الضمير أى : منهم وفيه.

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه[3] ومثل (للقائم)[4] مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود * النار» ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير.

وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة: إلى أن «النار» بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار».

وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أى : أخدود النار. وقال ابن خروف : هو بدل إضراب.

الثالث : اختلف فى المشتمِل فى بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل: الثانى وقيل : العامل.

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث.

وإلى الأول ذهب فى التسهيل[5].

---

(١) «من استطاع» بدل من «الناس». وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) (النار) بدل من (الأخدود) -والأخدود : الشق فى الأرض، وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك الفرس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران - حفر كل منهم شقا عظيما وملأه ناراً ، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر ، وأل فى الأخدود للجنس ، لأنها أخاديد لا أخدود واحد. وهو من الآية ٤، ٥ من سورة البروج.

(٣) التسهيل ص ١٧٢ .

(٤) ب - وفى أ، جـ (القائم).

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع : رد السهيلى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال : العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه .

فإذا قلت : «أكلت الرغيفَ ثلثَه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف «ثم»[1] بينت ذلك البعضَ.

وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الخامس : زاد بعضهم فى الإبدال بدل كل من بعض ، كقول امرئ القيس[2]:

كأنّى غَدَاةَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا ....

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت[3].

---

(١) ب ، جـ .

(٢) صدر بيت من الطويل -

وتمامه : لَدَى سَمُرَاتِ الحىِّ ناقفُ حَنْظَلِ.

اللغة : (غداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جمع سمرة - وهى شجرة الطلع (ناقف) - بالنون وبعد الألف قاف ثم فاء - وناقف الحنظل : الذى يستخرج الهبيد - بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفى آخره دال - وهو حب الحنظل،ويروى (ترحلوا).

المعنى : إنى أبكى كناقف الحنظل ، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته.

الإعراب : (كأنى) كأن حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (غداة) منصوب على الظرفية (البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحملوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف (سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحملوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين).

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٧ / ٢ .وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ .

(٣) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر، نظير قولهم (إنما ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين) من نوع بدل الكل من الكل.

وقوله :

وذَا للاضرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ   ودونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ

الإشارة إلى القسم الرابع، أعنى : المباين فذكر أنه نوعان :

أحدهما : يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك «أعط السائل رغيفا درهما» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفُها ثُلثها» إلى عشرها.

ولم يثبت بعضهم بدل البداء.

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد.

وهذا النوع . قال المبرد وغيره : لا يوجد فى كلام (العرب)[1] لانثرها ولا نظمها وإنما يقع فى لفظ (الغلاط)[2].

وزعم قوم منهم ابن السيد : أنه وجد فى شعر العرب، كقول ذى الرمة[3]:

---

(١) ب ، جـ .

(٢) جـ ، جـ وفى أ (الغالط).

(٣) صدر بيت من البسيط.

وتمامه :   وفِى اللِّثَاتِ وفى أنيابها شَنَبُ

اللغة : «لمياء» فعلاء - من اللمى - وهى سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» - بضم الحاء وتشديد الواو - أيضا - حمرة فى الشفتين تضرب إلى السواد. «لعس» - بفتح اللام والعين - أيضا سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء «اللثات» بكسر اللام وتخفيف الثاء - جمع لثة، وهى معروفة «شنب» - بفتح الشين والنون - برد وعذوبة فى الأسنان . يقال: هو تحديد الأسنان ودقتها.

=

لَمْيَاءُ فى شفتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ ....

قـال : «لعس» بدل غلط، لأن الحُـوَّةَ الـسـوادُ، واللَّعَسُ : سـواد يشـوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله [1].

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يعنى : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبته للثانى.

فإن قلت : كـيف قال (ودون قصـد) ولا بد من قصد الـبدل فى النوعين. أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعنى نفى القصد فى بدل الغلط (بقصد الأول لا الثانى)[2].

تنبيه:

زاد ابن عصـفور : بدل النسيـان نحو «مررت بـرجل امرأة» إذا توهمت أن الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة.

وقد أدرجه الشارح فى بدل الغلط ، وإدراجه فى بدل الإضراب أقرب. ولما ذكر أقسام البدل مثلها فى قوله :

= الإعراب : «لمياء» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالـضمة. أى : هى لمياء «فى شفتـيها» جار ومجرور متعلق بمـحذوف خبر مقدم «حوة» مبتـدأ مؤخر «لعس»بدل غلط من «حوة» «فى اللثات» جار ومـجرور خبر مقدم «وفى أنيابهـا» عطف عليه «شنب » مبتدأ مـؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فـيه : «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحـوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفـية : الأشمونى ٤٣٨ / ٢ . وذكره السـيوطى فى الهمع ١٢٦ / ٢ .

(١) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحـوة. أى : حوة لعساء . هذا، وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليـه فلعس بدل كل من كل. فلا شاهد فيه هـ صبان ٩٨ / ٣ .

(٢) أ، جـ - أى : نفى قصد الأول - وفى ب (بقصد الثانى لا الأول).

كَزُرْهُ خالداً وقَبِّلْهُ اليَدَا　　　واعرِفْهُ حقَّهُ وخُذْ نَبْلاً مُدَى

فزره خالدا . بدل كل ، وقبله اليدا . بدل بعض ، واعرفه حقه بدل اشتمال، وخذ نبلا مدى. بدل إضراب إن قدر قصد الأول، وبدل غلط إن قدر عدم قصده.

فإن قلت : قد فهم من كون البدل تابعا، أنه يوافق متبوعه فى الإعراب ، فما حاله فى التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللهِ﴾[1]. - فى قراءة من جر.

والنكرة من النكرة ، نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾[2].

والمعرفة من النكرة ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[3].

والنكرة من المعرفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4].

واشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا فى إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ ، وكونها موصوفة، كذلك نقل المصنف.

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطة ووافقهم على اشتراط (الثانى طائفة من

(١) فالله بدل من «العزيز». وهو من الآية ١، ٢ من سورة إبراهيم.

(٢) «حدائق» بدل من «مفازا». وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة البنأ.

(٣) فالصراط الثانى معرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة. وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى.

(٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهى معرفة. وهى من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق.

المتأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط[1] اتحاد اللفظ فى بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شىء) [2]من ذلك ، لورود السماع به.

قال فى الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين.

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفازاً حدائقَ» أو قصد التفصيل نحو[3] :

وكنتُ كَذِى رجلينِ رجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر.

قوله :

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرِ لا تُبدِلْهُ إلا ما إحاطةً جَلاَ

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ، جـ .

(٣) قائله : كثير عزة - وهو من الطويل - .

المعنى : وصف كلفه بمن يحب وحرصه على الإقامة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها.

الإعراب : «وكنت» الواو عاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه «كذى» جار ومجرور خبر كان «رجلين» مضاف إليه «رجل» - بالجر - بدل من رجلين «صحيحة»صفتها «ورجل» - بالجر - عطف على رجل الأولى - ويجوز نصب «رجلا» فى الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حذف المبتدأ. أى : إحداهما رجل . «رمى» فعل ماض «فيها» متعلق برمى «الزمان» فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فيها الزمان داء «فشلت» عطف على رمى.

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن «رجل» نكرة أبدلها من «رجلين» وهو أيضا نكرة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢٣٨ / ٢ وذكره ابن يعيش ٦٨ / ٣. وسيبويه ٢١٥ / ١ وابن هشام فى المغنى ٩٤ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٧٣ فى الخزانة.

أو اقتضَى بعضاً أو اشتمالاَ كأنّكَ ابتهاجَكَ استمَالاَ

اعلم أنه يجوز إبدال الظاهر من (الظاهر)(١) وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقا نحو «ضربته زيدا».

وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض نحو(٢).

أَوْعَدَنِى بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِى فرِجْلِى شثنة المناسِمِ

فى أحد الأوجه.

---

(١) ب ، جـ وفى أ (المضمر).

(٢) قائله : هو العديل - بزنة التصغير - بن الفرخ - بزنة القتل . وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفى، وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عنفه. - وهو من الرجز -

اللغة : «أوعدنى» تهددنى «الأداهم» جمع أدهم - وهو القيد «شثنة» غليظة خشنة «المناسم» - جمع منسم - بزنة مجلس ، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله فى الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب : «أوعدنى» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأداهم» معطوف على السجن. «رجلى» بدل بعض من ياء المتكلم فى أوعدنى والياء مضاف إليه «فرجلى» مبتدأ «شثنة» خبره «المناسم» مضاف إليه :

الشاهد فيه : «أوعدنى .. رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلى» بدل بعض من كل من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولا لأوعد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٧ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٤ ، وابن الناظم . وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٧٠ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ . والشاهد رقم ٣٦٨ فى الخزانة.

وبَدل الاشتمال نحو(1) :

. . . .   وما ألفَيتنى حِلمِى مُضَاعَا

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاً»(2).

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا.

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جئـتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾(3).

---

(1) قائله : هو عدى بن زيد العبادى شاعر جاهلى - وهو من الوافر -.
صدره : ذَرِينى إنّ أمْرَكِ لن يُطاعَا.
اللغة : «ذرينى» دعينى - يخاطب امرأة - أمر من يذر بمعنى يدع «ألفيتنى» وجدتنى.
المعنى : يخاطب عـاذلته على إتلاف ماله فيـقول: ذرينى من عذلك فـإنى لا أطيع أمرك فالحلم وصحة التميز والعقل يأمرننى بإتلافه فى اكتساب الحمد ولا أضيع.
الإعراب : «ذرينى» فعل أمـر مبنى على حذف النون ويـاء المخاطبة فاعـله والنون للوقاية والياء مفعول به «إن» حرف توكيـد ونصب «أمرك» اسم إن والكاف مضاف إليه «لن» نافية ناصبـة «يطاعا» فعل مـضارع مبنى للمجـهول ونائب الفاعل ضـمير مـستتر فـيه والألف للإطلاق ، والجملـة فى محل رفع خبـر إن، وجملة إن واسـمها وخـبرها لا مـحل لها مسـتأنفة للتعليل «ومـا» الواو عاطفة وما نـافية «ألفيـتنى» فعل ماض وتاء المخاطبـة فاعله والنون للوقاية والياء مفعوله الأول «حلمى» بدل اشتمال من ياء المتكلم فى ألفيتنى - والياء مضاف إليه «مضاعا» مفعول ثان لألفى.
الشاهد فيه : «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الـظاهر وهو «حلمى» بدل اشتمال - من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى».
مواضـعه : ذكره مـن شراح الألفـية : الأشمـونى ٣٩ / ٢ ، وابن عقـيل ١٨٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٤ - وذكره سـيبويه ٧٨ / ١ . وابن يعيش ٦٥ / ٣ ، والسـيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٩ فى الخزانة، وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ .

(2) أى : فرحك استمالا - السين والتاء زائدتان أو للصيرورة . أى : أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير فى أنك ، واستمالا خبر أن.

(3) أى : لجميعنا لأن عادة العرب التعـبير بالطرفين وإرادة الجمع. فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) المجرور باللام، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة.

وإلا فمذاهب[1] .

أحدها : المنع ، وهو قول جمهور البصريين[2] .

والثاني : الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال[3]:

بكم قُريشٍ كُفينا كلَّ مُعْضِلةٍ ....

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو «ما ضربتكم إلا زيدا» وهو قول قطرب [4].

---

(١) وإلا . أي : فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة.

(٢) لعدم الفائدة، إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح.

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط-.

وتمامه : وأمَّ نهجَ الهُدَى مَن كان ضِلِّيلاَ.

اللغة : «كفينا» أي وقينا «معضلة» - بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلا» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال .

الإعراب : «بكم» جار ومجرور متعلق بكفينا «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء «كفينا» فعل ماض مبنى للمجهول، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المفعول الأول «كل» مفعول ثان لكفى «معضلة» مضاف إليه «وأمّ» الواو عاطفة وأمّ فعل ماض «نهج» مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول : فاعل أم مبنى على السكون في محل رفع. «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى«من» «ضليلا» خبر كان. وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه : «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «قريش» من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن يدل البدل على الإحاطة.

مواضعه : ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٤٥٨ .

(٤) وفيه نظر : بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض، ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه، هـ صبان ٩٩ / ٣ .

وأما إبدال المضمر من المضمر فنحو «رأيتك إياك» - وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد.

وأما إبدال المضمر من الظاهر فنحو «رأيت زيدا إياه».

قال في التسهيل : ولا يُبدل مضمرٌ من مضمَر ولا من ظاهر ، وما أوهَم ذلك جُعل توكيدًا إن لم يُفد إضرابًا[1] .

وقال في شرحه : والصحيح عندي أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدا.

وأشار بقوله ما لم يفد إضرابا إلى نحو إياك وإياي قصد زيد، تريد إياي فإنه بدل. . .

قوله :

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي همزًا كمن ذا أَسعِيدٌ أم عَلِي

يعني : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة، وقد مثله.

تنبيه :

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بإن نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهارًا قمت».

قوله :

ويُبدَلُ الفعلُ من الفعلِ كَمنْ يَصِلْ إلينا يَستَعِنْ بنا يُعَنْ

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل، قال في البسيط : باتفاق ، ومنه[2] :

---

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) قائله : عبيد الله بن الحر الجعفي - وهو من الطويل -.

وتمامه : تَجِدْ حطبًا جَزْلاَ ونارًا تأَجَّجَا.

اللغة : «تلمم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلماما . أتاهم، «حطبا جزلا» أى : غليظا.

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

الإعراب : «متى» ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتنا «تأتنا» تأت مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتنا

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بِنَا فى ديارِنا ....

وبدل الاشتمال نحو ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾[1] و «من يصل إلينا يَستعن بنا يُعن» وحكى فى البسيط فيه خلافا.

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جَوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه[2].

تنبيهان :

الأول : ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة، ومثله الشارح بقوله[3] :

= وفاعله ضمير مستتر «بنا» متعلق بالفعل «فى ديارنا» جار ومجرور ونا مضاف إليه «تجد» جواب الشرط مجزوم والفاعل ضمير «حطبا» مفعول «جزلا» صفة «ونارا» معطوف على حطب «تأججا» فعل ماض وفاعله ضمير النار والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : «تأتنا تلمم» فالفعل «تلمم» بدل من الفعل «تأتنا».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : المكودى ص ١٢٤ ، والسيوطى ص ١٠١ والهمع ١٢٨ / ٢ ، وسيبويه ٤٤٦ / ١ والأشمونى ٤٤٠ / ٢ .

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٢) ومثله الشاطبى بنحو (إن تطعم زيدا تكسه أكرمك).

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله– وهو من الطويل –

وتمامه : وإلاَّ فكُنْ فى السِّرِّ والجهرِ مُسْلِمَا

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق به «ارحل» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة مقول القول «لا تقيمن» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» «وإلا» أى : وإن لم ترحل، وهى فعل الشرط «فكن» الفاء واقعة فى جواب الشرط «كن» فعل أمر واسمها ضمير مستتر «فى السر» جار ومجرور «والجهر» عطف عليه «مسلما» منصوب على أنه خبر لكان.

الشاهد فيه : «لا تقيمن» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهى «ارحل» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم.

أقولُ له ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا ....

وبقوله عز وجل: ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا ﴾[١].

وبقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[٢].

وبقوله عز وجل : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[٣].

وفى الارتشاف : وما استدل به لا يقوم به حجة.

الثانى : أجاز ابن جنى والزمخشرى والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيداً أبو مَنْ هو»[٤].

وجعل الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[٥].بدلا من النجوى .

وجعل ابن جنى : «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى فى قوله[٦].

---

(١) من الآية ٨١ ، ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يس.

(٤) «أبو» مبتدأ و «من» مضاف إليه و «هو» خبر ،والجملة بدل من «زيدا» بدل اشتمال، لا مفعول ثان، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

(٥) وقبله «وأَسَرُّوا النَّجوَى الذين ظَلَمُوا».

(٦) **قائله** : قال العينى : احتج به أبو الفتح وغيره، ولم أرأحدا عزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرزدق . يشكو من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال - وهو من الطويل -

الإعراب : «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور. «أخرى» معطوف على حاجة ،وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى.

إلى الله أشكُو بالمدينةِ حاجةً وبالشامِ أخرَى كيفَ يَلتقيانِ؟

كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما .

= الشاهد فيه : «كَيْف يلتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «أخرى» - بدل كل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٠ / ٢ ، وابن هشام ٢١٤ / ٣ والسيوطي ص ١٠١ . وذكره ابن هشام أيضا في المغني ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره السيوطي أيضا في الهمع ١٢٨ / ٢ .

النداء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء.

واصطلاحا : دعاء بحروف مخصوصة، وهى : يا ، وأى ، وأيَا ، وهيا، والهمزة ، ووا في الندبة.

وزاد الكوفيون : آ ، وآىْ - بالمد -.

وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغى ،وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما.

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمُنَادَى النّاءِ أو كالنّاءِ يا   وأىْ وآ كذا أيا ثُمَّ هَيَا

والهمزُ للدَّانِى ..

فالنائى : هو البعيد مسافة ، وكالنائى : هو البعيد حكما كالساهى ، والدانى : هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائليها لم يعتمدوا إلا على الرأى ،و الرواية لا تعارض بالرأى. كذا قال المصنف.

وقوله : وَوَا لمن نُدِبْ.

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة قليلا.

وقوله : (أو يَا) يعنى : أن «يا» قد تستعمل فى الندبة بشرط أمن اللبس[1] فإن خيف التباس المندوب بغيره تعينت «وا»[2] .

---

(١) مثال أمن اللبس قوله :

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرتَ لَهُ   وقُمْتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرَا

فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه. هـ ١٠٣ / ٣ صبان.

(٢) مثل خوف اللبس . فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء. هـ ٣/١٠٣ صبان.

ولذلك قال:

وغيرُ وَا لدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

تنبيهات :

الأول : أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس.

الثانى : ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة.

الثالث : ذهب ابن السكيت[1] إلى أن ها «هيا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الخشاب[2] .

الرابع : قال فى شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمد - إلا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة.

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (آ) فى الكبير ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة.

وقوله :

وغيرُ مَنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى فَاعْلَمَا

المنادى قسمان :

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبى عمرو الشيبانى، وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى: كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه كان فى درجة الفارسى، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة،فقد صنف شرح الجمل للجرجانى، والرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وغير ذلك ، توفى عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة.

فالأول : يمتنع حذف حرف النداء معه، وهو المندوب نحو «وازيداه» والمضمر نحو «يا أنت ويا إياك» ، والمستغاث نحو «يالزيد».

فإن قلت : ما سبب (منع)[1] الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف ينافيه. وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء.

تنبيه :

فهم من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل.

فإن كان لمتكلم أو غائب لم يجز ، لا يقال : « يا أنا » ولا « يا هو » (وإن كان)[2] لمخاطب ففيه خلاف. قال فى الارتشاف: والصحيح المنع. انتهى.

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ»[3] وهو القياس ، وبصيغة الرفع كقوله [4]:

---

(١) أ .

(٢) أ، جـ .

(٣) قيل : إن الأحوص اليربوعى وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب ، فلما انتهى قام الابن ليخطب ، فقال له الأب ذلك. أى : قد أغنيتك عن القول.

(٤) قائله : هو الأحوص اليربوعى، قاله العينى ،وصوب أنه لسالم بن دارة فى مُرّ بن واقع.
وتمامه : أنت الّذِى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا - وهو من الراجز -.
اللغة : «الأبجر» المتنفخ البطن «طلقت» فارقت حلائلك «عام جعتا» أى : فى الوقت الذى وقعت فيه المجاعة.
المعنى : يذم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول : أنت الذى فارقت زوجاتك حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملأ به بطنك، وأبيت السعى لجلب رزقهن .
الإعراب : «يا» للنداء «أبجر» منادى على الضم «ابن» صفة «أبجر» مضاف إليه - وكان حق أبجر الجر بالفتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للضرورة «يا» للنداء «أنتا» منادى مبنى على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلى، والألف للإطلاق.
=

يا أبجرُ ابنَ أَبْجَرٍ يا أنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنبيه و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «يا أنت» على أن «يا» للتنبيه و «أنت» مبتدأ ، و«أنت» الثانى مبتدأ ثان أو توكيد ، أو فصل ، أو بدل ، والخبر الموصول.

والقسم الثانى : يجوز فيه حذف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه، ومنه ما يكثر.

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاكَ فى اسمِ الجنسِ والمُشارِ لهُ قَلَّ ومَن يَمْنَعْهُ فانصرْ عاذِلَهْ

الإشارة إلى تعريِّه من الحرف. ومن حذفه من اسم الجنس قوله : «ثَوْبِى حَجَرُ»[1].

وجاءت منه ألفاظ فى النثر والنظم.

ومذهب البصريين : أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا فى شذوذ أو ضرورة.

وهو عند الكوفيين قياس مطرد.

= الشاهد فيه : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع.
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣.
وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ فى الخزانة.

(١) قاله عليه الصلاة والسلام حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما.

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله[1]:

. . . . بِمِثْلِكَ هذا لوْعَةٌ وغَرَامُ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب فى قوله[2]:

هذِى بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسًا .

---

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل -.

وصدره : إذا هَمَلَتْ عَيْنِى لها قال صاحِبِى.

اللغة : «هملت العين» سال دمعها «لوعة» اللوعة : حرقة القلب من ألم الحب «غرام» شدة رغبة.

المعنى : كلما بكى وسال دمعه عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئا يخفف من لوعته.

الإعراب : «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عينى» فاعله «لها» متعلق بهملت ، واللام للتعليل. أى : لأجل المحبوبة «قال» فعل ماض جواب الشرط «صاحبى» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم. «هذا» ها للتنبيه ذا اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب مقول القول «وغرام» عطف على لوعة.

الشاهد فيه : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء.

مواضعه : ذكره من شراح لألفية : الأشمونى ٢/٤٤٣ ، وابن هشام ٢٢٢ / ٣ ، والمكودى ص ١٢٤. وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ .

(٢) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى- وهو من الكامل -.

وتمامه : ثم انْثَنَيْتِ وما شَفَيْتِ نسيسًا.

اللغة : «برزت» ظهرت «فهجت» من هاجه إذا أثاره «رسيسا» - بفتح الراء وكسر السين - وهو مس الحمى أو الهم «نسيسا» - بفتح النون وكسر السين - بقية النفس.

الإعراب : «هذى» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت» فعل ماض والتاء فاعل «لنا» جار ومجرور متعلق ببرزت «فهجت» الفاء عاطفة وهاج فعل ماض والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت» «رسيسا» مفعوله - وإعراب الباقى واضح. =

ومذهب الكوفيين جوازه، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1].

تنبيه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجواز ، وقال الشارح : وقول الشيخ : ومَن يمنعهُ فانصرْ عاذِلَه، يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك.

قلت : قد صرح بموافقتهم فى اسم الجنس فى شرح الكافية ، فقال : وقولُهم هذا أصح . انتهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرته نثرا ونظما.

(وقصر)[2] اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا فى الشعر.

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول[3].

فإن قلت : فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء ، وليس على إطلاقه.

فقد ذكر فى التسهيل[4] : أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولم يذكرهما هنا، وقد ذكر الأول فى الكافية دون الثانى.

= الشاهد فيه : «هذى» حيث حذف منه حرف النداء، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة لا يجوز عند البصريين.

وخُرّج على أن «هذى» إشارة إلى البرزة فهى مصدر.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه ٤٤٤ / ٢ .

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ب ، جـ وفى أ «وقصره على».

(٣) مؤولة على أن «هؤلاء» بمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس، وجملة «تقتلون» صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال.

(٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كـان الأكثـر فى لفظ الجلالـة تعويض الميم عن حـرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف.

وأما المتعجب منه، فلما كان كالمشتـقات لفظا وحكما نحو «ياللماء» استغنى بذكره عنه.

فإن قـلت : إذا كان حـرف النداء غيـر لازم مع لفظ الجلالة ، لكونـه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره فى التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟.

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض.

فإن قلت : أطلق فى اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبنى للنداء، فإنه محل الخلاف.

فأمـا اسم الجنس المفرد غيـر المعين فقد نصّ فى الكافـية وشرحـها على أن الحرف يلزمه.

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو «رجلاً خذ بيدى».

فلعله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا.

فإن قلت : وأطلق أيضا فى (اسم)[1] الإشارة ،وهو مقيد بألا يصحب كاف الخطاب فإن صحبها ففى ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وممن منع السيرافى.

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف فى جواز ندائه. ذكره فى الارتشاف.

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته.

تنبيه :

قال فى الكافيـة - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الإشارة واسم الجنس -.

وغير ذى الخمسة ناده بيا   أو غيرها أو أوله تعريا

وذكر فى شرحها : أن ذلك بإجماع.

---

(١) أ، جـ .

فقد يقال : يرد عليه المندوب والمتعجب منه.

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه.

والحاصل : أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴿٢٩﴾﴾ (١).

والمضاف نحو «رب اغفر لي ولأخي» ، والموصول نحو «من لا يزالُ مُحْسِنًا أحسِنْ إِلىَّ»، وأى : نحو «أيها المؤمنون» والمطول نحو «خيراً مِن زيد أَقْبِلْ».

ويختلف فى جواز حذفه من اسم الجنس المبنى للنداء، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة.

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها.

قوله :

وابنِ المعرَّفَ المنادَى المُفرَدا على الّذى فى رفْعِهِ قد عُهِدا

المعرف : يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) (٢) له تعريف فى النداء نحو «يا رجلُ».

أما نحو «يا زيد» فقيل : باق على علميته ، وهو مذهب ابن السراج، وقيل: سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسى.

وإلى الأول ذهب المصنف، واحتج بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة.

وأما نحو «يا رجل»، فقيل: تعرف بالإقبال والقصد(٣) وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة.

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٢)أ، جـ ، وفى ب (حدث) .

(٣) قال الصبان ٣ / ١٠٥ - القصد: قصد المنكر بعينه، والإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى، أى: إلقاؤه الكلام نحوه.

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به. كما فى باب «لا» فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيب مزج.

وقوله :

على الذى فى رفعهِ قد عُهِدا.

يعنى : أنه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو «يازيد». و «يا رجال» و«يا مسلمات»، أو مقدرة نحو «يا زيدون».

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟.

قلت : شبهه بالمضمر من نحو (يا أنت) فى التعريف والإفراد وتضمين معنى الخطاب.

وقيل إجراؤه مجرى الأصوات. ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصِف من معرّف بقصد وإقبال[1]، وحكاه فى شرحه عن الفراء، وأيَّدَه بما روى من قوله عليه الصلاة والسلام فى سجوده «يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ».

وجعل منه[2] :

أدَاراً بِجزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرَةً. .

---

(١) التسهيل ص ١٨٠ .

(٢) قائله : هو ذو الرمة - وهو من الطويل -.

وتمامه : فماءُ الهوَى يَرفَضُّ أو يَترَقْرَقُ.

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم موضع بعينه «هجت» حركت «عبرة». العبرة : الدمعة «فماء الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه فى إثر بعض «يترقرق» يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب ، وقيل بتدفق.

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها عهد فيها من يحب فهاجت شوقه وحزنه، والدمع يسيل بعضه إثر بعض ، أو يبقى فى العين متحيرا.

فظاهر مذهب البصريين أن النصب فى هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير.

الثانى : ذهب الكسائى والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحـوه ضمة إعراب ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين.

الثالث : ذهب بعض الكوفيين. إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء تشبيها بالمضاف.

قال فى البسيط : وهو فاسد، لأنه ليس مركبا.

الرابع : إذا ناديت «اثنَىْ عَشَرَ» و «اثنتى عشرة » قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة - بالألف -.

وقال الكوفـيون : يا اثنى عـشر، ويا اثنتى عـشرة - باليـاء - إجراء لهـما مجرى المضاف.

وأشار بقوله : «ولْيُو انْضمامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا».

إلى أن ما كان مبنيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو «(يا سـيبويه) و(يا رقاش) و (يا خمسة عشر) و (يا برق نحره)»[1].

= الإعـراب : «أدارا» الهـمـزة للنداء ودارا نكرة منادى «بجـزوى» جـار ومـجرور مـتـعلق بمحذوف، والتقدير: أدارا مستقرة «بجزوى» هجت «هاج» فعل ماض والتاء فاعل «للعين» جار ومجرور متعلق به «عبرة» مفعول به «فـماء» مبتدأ «الهوى» مضاف إليه «يرفض» خبره «أو يترقرق» عطف عليه.

الشـاهد فـيـه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكـور فى اللفظ ، لاتصالـه بالمجرور بعـده ووقوعه فى موضع صفـته، كأنه قال : أدارًا مستقرة بجـزوى ، فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصودا بالنداء معرفة فى التحصيل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفـية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ . وذكره سـيبويه ٣١١ / ٢، والشاهد ١١٣ فى الخزانة..

(١) أ ، جـ .

(ويظهر أثر التقدير فى التابع فيجوز)[1] «يا سيبويه الظريف» - بالنصب - اتباعا للمحل - وبالرفع - إتباعا للبناء المقدر[2].

وإلى هذا أشار بقوله :

.. وليُجْرَ مُجْرَى ذِى بناء جُدِّدَا

ثم قال :

والمفردَ المنكورَ والمضافَا وشِبْهَهُ انصِبْ عادِمًا خِلاَفَا

مثال المفردَ المنكور - يعنى : الذى لم يقصد به معين - قول الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدى» وقوله[3] :

---

(١) أ ، جـ .

(٢) وإنما لم يجر مراعاة لكسرة البناء، لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إتباع هـ ١٠٧ / ٣ صبان.

(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيدة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته تيم الرباب.

وتمامه : نَدامَاىَ مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا - وهو من الطويل -.

اللغة : «عرضت » تعرضت أو أتيت العروض - وهو مكان «ندامای» - المؤنس على الشراب «نجران» بلد باليمن.

المعنى : يندب حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، ويقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى وأحبائى أنه لا تلاقى بيننا، فإننا لا ندرى ما الله صانع بنا.

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما زائدة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط التاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط بلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جزم جواب الشرط «نداماى» مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحذوف حال من نداماى «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محذوف أى : لنا، والجملة فى محل رفع خبر «أن» وجملة أن فى محل نصب مفعول ثان لبلغن.

الشاهد فيه : «أيا راكبا» حيث نصب «راكبا» ، لكونه نكرة غير مقصودة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ ، وابن هشام ٢١٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٣ / ٢ ،وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ١٢٨ / ١ ، وفى الشذور ص١٠٧، وفى القطر ص ٢٠٤ ، وسيبويه ٣١٢ / ١ ، والشاهد ١١٥ فى الخزانة .

أَيَا راكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ....

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والممطول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يالطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثةً وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة والثلاثون . فيمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثَ.

وفصّل الأخفش فقال : إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد.

وإن (كان)[1] الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف)[2] عليه.

قيل : وينبغي أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معا.

تنبيه :

لا يطول المنادى بمعموله، إلا إذا كان ملفوظا به، فلا يعتد بالضمير المستكن.

«فرعان» على ذلك.

لو قلت : «يا ذاهبُ» لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير.

ولو قلت : يا ذاهبُ وزيد» فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير نصبت لعمله في «زيد» بواسطة الحرف.

ومن ثم وجب «يا مشتركا وزيدا» - بالنصب عطفا على الضمير، لعدم استغنائه بواحد.

---

(١) أ، جـ .

(٢) أ، جـ .

فإن قلت : كيف قال «عادما خلافا» مع أن فى بعض ذلك خلافًا؟

ذهب المازنى : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء منونًا نحو : «أداراً بِجُزْوَى هِجْتِ للعين عبرةً». ضرورة.

وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن الوجه».

قلت : أما الأول : فخلاف فى وجود قسم ، لا فى حكمه.

وأما الثانى : فجوابه أن مراده «عادما خلافا» فى صحة النصب ، ولم يختلف فى صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم فى بعض المواضع.

وقوله :

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتَحنَّ مِنْ نحوِ أزيدُ بنَ سعيدِ لا تَهِنْ

يجوز فى المنادى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول : أن يكون علما .

الثانى : أن ينعت بابن.

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم.

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه.

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظا.

فلو كان غير علم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم.

وقد جمع هذه الشروط قوله «أزيد بن سعيد».

فيجوز فى «زيد» ضمه على الأصل ، وفتحه إتباعا لفتحة «ابن» ولا يعتد بفصل الساكن.

وقد نصّ على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله :

والضمُّ إنْ لم يَلِ الابنُ علمًا　　　أو يَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِمَا

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتصال ؟

قلت : من قوله (يل).

فإن قلت : قد أخل بالشرط الخامس.

قلت : هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا عيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل[1] وأوجب تقدير الضمة إذ لا فائدة في تقدير الفتحة.

فإن قلت : كان ينبغي أن ينص على أن شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعيّن الضم، ولا يغني تمثيله عن ذلك، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه.

قلت : هي احتمالات مرجوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نصّ على ذلك لكان أولى.

فإن قلت : لم يبين أى الوجهين أرجح.

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلام العرب.

قيل : والفتح اختيار البصريين.

تنبيهات:

الأول : لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فُتح فمذهب الجمهور أنها أيضا فتحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركّبته مع «زيد».

---

(١) التسهيل ص ١٠٨.

الثانى : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح فى نحو «يا هند ابنةَ زيدٍ» خلافا لبعضهم.

وأما النعت ببنت فلا أثر له فى النداء[1].

الثالث : يلحق بالعَلَم نحو « يا فلانُ بنَ فلان » و « يا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ» [2] و«يا سيدُ بن سَيد» ذكره فى التسهيل[3] وهو مذهب الكوفيين.

ومذهب البصريين فى ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم.

الرابع : أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوت مفردا نحو:

«يا زيد الكريم» وأنشدوا[4] :

---

(١) نحو «يا هند بنت عمرو» - واجب الضم.

(٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه .

(٣) التسهيل ص ١٨٠ .

(٤) قائله : هو جرير بن الخطَفى - من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز. -وهو من الوافر -

وتمامه : فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بأجودَ منكَ . . . .

اللغة : «كعب بن مامة» هو كعب الإيادى - الذى يضرب به المثل فى الإيثار، لأنه آثر رفيقه فى السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه.

الإعراب : «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه «بأجود» الباء زائدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته.

الشاهد فيه : «يا عمر الجواد» حيث إن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٧ / ٢ ،و ابن هشام ٢٣٠ / ٣ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٦ / ١.

. . . . يا عُمَرَ الجَوادَا - بالفتح -

وخرج على وجهين : أحدهمـا : أن أصله «يا عمرا» - بالألف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخـر : أصله «عـمـرًا» - بالتنوين - ضـرورة ، ثم حـذفه لالتـقـاء الساكنين.

الخامس : حكى الأخفش عـن بعض العرب «يا زيدُ بنُ عمـرو» بضم النون اتباعا لضمة الدال.

وقوله :

واضمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنا مِمَّا له استِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

الذى يستحق البناء على الضم هو المعرفة، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهـما : الضم ، تشبـيها بمرفـوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مسـتحق لمنع الصرف.

والثانى : النصب ، تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين.

وكلاهما مسموع من العرب.

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اخـتيار أبى عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد.

قال المصنف : وعندى أن بقـاء الضم راجح فى العلم ، والنصب راجح فى النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وقوله :

وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وأَلْ إلاَّ معَ اللهِ ومحكِيِّ الجُمَلْ

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة .

كقوله[١] .

فيَا الغُلامانِ اللَّذَانِ فَرّاً ....

إلا فى موضعين :

أحدهما : (مع)[٢] الله، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم أل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية.

والآخر : ما سمى به من الجمل المصدرة بأل نحو «يا المنطلق زيد» - فى رجل مُسمًّى بذلك - نصّ عليه سيبويه.

تنبيه :

قاس المبرد ما سمى به من موصول مُصدّر بأل على الجملة نحو «يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح. انتهى. ونص سيبويه على منعه. فإن قلت : أهمل هنا موضعًا ثالثا ذكره فى التسهيل[٣] وهو اسم الجنس المشبه به نحو :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

وتمامه : إِيّاكما أنْ تُعقْبانا شَرا - وروى بدل «تعقبانا» تكسبانا، وفى الإنصاف تكسبانى.

الإعراب : «فيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «اللذان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة «إياكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين فاعل ونا مفعول أول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان.

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل - فى غير اسم الله تعالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١.

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأنبارى فى الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ فى الخزانة.

(٢) أ، جـ .

(٣) التسهيل ص ١٨١ .

«يا الأسدَ شِدةً»[1]

قلت : إنما لم يذكره هنا لأن مذهب الجمهور منعه، والجواز مذهب ابن سعدان فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح، لأن تقديره يا مثلَ الأسد فحسن، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقا، ولا حجة لهم فى نحو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة.

وقوله :

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ.

يعنى :أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه.

ثم قال : **وشذ يا اللهم في قريض.**

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله [2]:

---

(١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف، لأن شدة تمييز. هـ ٣/١١١ صبان.

(٢) قائله : هو أبو خراش الهذلى، وقيل : لأمية بن أبى الصلت - وهو من الزجز .

اللغة : «حدث» - بفتحتين - وهو الأمر الذى يحدث من مكاره الدنيا «ألما» نزل .

المعنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى فى كشف ما ينزل به.

الإعراب : «إنى» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتى «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «ألما» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه «أقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل رفع خبر إن«يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التى يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء - فجمع بين العوض والمعوض عنه -.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٥ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم، ، والمكودى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وفى همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأنبارى فى الإنصاف ٢١٢ / ١ والشاهد ١٣٠ فى الخزانة.

إنِّى إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أَقولُ يا اللَّهُمّ يا اللَّهُمَّا

تنبيهات:

الأول: مذهب الكوفيين أن الميم فى «اللهم» بقيـة جملة محذوفة وهى «أمَّنَا بِخَـيْرٍ»، وليـست عـوضا عن حـرف النداء، فلذلك أجـاروا الجمـع بينهمـا فى الاختيار.

الثانى: شذ أيضا حذف «أل» منه كقوله[1]:

لا هُمَّ إن كنتَ قَبِلْتَ حجَّتِج ....

وهو فى الشعر كثير.

الثالث: قـال فى الارتشاف: لا يسـتعـمل «اللهم» إلا فى النداء، وشـذ استعماله فى غير النداء.

---

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين. وهو من الرجز -.
وتمامه: فلا يَزالُ شَاحِج يأتِيكَ بِجْ.
اللغة: «حجتج» الأصل: حجتى، بإبدال الجيم من الياء المشـددة - وهى جعجعة قضاعة «شاحج» البغل الذى يشحج. أى يصوت «بج» أى: بى.
المعنى: يريد. يا اللهم إن كنت قبلت حجتى، فلا يزال بى شاحج هذه صفته.
الإعراب: «لاهم» منادى حذف منه حـرف النداء وعوض عنه الميم «إن» شـرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمـه «قبلت» فعل وفاعل «حجتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما، وجـملة قبلت فى محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة فى جواب الشرط ولا نافـية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول، والجملة فى محل نصب خبر زال «بج» جار ومجرور متعلق بيأتى.
الشاهد فيه: «لاهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذا.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢، والسيوطى فى الهمع ١٥٥/ ١.

قلت : أنشد الفراء لبعض العرب[1]:

كَحلْفةٍ من أبى رِيَاحٍ　　　يَسْمَعُها لاهُم الكُبَارُ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله فى غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها.

والثانى : تخفيف ميمه.

الرابع : إذا قلت «اللهم» ففى جواز وصفه خلاف. منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هناه» وأجازه المبرد والزجاج.

الخامس : قال فى النهاية : استعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء:

---

(١) قائله : قال العينى : أنشده الفراء ولم يُبيِّن قائله ، وقيل : الأعشى. وهو من البسيط -

اللغة : «كحلفة» كيمين «أبى رياح» كناية عن رجل من بنى ضبيعة واسمه حصن بن عمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدها» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - بمعنى العظيم.

قال البغدادى : وإنشاد العامة : «يسمعها لاهه الكبار» وقال : أورده جماعة من النحويين: منهم المرادى فى شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار».

وقد ذكر فى العين وفى همع الهوامع «يسمعها اللهُمُّ الكبار».

وكان أبو رياح قد قتل رجلا من بنى سعد بن ثعلبة فسألوه أن يحلف أو يعطى الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف.

الإعراب : «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلفة مجرورة بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : حلف كحلف أبى رياح «من» حرف جر« أبى» مجرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلفة تقديره: كحلفة كائنة من أبى رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «لاهم» فاعله «الكبار» صفته.

الشاهد فيه : «لاهم» حيث استعمل «اللهم» فى غير النداء.

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ فى الخزانة.

أحدها : أن (يراد به)[1] النداء المحض، كقولهم «اللّهم أنبنا» :

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك القائل: «أزيد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا .

الثالث : أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور. كقوله:

«أنا أزُورُكَ اللهم إذا لم تَدْعُنِى».

الا ترى أن وقوع (الزيارة)[2] مقرونًا بعدم الدعاء قليل؟. انتهى .

---

(١) ب ، جـ وفى أ (مرادًا به) .

(٢) ب - وفى أ، جـ (الزيادة).

فصلٌ

[في تابع المنادى]

تابعَ ذِي الضَّمِّ المضافَ دُونَ ألْ   ألزِمْهُ نَصبًا كأزيدُ ذَا الحِيَلْ

اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو : يا أخانا الفاضل (ما لم يكن)[1] بدلا أو عطف نسق ، فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتى.

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيدُ» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتى الكلام عليهما.

وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحِيَل» والتوكيد «يا زيد نفسَه» وعطف البيان «يازيدُ عائذَ الكلب».

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والنصب إتباعا لمحله.

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ.

فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجه» والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجمعين » و «يا سعيد كرز» . فيجوز فى جميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم.

فإن قلت: أما النصب إتباعا للمحل فظاهر، لأن المنادى مفعول بفعل مقدر.

وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل، لأن ضمة المنادى بناء، وحركة البناء لا تتبع.

قلت: لما كان البناء فى باب النداء مشابها للإعراب فى اطراد حركته جاز إتباعه.

فإن قلت : فهلا جاز الرفع أيضا فى المضاف العارى من أل ؟.

---

(١) أ ، جـ وفى ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل، إذ لو كان منادى لوجب نصبه.

فإن قلت : فلم ألحق المضاف المقرون بأل بالمفرد فى جواز الوجهين؟.

قلت : لأن إضافته غير محضة، فلم يعتد بها.

فإن قلت : فهل الرفع والنصب فى المفرد سيان؟

قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس .

وفى الفرخ: أكثر قول العرب. الرفع فى «يازيد العاقل».

تنبيهات :

الأول : شمل قوله (تابع) الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان . علم ذلك مما بعد.

الثانى : شمل قوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمة، و (قد)[1] تقدم تمثيل الثلاثة.

الثالث : أجاز الكسائى والفراء والطوال وابن الأنبارى : الرفعَ فى نحو «يازيدُ صاحِبُنَا»، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة[2] .

وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت.

وقد سمع الرفع فى «يا تميمُ كلكم» وحمل على القطع ، أى : كلكم مدعو. ثم قال :

واجعَلاَ ... كمُستقلٍّ نسقًا وبدَلاً.

يعني : أن حكم النسق والبدل فى الإتباع حكمهما فى الاستقلال ، ولا فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو «يا زيد رجلا صالحا» و «يا زيد وغلاما» و «يا زيد أخانا» و «يا زيد وأخانا» و«يا زيد خيرا من عمرو» و «يا زيد وخيراً من عمرو».

---

(١) ب .

(٢) أى : لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه هـ ١١٣ / ٣ صبان.

وما كان منهما مفردا علما أو معينا بنى على الضم نحو «يا زيد وعمرو» و«يا زيد ورجل».

وذهب الأخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل.

وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل ، لأن البدل فى قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول : أجاز المازنى والكوفيون النصب فى نحو «يا زيدُ وعمراً».

قال فى شرح التسهيل : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين.

قال : ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير نحو «يا غلام زيد»، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل فى عدم الصحة، لتقدير حرف نداء قبله نحو.

«يا تميم الرجال والنساء».

الثانى : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو فى غير المقرون بأل وأما المقرون بأل فقد ذكر حكمه فى قوله :

وإِنْ يكُنْ مَصْحُوبَ ألْ ما نُسِقَا   ففيهِ وجهانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

إذا كان المنسوق مقرونا بأل جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو «يازيد والحارث».

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء.

واختلف فى المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازنى : الرفع ، ووجهه مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم.

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجماع القراء - ما عدا الأعرج - على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[1].

وقال المبرد : إن كان معرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهه أن المعرفة بأل تشبه المضاف .

تنبيه :

هذا الخلاف فى الاختيار، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو «يا رجلُ والغلام» فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

وقوله :

وأَيُّها مَصحوبَ أل بعدُ صِفَهْ ... يلزمُ بالرفعِ لدَى ذِى المعرِفَهْ

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى أسد- وقد قرئ بها.

فإن قلت : لم لزمها (ها)[2] التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضا مما فات «أيا» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد ثلاثة أشياء :

الأول : مصحوب «أل» نحو «يا أيها الرجل».

---

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٢) ب .

والثانى : اسم الإشارة نحو[1] :

أيُّهذانِ كُلاَ زادَكُما ودعَانِى واغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ

والثالث : الموصول المصدر بأل نحو : «يا أيها الذى فعل».

وإلى هذين أشار بقوله :

وأىٌّ هذا أيُّها الذِى ورَدْ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله :

ووصْفُ أىٍّ بِسوَى هذا يُرَدْ

فلا يقال : «يا أيها صاحب عمرو» .

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى : أن «ها» تلزم «أيا»[2] ، لنطقه بهما معا.

والثانية : أن تابع «أى» صفة لها ، وقيل : عطف بيان، قال ابن السيد: وهو الظاهر.

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : «دعانى» اتركانى «واغلا» - بالغين - وهو الذى يدخل على القوم يشربون ولم يدع إلى ذلك الشراب.. الوغل. «وغل» - يغل - أصله : يوغل لأنه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة.

الإعراب : «أيهذان» أى : يا أيهذان، حذف منه حرف النداء ،أى منادى وصف باسم الإشارة،وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعانى» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر. والجملة معطوفة على «كلا» «واغلا» حال من الضمير المنصوب فى دعانى «فيمن وغل» جار ومجرور متعلق بواغلا.

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٤ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٧ وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٥ / ١ .

(٢) ب ، جـ ـ وفى أ (أيها).

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نـحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان.

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلزم».

فإن قلت: ولم لزم نعتها (بأحد الثلاثة)[1]؟

قلت : لأن «أيا» مبهم، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه أل ، فكان المقصود بالنداء وصفه.

والرابعة : أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهى مستثناة مما تقدم. هذا مـذهب الجمهور، وذهب المازنى إلى نصب صفة «أى» قياسا على صفة (غيرها)[2] من المناديات المضمومة.

قال الزجـاج : لم يجز أحد من النحـويين هذا المذهب قبله ولا تابعـه أحد بعده، وعلة ذلك : أن المقصود بالنداء هو نعـتها ، وأى وصلة إلى ندائه، وقالوا: والنصب مخالف لكلام العرب.

قلت : ذكر ابن الباذش: أن النصب فيه مسموع من كلام العرب.

وإلى التعريض بمذهب المازنى أشار بقوله: لدَى ذِى المعرِفَهْ.

تنبيه :

نسب الجواز فى شرح الكافـية إلى المازنى والزجاج وتبعه الشارح ، ونـسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه فى شرح التسهيل كلامه المتقدم.

والخامـسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فلـيس من شرطه أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق.

وذكر غيرهما أن ذلك شرط فى صحة النعت به.

قيل : وما ذهب إليه ابن عصـفور وابن مالك بنياه على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر ((أيُّهذانِ كُلا زادَكما)).

(١) أ ، جـ . وفى ب (بأخذ هذه الأشياء الثلاثة).

(٢) ب ، جـ وفى أ (غيره).

والسادسة : أن اسم الإشارة المنعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الخطاب ، لقوله «وأيهذا» خلافا لابن كيسان ، فإنه أجاز «يا أيها ذاكَ الرَّجُلُ» ، وبالمنع قال السيرافى.

فإن قلت : أطلق فى قوله (مصحوب أل) وشرط فى التسهيل أن تكون جنسية.

فإذا قلت : «يا أيها الرجل» فأل جنسية وصارت بعد «أى» للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

قلت : اشتراط ذلك صحيح، وليس فى كلامه ما يرشد إليه.

وقد أجاز الفراء والجرمي إتباع «أى» بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث». والمنع مذهب الجمهور.

ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجازه.

تنبيهات:

الأول : تؤنث «أى» لتأنيث موصوفها نحو «يا أيتها المرأة».

وقال فى البديع : الاختيار إثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع.

الثانى : ذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد «أى» خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة.

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف.

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة.

وإذا قال «يا أيها الرجل» يريد: يا أيهذا الرجل، وحذف «ذا» اكتفاء بها[1].

---

(١) فإعراب «يا أيهذا الرجل» هو . «أى» منادى مبنى على الضم فى محل نصب و «ها» للتنبيه و«ذا» صفة أى فى محل رفع «الرجل» صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة.

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز(1) .

يا أيها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّى ....

وقوله :

وذُو إشارةٍ كأىٍّ فى الصِّفَهْ ... إِنْ كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَهْ

لاسم الإشارة فى النداء حالتان:

إحداهما : أن يُجعل وصلة لنداء ما فيه أل فيساوى إذ ذاك «أيا» فى لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب أل الجنسية ، أو بموصول مصدر بأل فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذى فعل».

وهو فى هذه الحالة غير مكتف به ، لو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره. . والأخرى : أن يقدر مكتف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته.

ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب أل وبالمضاف فتقول «يا هذا الطويل»- بالرفع والنصب.

---

(1) قائله : هو رؤبة العجاج - وهو من الرجز -
وتمامه : لا تُوعِدَنِّى حيَّةً بالنَّكْزِ.
اللغة : «ذو التنزى» بفتح التاء والنون وتشديد الزاى المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر «بالنكز» - بفتح النون وسكون الكاف - من نكزت الحية بأنفها.
وقال ابن فارس : النكز بالشيء المحدد كالغرز.
الإعراب : «يا أيها» يا حرف نداء وأى منادى وها صفته «الجاهل» صفة ها التى هى اسم الإشارة «ذو» صفة الجاهل «التنزى» مضاف إليه .
الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه أل ، ووصف ما فيه «أل» بمضاف إلى ما فيه أل.
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيبويه ٣٠٨ / ١.

وذلك مفهوم من قوله : إن كان تَرْكُها يُفيتُ المعرفَهْ .

فإن قلت : مقتضى قوله (كأى فى الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» و«أى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله.

قلت : ترك التنبيه به على ذلك ، لوضوحه.

تنبيه :

مذهب السيرافى أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب.

وقوله :

فى نحوِ سعدُ سعدَ الأوسِ يَنْتَصِبْ ثانٍ وضُمَّ وافتَح أوَّلاً تُصِبْ

إذا تكرر لفظ المنادى مضافا نحو[1] :

---

(١) قائله : هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ التيمى وقومه - وهو من البسيط .
وتمامه : لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْأةٍ عُمَرُ.
اللغة : «تيم عدى» إنما أضاف التيم إلى عدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكم» للغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له. «سوأة» - بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والخطاب فى ذلك إلى قومه.
المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره لأنهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يسلط عليهم لسانه.
الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» - بالنصب - منادى مضاف مع تأكيده وحذف المضاف إليه من الأول، لدلالة الثانى عليه، وتقديره : يا تيم عدى يا تيم عدى «لا أبالكم» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد والكاف فى محل جر بهذه اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى: لا أبالكم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقينكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى سوأة» جار ومجرور متعلق بالفعل «عمر» فاعل .
=

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أَبا لكُمُ ....

فلا بد من نصب الثانى ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه منادى (مفرد)[1] معرفة ، ونصب الثانى حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعنى . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع فى التوكيد . وأجاز السيرافى أن ينصب على النعت ،وتأول فيه الاشتقاق.

وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى ، والثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه.

فإن قلت : فما وجه نصب الثانى إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثانى : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق.

الثالث : أن الاسمين رُكبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ،وجعلا اسما واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى (مضاف)[2] كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلم.

فإن قلت : أى الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه . وقد صرح فى الكافية بأنه الأمثل.

= الشاهد فيه : «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثانى اللفظين فيجب فى الثانى النصب ويجوز فى الأول الضم والنصب.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقيل ٢٠١ ، والمكودى ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ ، ٣١٤ / ١ والشاهد ١٣٢ فى الخزانة.

(١) ب .

(٢) ب .

فإن قلت : فهل يشترط فى ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟

قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجلُ رجلَ قوم) والوصف نحو (يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ)، كالعلم فى جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون فى اسم الجنس ؛ فمنعوا نصبه، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحبًا صاحب زيد) ولم يختلفوا فى جواز الضم فى جميع ذلك.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجْعَلْ مُنادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا   كعبدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيَا

حكم (المنادى)[1] المضاف إلى الياء إذا كان معتل الآخر فى النداء كحكمه فى غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صحّ).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه فى النداء ستة أوجه ، وقد أشار فى النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة.

وأقلها الضم، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ﴾[2] . و «قال ربُّ احكم» - بالضم - وحكى يونس «يا أمُّ لا تَفْعَلِى»، قال الشلوبين : وهذا إذا لم يلتبس . يعنى بالمنادى المقبل عليه.

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت : كلاهما محتمل.

وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كما هى فى «يا رجل» إذا قصدت رجلا بعينه. انتهى .

والأول أظهر لثلاثة أوجه:

أحدها : أنهم جعلوه لغة فى المضاف ، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

الثاني : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[3] و«أَصبِحْ لَيْلُ»[4] وحذف حرف النداء قليل.

---

(١) أ.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله، أى : افتد نفسك يا مخنوق.

(٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشىء - أى : انته ياليل ليجيء الصبح - فقد حذف حرف النداء.

والثالث : أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان فى الأصل صفة لأى ، وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتعين كون الأصل «يا ربى» ثم حذف المضاف إليه تخفيفا، وبنى على الضم، لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة ، وهذا اختيار المصنف.

تنبيهات:

الأول : نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو «يا عبد» وأجازه الأخفش والفارسى والمازنى.

الثانى : أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده فى التسهيل بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «يا مُكرِمِي» فإن إضافته إضافة تخفيف،والياء فى نية الانفصال لم تمارج ما اتصلت به فيشبه بيا قاض فتشاركها فى الحذف، فلا تحذف ولا تقلب، ولا حظ لها فى غير الفتح والسكون. قاله فى شرحه، وهو موافق لقول ثعلب فى المجالس «يا غلام أقبل» تسقط منه الياء و «يا ضاربى أقبل» لا تسقط الياء منه.

وذلك فرق بين الاسم والفعل.

وذكر فى النهاية : أنه لا يجوز حذف الياء فى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء فى النداء، لكثرة إضافة المنادى للياء، والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما فى غير النداء ، فالأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾[1] وقلبها ألفا كقوله[2]:

---

(١) من الآية ١٧ من سورة الزمر.

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.

وصدره : أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِى.

. . . .   إلى أمَّا ويُرْوِينى النَّقِيعُ

وأجاز المازنى : «قام غلاما» وقال ابن عصفور : هذا فى الضرورة. وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله[1] :

= اللغة : «أطوف» من طوف تطويفا وتطوافا - والتشديد فيه للتكثير - ومعناه : أكثر من الدوران والطوفان «آوى» من أوى الإنسان إلى منزله يأوى أويا، «النقيع» - بفتح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد.

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع والفاعل ضمير «ما أطوف» ما مصدرية. أى: أطوف الطواف الكثير، وأطوف فعل مضارع والفاعل ضمير «ثم» عاطفة «آوى» جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف «إلى أما» جار ومجرور. «ويروينى» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «النقيع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «إلى أما» إذ أصله أمى فقلبت الياء ألفًا.

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ بِراجع ما فَاتَ مِنِّى .

اللغة : «راجع» اسم فاعل من رجع «بلهف» من لهف يلهف - حزن وتحسر - .

المعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة التمنى، وقولى ليتنى عملت كذا ، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

الإعراب : «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والباء زائدة. منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير فاعله، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض ، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء.

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت.

الشاهد فيه : «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة، والفتحة دليل عليها - وأصله يا لهفى.

وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفى القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

.... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّى

وأما الضم فى غيـر النداء نحو «جاء غلام» وأنت تريد الإضافـة فأجازه أبو عمر وغيره على قلة .

واستدلوا بقوله [1]:

.... وإنما أهلكت مال

يريد : مالى .

ورده أبو زيد الأنصارى ، وتأول ما استدل به أبو عمرو.

الرابع : قال فى شـرح الكافيـة : إذا كان آخر المضـاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبُنىَّ [2] .

---

(١) قائله : هو أوس بن غلفاء – وهو من الوافر –
وتمامه : ذَرِينى إِنَّما خَطَئِى وصَوْبِى عَلىَّ .....

اللغة : «ذرينى» اتركينى «صوبى» أى : صوابى «أهلكت مال» أى : إن الذى أهلكته مالى لا مال غيرى.

الإعراب : «ذرينى» فعل وفاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيـد ونصب ما كافة كفتها عن العمل «خطئى» مبتـدأ والياء مضاف إليه «وصوبى» عطف عليه «علىّ» جـار ومجرور خبر المبتدأ «وإنما» إن حـرف توكيد ونصب وما كـافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والـتاء فاعله «مال» مفعول به.

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالى» فحذف ياء الإضافة فظهر إعراب ما قبلها.

ورده أبو زيد الأنصارى.وقال،المعنـى : إن الذى أهلكته مال لا عرض ، فحـينئذ لا شاهد فيه لأن «مال» يكون مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنىّ : تصغير ابن وأصله بنو – بفتحتين – وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فـيبقى بنيو ، فقلبت الواو ياء، لاجـتماع الواو والياء وسبـق أحدهما بالسكون، وتدغم الياء فى الياء ،وعلى القول بأن لامـه ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣ صبان.

قيل : يا بُنىَّ أو يا بُنىَّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الياءين ،و ليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه.

والفتح على وجهين :

أحدهما: أن تكون ياء المتكم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل.

والثانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنىَّ حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ، لأن أصلها الفتح.

قوله :

وفتحٌ او كسرٌ وحَذْفُ الياء استَمرّ فى يا ابنَ أُمٍّ يا ابنَ عَمٍّ لا مَفَرّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها فى غير النداء نحو «يا ابن أخى» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» - بفتح الميم وكسرها -.

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أمًّا» و «عمًّا» - بقلب الياء ألفا - فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها.

والثانى : أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا وبنى على الفتح .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عُبيدة وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين.

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتُزِئَ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب.

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكَمَتْ لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من «أحدَ عشرَ» إذا أضافوه إليها.

فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشير إلى أن هذين الوجهين استمرا فى كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا فى الضرورة، وقد قرئ بهما فى السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نصّ بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة عم» وحكمهما حكم « ابن أم » و«ابن عم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقتصاره على الكسر والفتح أن غيرهما ممتنع ، وقد قال فى التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفا[1] يعنى: الياء.

قلت : الذى يفهم من قوله (استمرا) أن غيرهما لم يستمر فى الكلام ولم يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضعيفان ، ولذلك قال : وربما ، وفى الكافية : وندر ، وفى شرحها : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا فى الضرورة.

وقال غيره : هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله[2] :

---

(١) التسهيل ص ١٨٢ .

(٢) قائله :هو أبو زيد الطائى - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وتمامه: أنت خلّيتنى لِدهرٍ شَديدِ - وهو من الخفيف -

اللغة : «شُقيق» تصغير شقيق «الدهر» : الأبد الممدود.

المعنى : يا أخى يا من نفسه كنفسى ، لقد ذهبت وتركتنى وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له، وظهيرا أعتمد عليه.

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمى» ابن مضاف وأم مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي ....

ومن إثبات الألف قوله(1) :

يا ابنةَ عَمًّا لا تَلُومِي واهْجَعِي ....

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتنى» خلف فعل ماض والتاء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «الدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : «يا ابن أمى» حيث أثبت يا المتكلم فى «أمى» - وهذا ضرورة -.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٨ / ٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وذكره فى الهمع ٥٤ / ٢ ، وسيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ ، وفى القطر ص ٢٠٨ .

(1) قائله : هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الخيار.

وتمامه : لا يُخْرِقُ اللومُ حِجاب مَسْمَعِي - وهو من الرجز -.

اللغة : «لا تلومى» من اللوم ، وهو كثرة العتاب «اهجعى» من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل «حجاب مسمعى» كناية عن الأذن.

المعنى : اتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ونامى، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع إليه. وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه.

الإعراب :«يا ابنة» يا للنداء وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «واهجعى» الواو عاطفة واهجعى فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل.

الشاهد فيه : «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٧ / ٣ . وذكره فى القطر ص ٢٠٨ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٤ وفى الهمع ٥٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ .

وأما قوله[1] :

كُنْ لِي لا عليّ يا ابنَ عمًّا نَعِشْ عزيزَيْن ونكف الهما

فيحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم: قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.

تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)[2] ونصّ بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وفى النّدَا أبَتِ أُمّتِ عَرَضْ واكسِرْ أوِ افْتَحْ ومِن اليَا التَّاعِوَضْ

إذا (نودى)[3] الأب والأم مضافين إلى الياء جار فيهما الوجوه الستة المقدمة فى نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض تاء التأنيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(١) قائله: لم أقف له على قائل ، وقال العينى : أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله، - وهو من الرجز -.

الإعراب : «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «لا علىّ» عطف عليه . أى : لا تكن على «يا ابن» يا حرف نداء وابن منادى «عما» مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من الضمير الذى في نعش «ونكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة عطف على الجملة الأولى والألف للإطلاق.

الشاهد فيه : «يا ابن عما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودى فى شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) ب ، جـ وفى أ (نوى).

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء - ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه فى مجامعة الكسرة بالجملة.

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء فى النية.

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء فى النية ، وليس يقال : يا أبتى؟

ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء، لكونها عوضا عنها ، وقيل: لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر ؟

قلت : نص المصنف وغيره على أن الكسر أكثر، وذكر الشارح: أن الفتح أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر.

وقد فهم من كلام الناظم فوائد :

الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء، لقوله : (وفى الندا).

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم.

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الأوجه السابقة ، فُهِمَ ذلك من قوله (عرض).

الرابعة : أنه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء، لأنها عوض عنها، ولا بين التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء.

وأما قوله[1] :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

الإعراب : «يا» حرف نداء «أبتى» منادى مضاف «لازلت» لا نافية زال فعل ماض من أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» الفاء =

يا أبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فإنَّما　　　لنَا أملٌ فى العيشِ ما دُمْتَ عائِشا

وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام ، ونظيره قراءة أبى جعفر ﴿ يَا حَسْرَتَيِ ﴾[1].

فجمع بين العوض والمعوض.

وأما قوله[2]:

. . . .　　　يا أبتَا علَّكَ أوْعَسَاكَا

فجعله ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ، لذهاب صورة المعوض عنه.

= للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن العمل «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «فى العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما دمت» ما مصدرية زمانية ودام من أخوات كان والتاء اسمها «عائشا» خبر دام.

الشاهد فيه : «يا أبتى» حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٨ .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) قائله : هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

وصدره : تقولُ بِنْتِى قد أنَى أناكَا.

اللغة : «قد أنى أناكا» قد حان وقتك وزمانك.

المعنى : تقول بنتى يا أبتى قد جاء زمان سفرك علك تجد رزقا.

الإعراب : «تقول» فعل ماض «بنتى» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أنى» فعل ماض «أناكا» فاعل والكاف مضاف إليه «يا» حرف نداء «أبت» منادى مضاف إلى ياء المتكلم «علك» لغة فى لعلك ،والكاف اسم لعل وخبره محذوف . تقديره : لعلك تجد رزقا «أو» عاطفة «عساكا» الكاف اسم عسى وخبره محذوف . أى : أو عساك تجده.

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والألف.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيبويه ٢٩٩ / ٢ ، وفى المغنى ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٦ / ١ .

وقال فى شرح الكافية : الألف فـيه هى الألف التى يُوصَل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارحُ الأمرين[1].

تنبيهات:

الأول : اختلف فى ضم التاء فى «يا أبت» و «يا أمت»، فـأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج.

وحكى سـيبـويه عن الخليل أنه سـمع من العرب من يقـول « يا أمتُ » - بالضم- .

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التـاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفى التسهيل : وجعلها هاءً فى الخط والوقف جائز[2] .

وقرئ بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء.

الثالث : قال فى شرح التسهيل : وقالوا فى «أبا» المقصور «يا أبات».

قال الشاعر[3] :

---

(١) أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يوصل بها آخر المنادى .

(٢) التسهيل ص ١٨٢ .

(٣) **قائله** : لم أقف على قائله - وهو من الطويل -.

وصدره : تقولُ ابنَتى لما رأتْنى شاحِبا.

اللغة : «شاحبا» من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب.

الإعراب : «تقول» فـعل مضـارع «ابنتى» فاعل واليـاء مضاف إليـه «لما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل مـاض والتاء للتأنيث والنون للوقـاية والياء مفـعول أول والفاعل ضمـير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيـه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «غريب» خبر كأن مرفوع.

الشاهد فيه : يا أبات» حيث زاد فيه التاء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

. . . . كأنَّك فِينا يا أبَات غريبُ

ولو لم يعوض (لقال : أباى)[1] . انتهى.

وزعم بعضهم : أنه أراد «يا أبتى» فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على أن الألف إشباع.

(١) جـ وفى أ «ولو لم يعوض يا أباى».

محتويات المجلد الثانى

الموضوع	الصفحة